

220.15 M97m



مراد، محمد حلمي
المذاهب والنظم الاقتصادية
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01014216

X

[Redacted]

مراد محمد حلمي

المذاهب والنظم الاقتصادية

JUL 28 1958

J. Lib.

12 FEB 1959

AG 11 58

DEC 1 '59

FEB 2 '60

JAN 1 '60

JAN 18 '60

FEB 1 '62

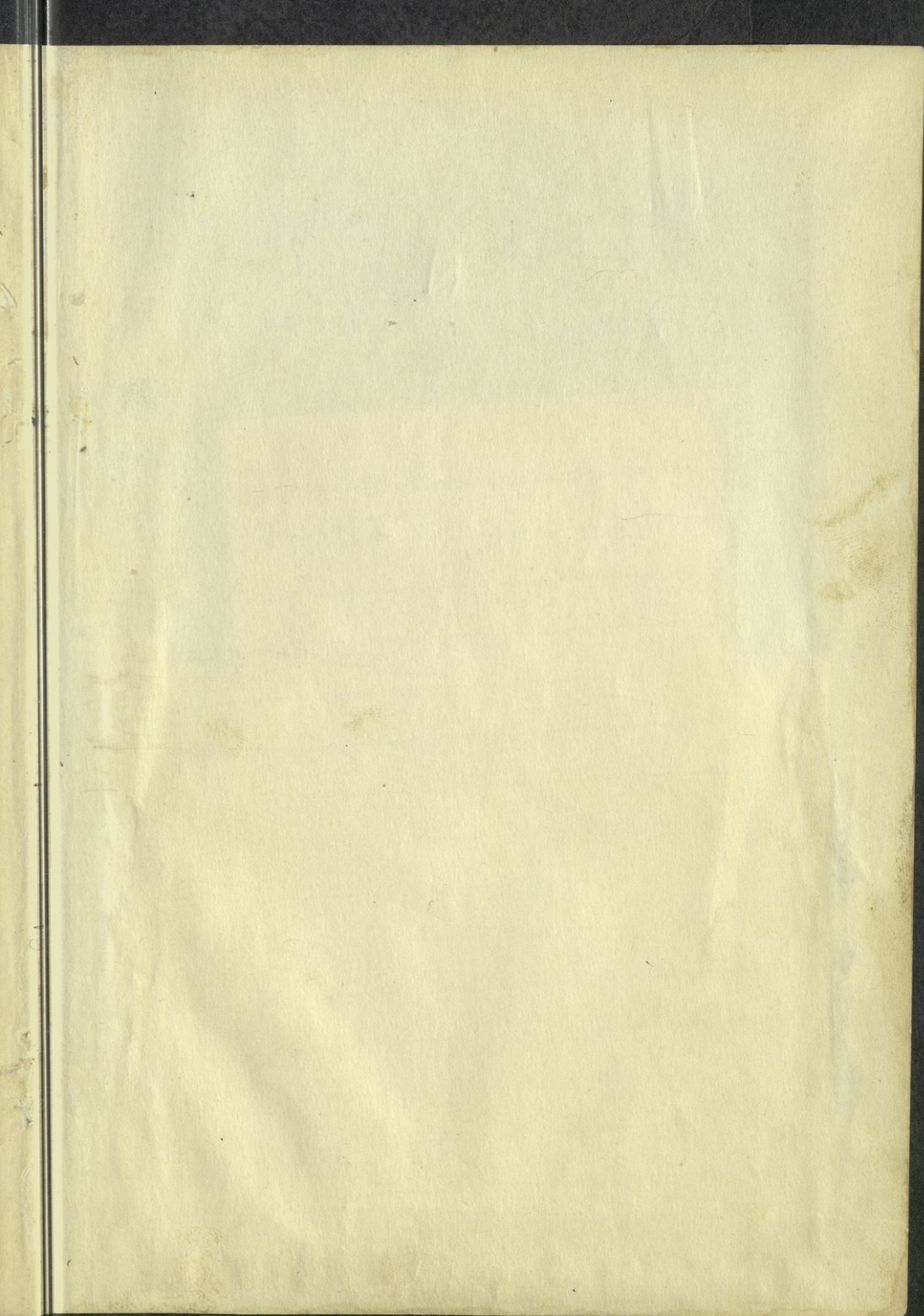
JUN 16 '59

FEB 1 '59

AUG 18 '60

JUN 2 '59

JUN 86



330.15
M97mA

المزاهب والنظم الاقتصادية

تأليف

الدكتور محمد حلمي مراد

الأستاذ بكلية الحقوق بجامعة ابراهيم باشا الكبير

الطبعة الثانية

١٩٥٢

مطبعة نهضة مصر بالقاهرة

١٨ شارع كامل صدق - القاهرة سابقا

Cat. Fel. 15:54



32088
11-10-1911

تتبع الحق لا الخفاء



سفر

المنهج في الفقه

مؤلفه الشيخ محمد باقر المجلسي رحمه الله تعالى

كتاب الفقه

٢٥٩١

قال المؤلف رحمه الله تعالى

والله اعلم بالصواب

مقدمة

١ - أهمية دراسة المذهب والنظم الاقتصادية: احتلت دراسة

المذاهب والنظم الاقتصادية في الآونة الحاضرة مكان الصدارة بين مختلف أقسام الدراسات الاقتصادية . ولم تعد هذه الدراسة محل عناية الاقتصاديين أو السياسيين وحدهم بل أصبحت موضع اهتمام جميع المثقفين في كافة أنحاء العالم .

ولا غرابة في ذلك فالصراع الدولي المستعر في هذه الأيام ليس إلا صراعاً بين كتلتين تعتق كل منهما مذهباً اقتصادياً مختلفاً عن المذهب الاقتصادي الذي تعتقه الأخرى . وكان لهذا الاختلاف في المذهب الذي تأخذه دول كل من الكتلتين أثره في النظام الاقتصادي السائد عند كل فريق .

فالكتلة الشرقية وتزعمها روسيا تدين بالشيوعية وإن كانت تطبق عملاً المبادئ الاشتراكية من إلغاء الملكية الفردية لأموال الإنتاج ، وتوجيه الاقتصاد طبقاً لبرامج مرسومة ، وإحلال قرارات الدولة محل الاتفاقيات التعاقدية بين الأفراد .

والكتلة الغربية وتزعمها الولايات المتحدة الأمريكية وتضم

الدول التي تدين باحترام الملكية الفردية في كافة الأموال ، وضمان حرية المشروعات الخاصة ، والمحافظة على مبدأ حرية التعاقد . أو بعبارة أخرى تلك الدول التي تأخذ بالنظام الرأسمالي وإن كان الكثير منها - إن لم تكن كلها - قد بدأ يطعم هذا النظام الرأسمالي ببعض الاتجاهات الاشتراكية .

وكان لهذا الصراع الدولي صداه في داخل حدود الدول المختلفة ، فاصطبغت برامج الأحزاب السياسية بصبغة مذهبية اقتصادية . فمن أحزاب رأسمالية أو محافظة ، إلى أحزاب شيوعية ، وأخرى اشتراكية ، لكل منها وجهة نظرها الخاصة فيما يتعلق بسير الأحوال الاقتصادية .

على أن أهمية المذاهب والنظم الاقتصادية لا تقتصر على الناحية السياسية بل تمتد إلى الناحية العلمية .

فقد كان دور علم الاقتصاد يقف عند حد ملاحظة الوقائع الاقتصادية وتحليلها واستخلاص الروابط الموجودة بينها واستنباط القوانين الاقتصادية . ولكن هذا الدور النظري المجرد تطور تحت تأثير الآراء الاقتصادية التدخلية بحيث أصبح الاقتصاد علماً تطبيقياً يرمى إلى تحقيق أغراض تحدد مقدماً . ولم يعد يوجد الآن من يعتقد بأن النقائص الاقتصادية والاجتماعية كالآزمات الاقتصادية والفقر

ظواهر لا علاج لها شأنها في ذلك شأن الزلازل والبراكين يكتفى علم الاقتصاد بملاحظتها وتسجيلها بل أصبحت تعتقد الغالبية الساحقة بأنه يجب معالجة هذه الظواهر بالقضاء عليها قضاء كاملاً أو على الأقل بتخفيف آثارها بشكل محسوس بأن يقوم علم الاقتصاد بدراستها وتحليلها لكي يصل إلى التأثير فيها وتوجيهها الوجهة التي نريدها .

هذا إلى أن لكل نظام اقتصادي مشكلاته الاقتصادية التي يتوافر الباحثون على درستها وإيجاد الحلول المناسبة لها . فمشكلات الاقتصاد المصمم (économie planifiée) الذي توجهه فيه الحياة الاقتصادية طبقاً لبرنامج مرسوم تختلف عن مشكلات الاقتصاد المرسل أو الحر (économie libre) حيث تسير الأحوال الاقتصادية وفق مقتضيات العرض والطلب .

ولا يخفى أخيراً ما للنظم الاقتصادية من تأثير في القواعد والأنظمة القانونية . فالقانون إطار يشكل بحسب النظام الاقتصادي الذي يوضع له . فقواعد الملكية في ظل النظام الرأسمالي تختلف حتماً عن قواعد الملكية في ظل النظام الاشتراكي . وتسكث القوانين المنظمة للحياة الاقتصادية حيث تأخذ الدولة بنظام الاقتصاد الموجه أو المدار (économie dirigée) ^(١) بينما تقل حيث تتحجم الدولة عن التدخل

(١) يقصد بالاقتصاد الموجه أو المدار ذلك الاقتصاد الذي توجهه الدولة أو تتولى إدارته ولا تتركه حراً . وتختلف درجات هذا التوجيه شدة وضعفاً . ويعتبر الاقتصاد المصمم هو أقصى درجات التوجيه إذ أن تضع الدولة برنامجاً محدداً لسكافة نواحي النشاط الاقتصادي فيها .

في الحياة الاقتصادية وتؤم بمبدأ laissez- faire, laissez- passer^(١).

٢ - تطور الفكر الاقتصادي : ولا تعتبر المذاهب الاقتصادية المعروفة في الوقت الحاضر معدومة الصلة بما سبقها من نظريات وأفكار . فإن المتبع لتطور الفكر الاقتصادي من العصور القديمة حتى أيامنا هذه ، يلمس في وضوح النسائل والترابط الموجودين بين المذاهب الاقتصادية المتتابعة . فكل مذهب اقتصادي خرج إلى عالم الوجود كان له تأثيره فيما أعقبه من مذاهب .

وقد يكون هذا التأثير طردياً ، بأن يحدث المذهب أثره في نفس الاتجاه . فيكون المذهب الجديد امتداداً للمذهب القديم أو تطوراً فيه أو بعثاً له^(٢) .

وقد يكون التأثير عكسياً كأن يخلق مذهب اقتصادي مذهباً معارضاً له . فالمذهب الحر مثلاً وجد كرد فعل للمذهب التجاريين ، ووجد المذهب الاشتراكي كرد فعل للمذهب الحر .

(١) أنظر صفحة ٤٦ هامش رقم ١ .

(٢) إن النظريات الاقتصادية - على جد تعبير الأستاذ لويس بودان (Louis Baudin) - كالكائنات الحية ، تولد وتزعرع وتموت ثم تبعث من جديد . فكم من مذاهب ظن البعض أنها اندثرت ثم لا تلبث أن تأتي ظروف مواتية ، فتجد أن هذه المذاهب بعثت من جديد بأقوى مما كانت . وقد تحمل اسمها القديم موصوفاً بالجددة أو الحداثة فيقولون مثلاً للمذهب الحر الحديث أو الماركسية الحديثة الخ . وقد تنكر أصولها وتعطى لنفسها اسماً جديداً كذهب الشخصية le personnalisme الذي تعتمد أن يقطع الصلة التي تربطه بالمذهب الفردي l'individualisme .

فكل مذهب اقتصادى له ماض ، وله مستقبل . وكل مذهب من هذه المذاهب الاقتصادية يحل محل مذهب آخر بعد أن يتأثر بتعاليمه بصورة أو بأخرى . وعلى أساس هذه التطورات التى تمر بها الأفكار والمذاهب الاقتصادية يرتفع صرح الاقتصاد ، وتظهر النظم الاقتصادية المختلفة .

وعلى هذا الأساس لا يحتمل بنا أن نقصر بحثنا على المذاهب الاقتصادية السائدة الآن بل يجب أن نتبع فى إيجاز تطور الفكر الاقتصادى منذ نشأته حتى بلوغه ما وصل إليه فى وقتنا الحاضر . فهذه الدراسة هى التى ستكشف لنا عن أصول ما لدينا من مذاهب ، وتمكننا فى الوقت نفسه من التنبؤ بما سيكون عليه حالها مستقبلا .

فضلا عن أن هذه الدراسة التاريخية للمذاهب والنظم الاقتصادية تفرس فى النفوس الايمان « بالنسبية » . فلا يوجد مذهب أو نظام اقتصادى يصلح بصفة مطلقة لكل زمان ومكان . وإنما تتطور المذاهب والنظم الاقتصادية بصورة مستمرة . فكل عصر آراؤه وأنظمته الجديدة التى تقوم فوق أطلال الأنظمة والأفكار القديمة^(١) .

٣ - تأثير الأحداث والوقائع الاقتصادية : ويعتبر هذا التغير المستمر في المذاهب والنظم الاقتصادية ولابد تطور المجتمع تحت تأثير الأحداث والوقائع الاقتصادية .

ولذا فإنه لا يمكن فصل تاريخ الفكر الاقتصادي عن تاريخ الوقائع الاقتصادية نظراً للتأثير المتبادل بين الأفكار والأحداث .

فالأحداث تقدم للمفكرين عناصر بحوثهم ، وتعد أساساً وإطاراً لما يتادون به من نظريات بل لا نعدو الواقع إذا قلنا إنه لم يوجد فكر اقتصادي جدير بهذا الاسم قبل أن ينمو النشاط الاقتصادي ويتسع . ومنذ ذلك الحين أصبح هذا النشاط يوجه ذلك الفكر ويؤثر فيما ينتهي إليه من نتائج . ويكفي أن نشير هنا إلى أن الثورة الصناعية بما أدت إليه من خلق الإنتاج الكبير والفصل بين رأس المال والعمل وما استتبع ذلك من آثار كانت هي العامل الأول في نشأة المذاهب الاشتراكية .

كما أن الأفكار تؤثر بدورها في الأحداث . ولعلنا نستطيع أن نلحس بسهولة تأثير التيارات الفكرية الكبرى المنبعثة عن بعض جهابذة المفكرين فيما طرأ على الأحداث والأنظمة بعدهم من تطورات . فقد استطاع بعض المفكرين كآدم سميث و كارل ماركس أن يتركوا

أثراً عميقاً في تاريخ العالم الاقتصادي لا يقل وضوحاً عن اكتشاف القوة المائية أو اختراع المحركات البخارية (١).

وينبني على هذه الصلة الوثيقة بين الأفكار والأحداث الاقتصادية أن تتبع تطور الفكر الاقتصادي يجب أن يتضمن وصفاً موجزاً للأحداث، يمكن القارئ من الوقوف على الدوافع الباعثة لمختلف المذاهب، ومدى تأثيرها فيما أعقبها من أحداث.

٤ - ترتيب الدراسة: فالمذاهب الاقتصادية تتضمن الآراء التي نادى بها المفكرون في الحياة الاقتصادية. ومن هذه الآراء ما صادفه التوفيق فوجدت تطبيقاً لها وأحدثت أثرها في النظم الاقتصادية، ومنها ما لا نجد لها مثل هذا الأثر. وإن كان ذلك لا يعني أن هذه الآراء عديمة القيمة، فالآراء والأفكار مثلها مثل البذور التي تحملها الرياح، وقد تلقى بها يوماً في مكان ما فتخرج زرعاً ذا ظل وثمر.

ومن هنا كان طبعياً أن نبدأ بدراسة المذاهب الاقتصادية حتى نستطيع أن نتفهم على ضوءها النظم الاقتصادية التي كثيراً ما تأثرت بها وكانت تطبيقاً عملياً لما نادى به من آراء.

تقديم

في الاستعراض الكامل لجميع المذاهب الاقتصادية ولو في صورة
مجرد إيجاز إلى حد ما ، فإننا نعلم بجدات . هذا إلى أن نلوه
جميع المذاهب برهن القارى المتشوق في الاطلاع على هذه الناحية
من تراجم الدراسات الاقتصادية ، ويعرف في حضم من النظريات
التي هي الشاكلة

الباب الأول

المذاهب الاقتصادية

والآن قد بدأنا دراسة أهم التيارات
التي هي الشاكلة في علم الاقتصاد ، وكل مطلع عليها أكو
منه فكتة .
من أن جميع من يدرسون دراسة مذهب معين منها إلى ما وجد
من مبادئ تشارك من غير ما كانت .
والآن في هذا البحث ، باعتبار الصالح في رأيك من هذه
النظريات ، فإننا لا نغفل على ما كنت سألته : Jean - Baptiste Say

والآن نعلم أن الأسس التي هي الشاكلة العربية تظهر إلى هذه المذاهب ولا يوجد
في الكتب التي هي دراسة مذهب معين من المذاهب الاقتصادية سوى القليل
التي يمكن من خلالها لا يجرى من الكتب الأجنبية التي هي الشاكلة على هذه
التي هي الشاكلة

سأبواب

قوله لعلته كما بيه انكلا

تمهيد

إن الاستعراض الكامل لجميع المذاهب الاقتصادية ولو في صورة موجزة يحتاج إلى عدة كتب ، إن لم نقل مجلدات . هذا إلى أن تناول جميع المذاهب يرهق القارئ المبتدئ في الاطلاع على هذه الناحية من نواحي الدراسات الاقتصادية ، ويغرقه في خضم من النظريات المتشعبة المتداخلة .

ولذلك فقد رأينا لزما علينا أن نقتصر على دراسة أهم التيارات الفكرية في عالم الاقتصاد حتى يمكن أن يفيد كل مطلع عليها أكبر فائدة ممكنة ، ويلم إلماها واضحا بأسس اتجاهات الفكر الاقتصادي . على أن يرجع من يريد التعمق في دراسة مذهب معين منها إلى ما يوجد من مصنفات تتناول موضوعها بالذات ^(١) .

ولم نعن في هذا التحديد باختيار الصالح - في رأينا - من هذه النظريات ، لأننا لا نتفق وجان باتست سماي (Jean - Baptiste Say)

(١) من دواعي الأسف أن المكتبة العربية تفتقر إلى هذه المصنفات ولا يوجد من الكتب ما اخص بدراسة مذهب معين من المذاهب الاقتصادية سوى القليل النادر . ولكن هناك عدد لا يحصى من الكتب الأجنبية التي توافرت على هذه الدراسات .

فيما ذهب إليه من أن تاريخ الأخطاء عديم الفائدة بل نعتقد أن من يريد النجاح في الوصول إلى الحقيقة لا بد له أن يتعرف على ما وقع فيه السابقون عليه من أخطاء .

ولكننا راعينا في هذا الاختيار أهمية النظريات من حيث مدى ملاقته من انتشار، وتأثيرها في النظم والأحداث وما أعقبها من نظريات.

ولقد رأينا أن نجتمع بين كل مجموعة متسقة من هذه المذاهب في قسم مستقل مراعين في ذلك ما أمكن المحافظة على التسلسل التاريخي لها، فخرجنا بالآقسام الخمسة التالية :

(١) **الأفكار الاقتصادية في العصور القديمة :** وسنتكلم في هذا القسم بإيجاز عن الآراء الاقتصادية قبل القرن السادس عشر عند الأغريق والرومان وفي العصور الوسطى وعند العرب .

(٢) **مذهب التجار :** ويعتبر المذهب الاقتصادي الأول الذي يمتاز بالاتساق والتماسك .

(٣) **المذاهب الحرة :** وتشتمل على آراء مؤسسي الاقتصاد التقليدي وهم آدم سميث والطبيعيون (الفزيوقراطيون) ثم الأحرار المتشائمون (مالس وريكاردو) وأخيراً استيوارت ميل الذي مهد السبيل لظهور الاشتراكية .

(٤) المذاهب الاشتراكية: ويمكن تقسيمها بدورها إلى ثلاثة أقسام: الاشتراكية النظرية وتضم المذاهب الاشتراكية السابقة على كارل ماركس ، والاشتراكية الماركسية مع الإشارة إلى البلشفية ، والاشتراكية الإصلاحية .

(٥) المذاهب الموقفة بين الحرية والاشتراكية: وتنوع بتنوع الغرض الذي تهدف إليه . فهناك مذهب التدخل الوطني الذي نادى به الاقتصادى الألماني فريدريك لست ، ومذهب التدخل الاجتماعى الذى يضم مذاهب التضامن والتعاون ، ومذهب التدخل الاقتصادى ويشمل آراء أنصار اشتراكية الدولة والاقتصاد المدار ، ومذهب التدخل المهنى أى النقابية .

ولا يعنى هذا الترتيب مطلقاً أن كل مذهب من المذاهب المذكورة قد اختفى وحجبه المذهب الذى تلاه . إذ قد يحصل أن يتواجد مذهبان أو أكثر من هذه المذاهب فى نفس الآونة .

ولن يكون رائدنا فى العرض مراعاة التوازن بين مختلف هذه الأقسام وإنما سنكتفى بعرض المذاهب القديمة بالقدر اللازم لفهم المذاهب الحديثة التى ستكون موضع اهتمامنا الأول .

كما أننا لن ندخل فى التفصيلات أو الآراء التفرعية لكل مذهب

من هذه المذاهب لأن بسط كافة الآراء التي نادى بها كل مذهب في كل ناحية من النواحي يتطلب لتفهمها معلومات اقتصادية واسعة لا نفترض توفرها عند كل قارىء. هذا إلى أننا نعتقد أن أنسب مكان لعرض هذه الآراء التفريقية المتعلقة بناحية معينة من نواحي الاقتصاد إنما يكون عند دراسة هذه الناحية بالذات حتى يمكن المقارنة بين الآراء المتباينة المتعلقة بها.

الفصل الأول

الفكر الاقتصادي في العصور القديمة

٥ - طابع الفكر الاقتصادي في العصور القديمة : لم يلبس الفكر الاقتصادي ثوب المذاهب المتسقة إلا منذ بدء تكوين الدول الحديثة في القرن السادس عشر . أما قبل ذلك فلم يعد أن يكون آراء جزئية متفرقة ينقصها التسليب العلمي والاتساق المنشود .

فإذا تكلمنا في هذا الفصل عن الفكر الاقتصادي في العصور القديمة حتى بداية القرن السادس عشر فإنما نقصد هنا الكتابات العارضة غير المتناسكة التي خطتها أقلام مفكرى وفلاسفة هذا العهد فيما يمس المسائل الاقتصادية .

وسوف نمر مرأ سريعاً على أهم هذه الكتابات عند الإغريق والرومان ، ثم في العصور الوسطى ، وأخيراً عند العرب .

المبحث الأول

عند الأغريق والرومان

٦ - المصر اليوناني : بالرغم من نشاط حركة المبادلة في اليونان القديمة في القرنين الرابع والثالث قبل الميلاد ، فقد ظل النشاط الاقتصادي محدوداً ، ولم يظهر اقتصاديون متخصصون بالمعنى المعروف في الوقت الحاضر ، وكانت السياسة هي الهم الأول لقادة الفسك في ذلك الحين إذ لم تكن الظروف الاقتصادية قد بلغت بعد من الأهمية بحيث تؤثر في حياة ونظام الدولة . فلم يعنوا بوضع مذهب اقتصادي متكامل وإنما اكتفوا بإبداء آراء متفرقة في مسائل خاصة بمناسبة البحث في الموضوعات الأخلاقية أو السياسية أو الدينية باعتبارهم مصالحين اجتماعيين ^(١).

٧ - شيوخية أفلاطون : ومن أهم ما كتب في هذا العهد من الناحية الاقتصادية ما أورده أفلاطون (Platon) في كتابه الجمهورية ^(٢) مما يجعله أول من قال بالشيوعية .

(١) راجع فيما يختص بالأفكار الاقتصادية في عهد الأغريق :

Souchon - Les théories économiques dans la Grèce Antique - Paris, 1898.

(٢) أنظر الترجمة الانجليزية التي قام بها الدكتور A. D. Lindsay لهذا

الكتاب في مجموعة « Everyman's library » رقم ٦٤ .

فقد قسم الناس ثلاث طبقات : طبقة من الذهب ، وطبقة من الفضة ، وطبقة من النحاس . وتضم الطبقة الأولى الحكام ، والطبقة الثانية رجال الجيش والنبلاء ، والطبقة الثالثة العمال والصناع . واقترح أفلاطون نظاما شيوعياً للطبقتين الأولى والثانية بأن يلغى بالنسبة لهم نظاما المملكية والعائلة ، وتتولى الدولة الإنفاق عليهم وتربية الأولاد الذين تضعهم النساء اللاتي يعتبرن مشاعا بينهم ، حتى يتفرغ الحكام والمحاربون لخدمة الدولة ولا يشغلهم عن أداء هذا الواجب مال أو بنون (١) .

وتختلف هذه الشيوعية عن الشيوعية بمعناها المعروف في الوقت الحاضر اختلافا كبيرا . فالشيوعية الأفلاطونية لم تكن تهدف إلى تحقيق المساواة بين مختلف أفراد الأمة وإنما كانت تجعل الشيوعية امتيازاً معطى لطبقة مختارة من المواطنين وهي طبقة الحكام والمحاربين . ولذا أطلق بعض المؤلفين على هذه الشيوعية اسم « الشيوعية الأرستقراطية » (le communisme aristocratique) .

٨ - طرق المفاسى لأرسطو : أما أرسطو (Aristote) ، فلا نجد في كتاباته (٢) ما يعيننا من الناحية الاقتصادية سوى التقسيم الذى أتى

(١) Chevalier - Les grandes oeuvres politiques - Paris, 1949.

(٢) أنظر مؤلفي أرسطو « السياسة » و « الأخلاق » .

به لطرق الحصول على المعاش . إذ فرق بين ثلاثة أنواع : طرق طبيعية ، وطرق غير طبيعية ، وطرق مختلطة .

وعرف الطرق الطبيعية للمعيشة بأنها تلك الوسائل التي ترمى إلى إشباع حاجات الإنسان مباشرة ولا يأتي الاغتناء منها إلا بطريق التبعية . وتشمل الزراعة ، والصيد ، وتربية المواشى ، وغنائم الحرب ، والمبادلة التي لا ترمى إلى الربح بل إلى استكمال ما ينقص الانسان من السلع .

أما الطرق غير الطبيعية فهي التي يقصد منها الربح دون أى اعتبار آخر كالأقراض بفائدة الذى هاجمه أرسطو قائلاً إن النقود لا تلد فقوداً ، والشراء لأجل البيع أى التجارة المقصود بها الربح .

وتعتبر من طرق المعاش المختلطة الصناعات الاستخراجية إذ أن الانسان لا يشتري بقصد البيع كما فى طرق المعاش غير الطبيعية بل يستخرج من الأرض ليليع ، ولا تدخل فى نفس الوقت ضمن طرق المعاش الطبيعية لأنها لا تشبع حاجات الانسان مباشرة .

٩ - كتاب الاقتصاد لأكزنيوفون : وقد وضع الكاتب اليونانى القديم اكزنيوفون (Xénophon) كتاباً أسماه « الاقتصاد ، (l'Economique) ولكن يجب ألا يتخذنا اسم هذا المؤلف ، إذ أنه

لم يعالج الاقتصاد كما تعالجه كتب علم الاقتصاد في العصر الحاضر وإنما اقتصر اكرينوفون في هذا الكتاب على دراسة مشكلات الاقتصاد العائلي . وإن كان اقترح اتخاذ بعض الإجراءات الجبركية التي تعود بالفائدة على التجارة .

١٠ - العصر الروماني : على أنه مهما كانت عناية المفكرين بالاقتصاد قليلة عند الآغريق ، فإن عناية الرومان بدراسة الأمور الاقتصادية كانت أقل شأنًا .

وإن كان لا ينكر أن روما ساهمت بنصيب هام في الفكر الاقتصادي عن طريق غير مباشر وهو طريق القانون . فقد كان لقيام نظام الملكية الفردية الدائمة شبه المطلقة ، وإقرار مبدأ حرية التعاقد أثرهما فيما بعد إذ قدما أسس النظام الرأسمالي الحر

المبحث الثاني

في العصور الوسطى

١١ - موضوع الفكر الاقتصادي لتعاليم الربيع : لم يوجد فكر اقتصادي بالمعنى المفهوم من هذا التعبير في بداية العصور الوسطى إذ خيم الركود على الحياة الاقتصادية في أوروبا وعاد الناس في ذلك

الحين بصفة جزئية إلى نظام الاقتصاد العائلي أى قيام كل عائلة بسد حاجاتها بنفسها ، فى الوقت الذى ظهر فيه الإسلام فى جزيرة العرب وأخذ فى الانتشار شمالا وغربا .

ولم تدب الحياة من جديد فى الميدان الاقتصادى إلا ابتداء من القرن الحادى عشر ، فنشطت المدن ، وظهر نظام الطوائف المهنية ، واتسعت رقعة النشاط الاقتصادى فى أعقاب الحروب الصليبية ، فازدهرت الحركة التجارية وأصبحت الأسواق الأوروبية مركزا هاما لا للشراء والبيع فحسب بل للإلتئام أيضا .

وكان طبيعيا أن ينشط الفكر الاقتصادى تبعا لنشاط الحياة الاقتصادية . غير أن الأفكار الاقتصادية كانت متقطعة غير متماسكة وكانت خاضعة للعوامل الدينية شأنها فى ذلك شأن جميع نواحي النشاط الاجتماعى فى تلك العصور .

فكان يمثلو الفكر الاقتصادى هم رجال الكنيسة وفى مقدمتهم سان توماس داقان (Saint Thomas d'Aquin) ونقولا أرزم (Nicole Oresme) ، وكانت فكرة « العدالة التبادلية » هى المسيطرة على آرائهم الاقتصادية . فيجب أن يسود المبادلات : التكافؤ بين الالتزامات بمعنى أن كل طرف من أطراف المبادلة يعطى ما يعادل ما استلم ، وأن يستلم ما يعادل ما أعطى .

١٢ - **الثنى العادل** : وتطبيقا لفكرة العدالة التبادلية رأى رجال الدين أن الثمن العادل هو الثمن الذى يعطى مبلغ النفقة التى تحملها البائع فى سبيل إنتاج السلعة دون أن يحقق للبائع ربحا ما بل مكافأة تعطى له نظير ما تكبده فى صنع الساعة من مشقة بحيث تكفل له أن يعيش كما يعيش غيره ممن لهم نفس ظروفه الاجتماعية .

وطالب رجال الكنيسة بأن تتدخل الدولة لتحديد الأثمان بما يضمن تحقيق هذه العدالة التى نادوا بها .

١٣ - **الرأى العادل** : كما طبقوا نفس الفكرة على الأجور . فالعامل الذى يقدم عمله يجب أن يحصل على مبلغ يمكنه من أن يعيش وأسرته عيشة لائقة . ويجب أن يراعى فى تنظيم ظروف العمل أن القائم بالعمل إنسان وليس آلة صماء أو دابة من دواب الحمل .

١٤ - **منعهم الفائدة** : أما الإقراض بفائدة فكان الموضوع الأول فى العصور الوسطى . وقد هاجمه رجال الدين هجوما شديدا لأنه يمكن المقرض من استرداد قيمة أكبر من القيمة التى أقرضها ، الأمر الذى يناقض العدالة التبادلية . وكان لهذا رأى أثره ، فحرمت غالبية التشريعات المدنية القرض بفائدة .

ولكن اتساع النشاط الاقتصادى أظهر الحاجة إلى رؤوس

الأموال . ولم يلبث أن اجتهد رجال الدين أنفسهم في إيجاد الأسانيد التي تبرر دفع الفائدة (كالخطر الذي يتعرض له المقرض بفقدان ماله ، والكسب الذي يفوت عليه نتيجة اقراض ماله للغير بدلا من استثماره بنفسه) .

المبحث الثالث

عصر العرب

ظهر في أواخر القرن الرابع عشر وفي القرن الخامس عشر طائفة من الكتاب العرب الذين عنوا بالمسائل الاقتصادية مثل ابن خلدون والمقريزي والعيني . غير أنه من دواعي الأسف أن أحدا لم يهتم بالبحث في كتاباتهم لاستخراج آرائهم في المسائل الاقتصادية ودراستها اللهم إلا فيما يختص بابن خلدون حيث كتب الدكتور محمد صالح عنه مقالين بمجلة القانون والاقتصاد في العدين الثالث والسادس من السنة الثالثة (مارس وأكتوبر ١٩٣٣) . كما قدمت رسالة للحصول على الدكتوراه بكلية الحقوق بجامعة فؤاد الأول عن الفكر الاقتصادي لابن خلدون (١) . كما نشر الدكتور محمد صالح أيضا بحثا عن كاتب من كتاب ذلك العهد غير ذائع الصيت هو أحمد بن علي الدجلى مستعرضا ما كتبه في بحثه عن الفقر في كتابه « الفلاكة والمفلوكون » .

(١) تقدم بهذه الرسالة الدكتور محمد علي نشأت ، ونشرت بمجلة عصر العصرية L' Egypte Contemporaine عدد مايو ١٩٤٤ .

١٥ - الفكر الاقتصادي لابن خلدون: وقد تعرض ابن خلدون في مقدمته لسكثير من المسائل الاقتصادية ، ولا يتسع المجال هنا بطبيعة الحال إلا للإشارة العاجلة إلى بعضها :

(١) تقسيم العمل - أدرك ابن خلدون ظاهرة تقسيم العمل ، فذكر أنه لا تقوم للحضارة وبالتالي للحياة الاقتصادية - قائمة ، إلا إذا أخذ المجتمع بقانونين ، وهما تقسيم العمل والتضامن . غير أن ابن خلدون قصر كلامه على ملاحظة وجود هذه الظاهرة ولم يعن ببيان الآثار المترتبة عليها ، أو مضارها ، كما لم يذكر من أسبابها إلا سبباً واحداً ، هو عدم قدرة الإنسان على الوفاء بحاجاته بمفرده .

(٢) نظريته في السكان - وقد قال ابن خلدون بنظرية في السكان خرواها أن زيادة السكان يتبعها العمران وزيادة النصب الذي يستولى عليه الفرد من الأرزاق الناتجة من الأعمال أى ارتفاع مستوى المعيشة . وهو عكس ما قال به مالتس Maltus في القرن الثامن عشر من أن زيادة السكان أسرع من زيادة المواد الغذائية وما رتبته على ذلك من وجوب تأخير الزواج - كما سيأتى في حينه .^(١)

(٣) صور النشاط الاقتصادي - نظر ابن خلدون إلى الكسب من وجهة دينية متأثرة بأراء المعتزلة في الرزق ، فقسم وجوه الكسب إلى وجوه طبيعية ووجوه غير طبيعية . ويعتبر من وجوه الكسب

(١) أنظر نظرية مالتس فيما بعد - ص ٧٣ بند ٤٠ .

الطبيعية : الصيد ، وتربية الدواجن واستخراج فضلاتها ، والفلاحة .
وتلتها من الوجهة التاريخية وجوه أخرى لا توجد غالبا إلا في المدن
وهي الكتابة والصناعة والتجارة . أما وجوه الكسب غير الطبيعية
فهى الإمارة ، والخدمة ، وابتغاء الأموال من الدفائن والكنوز ،
والكيمياء ، وتشوف المستقبل . وبما يستحق الذكر أن ابن خلدون
اعتبر الفلاحة حرفة مهينة وعقد لهذا الموضوع فصلا أسماه « فى أن
الفلاحة من معاش المستضعفين » . ومما جاء فيه قوله إن منتحل الفلاحة
يختص بالمدلة بسبب ما يتبعها من المعرم المفضى إلى التحكم ، فيسكون
الغارم ذليلا بأئسا بما تقنوله أيدى القهر والاستطالة^(١) ... ولا يعتبر
رأى ابن خلدون فى الفلاحة إلا ترديدا لما عرف عن العرب من
كراهية الاشتغال بالفلاحة ، لأن احترافها يقضى بالاستقرار فى مكان
معين ، فهيات الفرصة للحكام والأمراء من بسط سلطانهم على الفلاحين
وفرض المغارم والمكوس عليهم ؛ هذا إلى أن العرب لم يحترفوا
الفلاحة ، وظلوا متمتعين باستقلالهم فى الوقت الذى فرضوا فيه
سيطرتهم على الأمم المجاورة لهم فى فارس وسوريا ومصر ، وهى تلك
الأمم التى احترفت الزراعة منذ فجر الحضارة . لذلك كره العرب
الفلاحة واعتبروها رمزاً للعبودية والمدلة .

(٤) معارضته لتدخل الدولة — ويرى ابن خلدون قصر وظيفة الدولة على إزالة العقبات التي تحول دون نشاط الأفراد ، ووجوب الإقلال من التدخل الحكومى ، والنزول به إلى القدر اللازم لإقرار الأمن والعدل بين الناس .

وفى ذلك يقول : « إن الدولة إذا ضاقت جبايتها ، وقصر الحاصل على الوفاء بحاجاتها ونفقاتها ... عمدت إلى استحداث التجارة والفلاحة للسلطان ، وهو غلط عظيم وادخال للضرر على الرعايا ، من وجوه متعددة . وإذا قايس السلطان بين ما يحصل له من الجباية ، وبين هذه الأرباح القليلة وجدها بالنسبة إلى الجباية أقل من القليل ... و... أن السلطان لا ينمى ماله ولا يدرم وجوده إلا الجباية . وإدارها إنما يكون بالعدل فى أهل الأموال والنظر لهم بذلك ، فبذلك تنبسط آمالهم ، وتنشرح صدورهم للأخذ فى تميمير الأموال وتنميتها ، فتعظم منها جباية السلطان ، أما غير ذلك من تجارة أو فلاح ، فإنما هو مضرة عاجلة للرعايا وفساد للجباية ونقص للعارة . »

وقد خصص ابن خلدون فصلا بأكمله من مقدمته لهذا البحث وهو الفصل الحادى والأربعون وعنوانه « فصل فى أن التجارة من السلطان مضرة بالرعايا مفسدة للجباية » .

ويعتبر ابن خلدون فى هذا الخصوص أسبق الاقتصاديين إلى المناداة

بمذهب الاقتصاد المرسل أو (المذهب الحر كما يسمونه) وأنه سبق
الطبيعيين (الفزبوقراطيين) بثلاثة قرون في إبداء هذا رأى .

١٦ - المفوكز والمفلوكز : أما عن كتاب الفلاكة

والمفلوكز^(١) لأحمد بن على الدلجى فقد كتب فى الفترة الواقعة بين
عامى ١٤١٢ و ١٤٢١م (فى عهد الممالك الشراكسة) . ولفظ الفلاكة ليس
بلفظ عربى ، ويقول الدلجى بأنه تلقاه من أفاضل العجم ، ويريدون به
الرجل غير المحظوظ المهمل من الناس لإملاقه وفقره . ولو شئنا أن
نترجم اسم الكتاب إلى كلمات عربية أصيلة لكان عنوانه « الفقير
والفقراء » .

وخرج هذا المؤلف عن الطريقة التى درج عليها المؤلفون من قبله
(وهى طريقة كتاب البيان والتبيين والعقد الفريد والكشكول والأمالى)
إذ كانوا يكتبون فى كل شئ فى كتاب واحد . وكانت تحتوى هذه
الكتب على بعض الأمور الاقتصادية ، ولكنها جاءت مبعثرة لاتعين
على استيعاب المسألة من جميع وجوهها . أما أحمد بن الدلجى فقد جمع
شتمات موضوع الفقر بين دفتى كتاب واحد حمل فيه حملات قاسية
على الفقير والفقراء .

(١) طبع هذا الكتاب فى القاهرة سنة ١٣٢٢ هجرية بمطبعة الشعب . وهو
مؤلف من ١٤٥ صفحة .

وقد فاق الاشتراكيين في تصوير الفقر في صورة تحمل على الأسى والتعزز، وأوضح المساوىء الأخلاقية المترتبة على الفقر، ونسب إليه أنه يستتبع خصالاً رديئة، وآفات ذميمة تجعل الفقير يضم إلى وفلا كته المالية فلا كة معنوية... وهى الأوصاف المكرهة والإخلاق القبيحة. وأخذ فى تحليل نفسية الفقير مقررًا أن الفقر يحدث الكمد والانقباض وسوء العشرة والغضب، وأن الناس لا تبالى بغضب الفقير أمناً من غائلته ومغيبته واستهانته به، فتردحم لديه موجبات الغضب، وهو لا يستطيع أن ينفس غيظه بنفسه مصدور أو ضربة موتور، فتنسبحر أسباب الغيظ، وتزخر أمواج العجز عن إطفائه بالانتقام، فيرتد كل ذلك إلى الباطن ويتحول حقدًا. ولما كان الحقد يقضى الانتقام، والفقير عاجز عن الانتقام، فهو يحب أن يتشفى من الناس بانتقام الزمان له منهم، وربما يحيل ذلك على كرامته عند الله، وربما يظهر أنه لا منزلة له عند الله لأنه لم ينتقم منهم. وعجز الفقير عن الانتقام يلزمه حب زوال تلك النعمة التى بها التفاوت بين الناس، أى الحسد. وإذا اتضح عندك ما قررناه وقفت على الحكمة فى تمنى الفقراء تغيير الدول وتشوقهم إلى ذلك لما يقوم فى ذهنهم من قوة الرجاء، وقيام احتمال الخير المتعلق بالدولة الثانية. والحسد يولد دعوى الاستحقاق لتلك النعم، حتى أن من المفلوكين من تنتهى به دعوى الاستحقاق إلى حد

يرى أن النعم التي بأيدي الناس مغضوبة ، والمالك المستحق يطلب استرداد ماله من أيدي الغاصبين .

وإذا توافرت هذه النقائص ، وامتلاً المفلوك غضبا وحقدآ وحسداً ، وعجز عن الجرى على مقتضاها جهاراً ومواجهة ، إلتجأ إلى الفكرة والغوص على مساوى خصومه وإعمال الحيلة فى الاطلاع على عوراتهم ، وضم إليها أكاذيب ، ونشرها على وجه الغيبة وهكذا حرم مؤلفنا الفقراء من كل شىء حتى من هذا العزاء الضئيل ، وهو تحليلهم بالفضيلة .

ويرى أحمد بن الدجلى أن الفقير مسئول عن فقره ، وأراد أن يقيم الحجة « على المفلوكين ، وقطع معاذيرهم ، وإلجامهم عن التعلق بالقضاء والقدر متى نعت عليهم فلا كتبهم . فيعمد المؤلف إلى بيان حقيقة القضاء والقدر دفعا لبعض المذاهب الفاسدة التى لا تثبت للانسان فعلا ولا قدرة على الفعل أصلا وهى الجبرية الخالصة ، أو التى تثبت للانسان قدرة غير مؤثرة ، أى أن الانسان مجبور فى أفعاله لا قدرة له ولا إرادة ولا اختيار وهى الجبرية المتوسطة . ولا ريب فى أن انتشار هذه المذاهب يؤدى إلى انعدام النشاط الاقتصادى ، ويقضى على كل باعث إلى العمل . واستعان المؤلف فى ذلك بآراء علماء الكلام لبيان حقيقة التوكل ، وإنه عبارة عن دوام حسن ملاحظة

الضقاء والقدر في جميع الحوادث ، وأن دوام حسن هذه الملاحظة
بجامع المتعلق بالاسباب ، ولا ينافيها ، وأن إهمال هذه الاسباب
مراغمة لحكمة الله تعالى في نصب الاسباب ، وجهل بسنة الله وعاداته .
والاكتساب لإحياء النفس واجب ، وامتحان قدرة الأرزاق حرام ،
فليس من شرط التوكل ترك الاسباب واطراحها . وأن الادخار ليس
من ضرورته بطلان التوكل بادخار قوت سنة لعياله ، جبراً لضعفهم ،
وتسكيناً لقلوبهم .

١٧ - وهو ب التققيب في كتابات العرب - ونود ألا نختتم

هذا المبحث دون أن نناشد الباحثين الاهتمام بالتققيب عن الآراء
الاقتصادية لكتابتنا ومفكرتنا القدامى . وسوف نجد في هذه الكتب
من الأفكار والآراء ما يجعلنا نمتلي ثقة بأنفسنا ، ويكشف لنا عن
مفناً مشكلاتنا الاقتصادية ، وما اقترح لها قديما من وجوه العلاج .

(تققيب
الكتاب
القديم)

الفصل الثاني

مذهب التجاريين

ظهر مذهب التجاريين Le mercantilisme في القرنين الخامس عشر والسادس عشر بظهور الدول الحديثة والوحدة القومية . وكان لهذا المذهب السيادة حتى أوائل القرن الثامن عشر .

وينسب عليه البعض صفة المذهب الاقتصادي للاختلاف الكبير بين كتابه على كثير من الموضوعات ، ويرون أنه ليس سوى آراء متباينة تهدف إلى غرض واحد . وهذا الغرض يختلف عن الغرض الذي أصبح فيما بعد هدف الاقتصاد ألا وهو سعادة بني الإنسان إذ كانت جميع الآراء ترمى إلى توكيد سلطان الدولة وتقوية شوكتها .^(١)

على أن هذا الاعتراض لا يقلل من أهمية هذه الآراء . فقد سادت خلال فترة طويلة تقرب من ثلاثة قرون تعد من أهم الفترات في تاريخ العالم . فضلا عما نلمسه من عودة الروح إلى كثير من هذه الآراء في العصر الحديث .

Louis Baudin—Précis d'histoire des doctrines économiques— (١)

المبحث الأول

أصول المذهب

١٨ — الملاحظات التاريخية : يتميز القرنان الخامس عشر والسادس عشر بحدوث انقلابات خطيرة كان لها أكبر الأثر في تطور العالم هذا التطور الذي نلمسه في وقتنا الحاضر .

وقد كان للاكتشافات البحرية الكبرى التي قام بها كولمبس وفاسكودى جاما أكبر الأثر في حدوث هذه الانقلابات . إذ وسعت الآفاق التجارية ، وخلقت الثروات الكبيرة ، وقلبت ترتيب السلم الاجتماعى رأساً على عقب ، فأصبح التجار هم سادة العصر ، وبعثت في الناس روح الكسب وحب المغامرة . فأصبحنا في عالم تجارى صناعى بعد أن كان الناس يعيشون في عالم زراعى حرفى .

كما أدت هذه الاكتشافات إلى نقل مركز العالم الاقتصادى من موانئ البحر الأبيض المتوسط إلى موانئ المحيط الاطلنطى . فحلت أنقرس ولندن وبردو ولشبونة وقادس محل جنوة والبندقية والاسكندرية والقسطنطينية .

ووردت كميات ضخمة من المعادن النفيسة من المكسيك وبيرو

إلى أسبانيا صاحبة هذه المستعمرات في العالم الجديد ، فأصبحت تنعم
برخاء لم يسبق له مثيل وإن كان سرعان ما أدى إلى إرتفاع الأسعار
إرتفاعاً كبيراً امتد أثره إلى القارة الأوروبية بأسرها .

ولم تكن التطورات في الناحيتين السياسية والدينية بأقل منها في
الناحية الاقتصادية . فقد توحدت الولايات الصغيرة وقامت الدول
الحديثة على أنقاض العهد الاقطاعي .

وجاء الإصلاح الديني والنهضة الحديثة فأخرجوا الاقتصاد من
سلطان المبادئ الأخلاقية ، كما كانوا سبياً في ابتعاد الناس تدريجياً عن
القاعدة التي كانوا يسرون عليها في العصور الوسطى من وجوب
الاعتدال في الكسب .

١٩ - الذهب والفضة أساس الثروة : وكان طبعياً وهذا هو
روح العصر أن يعتبر أصحاب مذهب التجاريين أن الذهب والفضة
هما أساس ثروة الأمم ومقياس عظمة الدول . ففقد رأوا أن الفرد
الذي يمتلك نقوداً - وكانت في ذلك العصر ذهباً وفضة - يستطيع
أن يحصل على كل ما يحتاج إليه ، فطبقوا على الدولة ما رأوه منطبقاً
بالنسبة للفرد دون أن يفتنوا إلى أن الانتقال من الخاص إلى العام
يغير من طبائع الأمور .

* ولما كانت التجارة الخارجية هي الوسيلة لا تنقل المعادن النفيسة بين الدول ، فقد اهتم أصحاب هذا المذهب بشأن التجارة الخارجية للدولة ، وضرورة تدخل الدولة في توجيهها حتى تضمن ميزانا تجاريا في صالحها . ولذا سمي هذا المذهب بمذهب التجاريين .

والميزان التجاري عبارة عن صادرات الدولة ووارداتها من البضائع . ويعتبر هذا الميزان موافقا للدولة أو في صالحها إذا زادت صادراتها على وارداتها إذ أنه يجلب إليها الذهب سداداً لهذا الفارق ، فإن حدث العكس كان غير موافق لها أو في غير صالحها لأنه يؤدي إلى خروج الذهب منها للوفاء بقيمة زيادة الواردات على الصادرات . ولذلك أخذت كل دولة تضع العقوبات في سبيل السلع الواردة من الدول الأخرى ، فظهرت المنافسة التجارية بين الدول مما يعد نوعاً من الحرب الاقتصادية كان مجهولاً في القرون الوسطى . وتغيرت منذ ذلك الحين صفة الرسوم الجمركية إذ بعد أن كان الغرض منها قبل ذلك مالياً أكثر منه اقتصادياً باعتبارها من مصادر إيرادات الخزنة العامة ، غدت تتخذ سلاحاً لسياسة اقتصادية قومية ترمي إلى ترجيح كفة الصادرات حتى يصبح الميزان التجاري في صالحها أي يأتي لها برصيد معدني دائن .

الزيادة في الصادرات
تؤدي إلى
زيادة الميزان التجاري
والتي بدورها
تؤدي إلى
زيادة الميزان التجاري
والتي بدورها
تؤدي إلى
زيادة الميزان التجاري

٢٠ - صفاته الثمينة : ويخلص عما تقدم أن مذهب التجاريين

مذهب نقدي ، وطني ، تدخلي ^(١) .

٨ (١) فهو مذهب نقدي - لأنه يقوم على أساس أن الذهب والفضة هما عماد الثروة ، وأن النشاط الاقتصادي بأكمله يجب أن يتجه للاستحواز عليهما . فالنقود في نظر التجاريين هي مستودع للقيمة ^(٢) قبل أن تكون واسطة للتبادل ، وذلك بالنسبة للأفراد والدول على السواء .

٨ (٢) وهو مذهب وطني - لأن اهتمام التجاريين كان منصبا على رعاية مصلحة الدول قبل مصلحة الأفراد ، واتفوا إلى القول بوجود تعارض لا سبيل للتغلب عليه بين مصالح الدول المختلفة .

٨ (٣) وهو مذهب تدخلي (interventionniste) - لأنه يرى وجوب تدخل الدولة ، على الأقل بقصد التنسيق حتى يمكن تحقيق المصلحة الجماعية التي يغلبها على المصالح الفردية .

(١) راجع كتاب جان مارشال السابق الإشارة إليه ص ٦٨ .

(٢) *une réserve de valeur* أى الأداة التي يمكن الحصول بواسطتها في

الوقت المناسب على أية سلعة من السلع .

المبحث الثاني

الصور المختلفة لمذهب التجار بين

وقد أخذ مذهب التجارين صوراً مختلفة باختلاف الدول تبعاً لظروفها الاقتصادية لتحقيق نفس الهدف ألا وهو استحوار الدولة على أكبر قدر من المعادن النفيسة . فكانت السياسة المعدنية في أسبانيا في القرن السادس عشر ، وكانت السياسة الصناعية في فرنسا في القرن السابع عشر ، وكانت السياسة التجارية في إنجلترا في القرن الثامن عشر .

٢١ - (١) السياسة المعدنية: le métallisme ou le bullionisme:

في الدولة التي تملك مناجم الذهب والفضة سواء في أرضها أو في مستعمراتها ، كان الإهتمام موجهاً قبل كل شيء إلى الاحتفاظ بمنتجات هذه المناجم والحيلولة دون خروجها من حيازتها . ولذا لجأت إلى منع تصدير الذهب والفضة إلى الخارج . وهي السياسة التي اتبعتها أسبانيا التي كانت تجلب المعادن النفيسة من مستعمراتها في أمريكا . كما أنها كانت تلزم التجار المصدرين بأن يجلبوا إلى الدولة ثمن صادراتهم معدناً نفيساً في حين أن التجار الأجانب الموردين لا يجوز لهم أن يقبضوا ثمن وارداتهم معدناً نفيساً وإنما عليهم أن يشتروا بقيمتها بضائع من منتجات الدولة .

٢٢ - (٢) السياسة الصناعية : l'industrialisme :

أما في فرنسا فقد أخذت آراء التجارين صورة أخرى يطلق عليها اسم Colbertisme نسبة إلى الوزير الفرنسي المعروف كوليبر Colbert (١٦١٩ - ١٦٨٣) الذي قام مدة وزارته بتنفيذها^(١). وهي ترمي إلى زيادة حصيلة الدولة من المعادن النفيسة بطريق غير مباشر عن طريق النهوض بالصناعة وبيع منتجاتها إلى الخارج للحصول على المعادن النفيسة. فعمل كوليبر على تشجيع الصناعة الوطنية بإمدادها بالمعونة المالية ومنحها إمتيازات عديدة، وبتأسيس مصانع تابعة للدولة، وفرض رقابة دقيقة على الانتاج الصناعي لضمان جودته حتى يزداد الإقبال عليه في الخارج.

كما وضع إجراءات جمركية لحماية هذه الصناعة وتأمينها من خفض إنتاجها، فأعفى الأولوية اللازمة للصناعة من الرسوم الجمركية وفرض هذه الرسوم على المواد المصنوعة في الخارج، ومنع تصدير الغلال حتى يجد المستهلكون كفايتهم منها فلا ترتفع نفقات المعيشة وتظل أجور العمال منخفضة مما يقلل من تكاليف الإنتاج^(٢).

(١) ويعتبر في مقدمة كتاب هذا المذهب في فرنسا Antoine de Montchretien الذي استعمل اصطلاح «الاقتصاد السياسي» لأول مرة كعنوان لمؤلفه الذي نشر سنة ١٦١٥.

(٢) A. Marchal - La conception de l'économie nationale chez les mercantilistes français, 1931.

وقد أخذ على سياسة كولبير أنها ضحت بفرع هام من فروع النشاط الاقتصادي وهو الزراعة لحساب الصناعة مما كان له رد فعله في آراء الطبيعيين كما سنرى فيما بعد .

ولعل البعض يتساءل عما حدا بأنصار مذهب التجاريين في فرنسا إلى تفضيل الصناعة على الزراعة ، فخصوا الأولى بالتشجيع دون الثانية . ولرد على هذا التساؤل نقول إن أصحاب هذا المذهب اعتبروا الزراعة خاضعة لآهواء الطبيعة ، فلا ضمان لمحصولها السنوى . هذا إلى أن قيمة المنتجات الصناعية تكون عادة أكبر من قيمة المنتجات الزراعية التى لها نفس الوزن والحجم . فقيمة وزن معين من القمح أو الشعير أقل بكثير من قيمة نفس الوزن من السلع الترفية المصنوعة . وكلها صدرت الدولة بضائع أغلى قيمة ، كلها حصلت على كمية أكبر من المعادن النفيسة ^(١) .

٢٣ - (٣) السياسة التجارية : le commercialisme :

أما الدول التى تعيش على التجارة كإنجلترا وهولندا ، فكان اهتمامها موجها إلى العمل على زيادة كمية الذهب عندها بأن تصبح دولا تجارية فى المقام الأول تعنى بالنقل البحرى أكثر من عنايتها بالإنتاج ^(٢) .

(١) لويس بودان - المرجع إليه - ص ٢٣ .

(٢) وبأتى فى مقدمة التجاريين الانجليز تشيلد (Josias Child) ووليام قبل =

فاشترط قانون كرومويل الصادر في إنجلترا سنة ١٦٥١ «Navigation Act» (والمعدل في سنة ١٦٦٠) أن تكون المراكب التي تقوم بالتجارة بين إنجلترا ومستعمراتها مملوكة للإنجليز ، وأن يكون ثلاثة أرباع مستخدميها من الإنجليز . كما نص على عدم جواز نقل البضائع الواردة من الدول الأخرى إلى إنجلترا إلا على مراكب إنجليزية أو مراكب مملوكة للدولة المنتجة لهذه البضائع .

٢٤ - الميثاق الاستعماري: وكان لمذهب التجاريين أثره أيضا في شؤون المستعمرات . فكان ينظر إلى المستعمرات باعتبارها أداة بين يدي الدولة المستعمرة لجعل ميزانها التجاري موافقا لها جلبا للذهب والفضة .

فكانت تقوم العلاقة بين الدولة المستعمرة ومستعمراتها على أربعة مبادئ يطلقون عليها اسم « الميثاق الاستعماري » le pacte colonial :
 (١) جميع السلع التي تدخل إلى المستعمرات يجب أن ترد من الدولة المستعمرة وعلى مراكبها .

== (William Temple) وتوماس من (Thomas Mun) ويعتبر هذا الأخير من أوائل الاقتصاديين الذين عددوا عناصر الميزان الحسابي للدولة مفرقين بينه وبين الميزان التجاري . وقال بأنه لا يكفي أن يكون الميزان التجاري موافقا للدولة حتى تضمن الحصول على المعادن النفيسة من الخارج بل يجب أن تكون جميع حقوقها أكثر من ديونها . وتعتبر عملية النقل من العمليات التي ترتب حقوقا للدولة قبل الدول الأخرى .

٨ (٢) جميع الحاصلات التي تخرج من المستعمرات يجب أن تكون وجهتها الدولة المستعمرة وأن تنقل على المراكب التابعة لها .

٩ (٣) يحرم القيام بعمليات صناعية في المستعمرات .

١٠ (٤) لا يجوز للدولة المستعمرة أن تشتري منتجات المستعمرات إلا من المستعمرات التابعة لها .

و مقتضى هذا النظام أن الدولة المستعمرة تتمتع باحتكار الشراء من المستعمرات والبيع لها . فكانت تشتري بأجنس الأثمان وتبيع بأغلاها . هذا إلى أن الدولة المستعمرة قد لا تحتاج إلى كل منتجات مستعمراتها فتضطر هذه المستعمرات إلى خفض إنتاجها أو إعدام ما لديها من حاصلات . وقد لا تستطيع الدولة المستعمرة — من ناحية أخرى — أن تقدم لمستعمراتها ما تحتاج إليه من سلع أو قد لا يكون لديها العدد الكافي من المراكب لنقلها فتتعرض المستعمرات للمجاعات .

وكان لهذه المساوئ أثرها في بث روح الكراهية في نفوس سكان المستعمرات نحو الدول المستعمرة . فقامت حروب الاستقلال في أمريكا الشمالية والجنوبية بسبب تطبيق أحكام هذا الميثاق الاستعماري .

المبحث الثالث

أقول مذهب التجاريين

٢٥ - الزعماء مذهب التجاريين : ما أن حل القرن الثامن عشر حتى كانت سياسة التجاريين قد حققت أغراضها بقيام الدول الحديثة وتدعيم أسسها الاقتصادية . وبدأت تبدو للعيان في شكل عبء ثقيل ينوء بحمله النظام الاقتصادي نظراً للعقبات التي وضعتها في سبيل المبادلات الدولية ، وبأثيرها في زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية . فوجدت حركة تنادى بالحرية الاقتصادية libéralisme économique ، ومنع الدولة من التدخل في الميدان الاقتصادي .

إذ أخذت سياسة الدول للتأثير في الميزان التجاري صورة استغزازية ، وأوشك أن يؤدي اتباع جميع الدول لهذه السياسة إلى أن يجعل هذا الصراع عقياً لا جدوى من ورائه أو أن يثير منازعات مسلحة بين الدول .

وإزداد الحرص في فرنسا على المحافظة على أسعار القمح المنخفضة تفادياً لرفع الأجور مما كان له أثره في حلول البؤس بطبقة الفلاحين ، وظهور مذهب الطبيعيين أو الفزيوقراطيين الذي سنتكلم عنه في الفصل التالي .

٢٦ - نجاح المذهب في أداء رسالته: ولكن لا يجوز بحال عند الحكم على مذهب التجاريين حكماً سليماً أن ننظر إليه على ضوء الأفكار والمبادئ التي وجدت في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. فقد قصد أصحاب هذا المذهب تدعيم كيان الدول الحديثة التي كانت تساورها الرغبة الطبيعية في توسيع حدودها التي لم تستقر بعد. ولا جدال في أن المذهب أدى هذه الرسالة بنجاح.

فإذا كان التجاريون نظروا إلى الذهب والفضة باعتبارهما أساس الثروة، فإن هذه النظرة كان لها ما يبررها في القرنين السادس عشر والسابع عشر حينما كان الموقف السياسي مضطرباً. فكانت الدول وليدة القرن الخامس عشر في حروب مستمرة، وكان الإنتاج غير كاف مما يخشى معه الافتقار إلى الأغذية والمواد الأولية. ولذا كان تملك رصيد من الذهب وبالتالي استطاعة الدفع نقداً تعد ميزة كبرى من الناحيتين السياسية والاقتصادية.

وإذا كان يبدو غريباً في الوقت الحاضر أن يطالب البعض بالإكثار من الإنتاج والإقلال من الاستهلاك، والزيادة في المبيعات مع الانقاص من المشتريات، فإنه كان يحدو هذا البعض الرغبة في التضحية وتقديم اعتبار الدولة فوق كل اعتبار. وبمجرد أن تكونت الأمم وبلغت درجة معينة من النضج واحتلت مكانها تحت الشمس

واطمأنت على سلامتها ، تبين أن هذه القيود ثقيلة وظهر التفكير في
 إحلال اقتصاد يهدف إلى تحقيق رفاهية البشر (économie de bien-
 être) محل الاقتصاد المقصود به تدعيم قوى الدولة (économie de
 puissance)

٢٧ — بقايا المذهب في العصر الحاضر : على أن ذلك لا يعني أن
 مذهب التجاريين اندثر كلية . فلا زالت بعض الحكومات تحرم
 تصدير الذهب لتحتفظ به لنفسها . كما أن فكرة الحرص على جعل
 الميزان التجارى موافقا للدولة لا زالت لها أهمية كبرى : فتسعى الدول
 إلى زيادة صادراتها (بالمنح والإعانات ، والتعريفات المخفضة للنقل ،
 والسلف) والتقليل من واردتها (بزيادة الرسوم الجمركية ، وفرض
 نظام الحصص) . كما أن تدخل الدولة في ميدان الصناعة آخذ في
 الازدياد يوما بعد يوم . إذ تعمل على تنظيم الصناعة ووضعها تحت
 وصايتها ، وتفرض الأخذ بنظام للعلامات بقصد إثبات مصدر
 منتجاتها ونوعها . وهكذا نرى أن مذهب التجاريين لا يزال مذهبا
 حيا يفعل فعله بين ظهرانيها .

الفصل الثالث

مذهب الاقتصاد المرسل

أو المذهب الحر (١)

٢٨ - المبادئ العامة للمذهب : قامت في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر مدرسة جديدة من الاقتصاديين يطلقون عليها عادة اسم المدرسة التقليدية L'école classique ، تعارض مذهب التجارين وتحمل عليه بغير هوادة ولكن دون أن تلتزم دائما جانب النصفه .

ويقوم هذا المذهب الحر الكلاسيكي على بضعة مبادئ يمكن إجمالها فيما يلي : -

(١) وجود نظام طبيعي يسيطر على الظواهر الاقتصادية سيطرة لا يمكن الخلاص منها شأنها في ذلك شأن الظواهر الفلكية والطبيعية .

(٢) أرسل الشيء إرسالا أى أطلقه من غير تقييد . ويقصد بالاقتصاد المرسل الاقتصاد المفروق بدون قيد . ونرى أن اسم « الاقتصاد المرسل » أصدق تعبيرا عن الواقع من اسم « المذهب الحر » لما في كلمة الحرية من معنى محب للنفس نخشى أن يضل البعض عن حقيقة هذا المذهب وما يوجه إليه من انتقادات .

وقد أدت هذه الفكرة فيما بعد إلى القول بوجود قوانين علمية اقتصادية .

(٢) اعتبار المصلحة الشخصية هي الحافز على النشاط الاقتصادي ، وأن سعى الأفراد جميعاً إلى تحقيق مصالحهم الشخصية يؤدي في نفس الوقت إلى تحقيق الصالح العام .

(٣) معارضة كل تدخل للدولة في الشؤون الاقتصادية أو بعبارة أخرى المناذاة بوجود الأخذ بالقاعدة المعروفة : Laissez-faire «laissez-passer» ^(١)

(٤) الدفاع عن الملكية الخاصة على أساس أنها من العوامل الدافعة إلى النشاط والعمل .

٢٩ - نظرة عامة في نشأة المذهب ونظوره : ويرجع الفضل في تأسيس مذهب الاقتصاد المرسل أو المذهب الحر التقليدي في le libéralisme classique إلى الطبيعيين (أو الفزيوقراطيين) في فرنسا وأدم سميث في إنجلترا . على أن ذلك لا يعني أنهم كانوا أول من

(١) أى « دع الأمور تسير في أعنتها » . وإذا شئنا أن نترجم هذه العبارة ترجمة حرفية فإنها تعني « دعه يعمل ، دعه يمر » . ويقصد بذلك دع كل فرد ينتج دون مراقبة أو توجه ، ودع التجارة تنتقل من مكان إلى آخر دون قيد . ورغم شهرة هذه العبارة فإن أصلها غير مؤكد . فقد نسبها بعض الفزيوقراطيين إلى Vincent de Gournay ولكن صديقه ترجو نسبها إلى غيره .

نادى بهذه الآراء التي قام عليها المذهب الحر القديم ، أو أنهم أقاموا صرح المذهب بأكمله . إذ سبقهم إلى بعض آرائهم كتاب آخرون في إنجلترا وفي فرنسا ^(١) بل وفي الشرق العربي . فيعتبر ابن خلدون من أول القائلين بضرورة عدم تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية في الفصل الحادي والأربعين من مقدمته التي كتبها في القرن الخامس عشر ، وعنوانه : فصل في أن التجارة من السلطان مضرة بالرعايا مفسدة للجباية ، ^(٢) .

ولنما فاز الفيزيوقراطيون وآدم سميث بلقب مؤسسي المذهب الحر القديم باعتبارهم واضعي الإطار العام للمذهب في صورة واضحة متسقة .

ولكن هذه الأسس العامة كانت في حاجة إلى الإتمام والتفصيل . ولذا فقد تطورت على أيدي عدد من المفكرين الاقتصاديين في النصف الأول من القرن التاسع عشر ، وأخذ هذا التطور اتجاهين مختلفين : اتجاه فرنسي متفائل ، واتجاه إنجليزي متشائم .

ويرجع هذا التطور في النظريات إلى ما طرأ على الاقتصاد نفسه من تطور . فقد تحرر الإنتاج في إنجلترا وفرنسا من القيود والعراقيل

(١) في فرنسا Boisguilbert والمركز ميرابو (الأب) وبرنارد دي ماندفيل Rernard de Mandeville ، وفي إنجلترا وليم بيتي William Petty ، ودنلي نورث

Dudley North وهويس Hobbes وهاتشسون Hutcheson .

(٢) راجع ما سبق ذكره عن ابن خلدون في الفصل الأول ص ٢٧ و ٢٨ .

القديمة ، وعم استخدام الآلات ، ووجدت المنافسة من الناحيتين الواقعية والقانونية . وأدى هذا النظام الجديد إلى نتائج ضارة : أزمت إفراط في الإنتاج ، وبؤس الطبقة العاملة ، ما كان له أثره في ظهور المبادئ الاشتراكية .

غير أن فشل المذهب الحر أو مذهب الاقتصاد المرسل في تحقيق السعادة المنشودة ، وقيام المذاهب الاشتراكية لم يحل دون محاولة بعض المفكرين تجديد شباب ذلك المذهب بإدخال بعض تعديلات عليه بقصد تفادي ما وجه إليه من انتقادات .

وسندرس فيما يلي آراء مؤسسى المذهب الحر : الفريوقراطيين وآدم سميث ، ثم اتجاهات المذهب بعدهما : الاتجاه الفرنسى المتفائل والاتجاه الانجليزى المتشائم ، وأخيرا المذهب الحر الحديث .

المبحث الأول

مؤسسو المذهب الحر

إذا كان الفريوقراطيون فى فرنسا وآدم سميث فى إنجلترا قد وضعوا أسس المذهب الحر على النحو الذى أسلفناه إلا أن كتاباتهم حوت بعض الآراء التفصيلية التى يلزم الإحاطة بها : وسنبداً باستعراض آراء الطبيعيين أو الفريوقراطيين ، ثم نردفها بآراء آدم سميث .

٨ - ١ - الطبيعيون (الفزيوقراطيون)

٢٠ - عوامل نشوء المذهب : خلف تطبيق مبادئ التجاريين خلال ثلاثة قرون آثارا كان لها رد فعل قوى فى الفكر الاقتصادى .

فقد أدى ذلك المذهب من الناحية الاقتصادية إلى تدهور الزراعة إذ كان الاهتمام موجها إلى تشجيع الصناعة وتنمية إنتاجها على حساب الزراعة . فزادت الأراضى غير المنزرعة وكثرت هجرة العمال الزراعيين إلى المدن نتيجة انخفاض أثمان الحاصلات الزراعية . كما أدى التغالى فى التنظيم وتدخل الدولة إلى وضع العراقيل فى سبيل التجارة والصناعة . فعاقبت الجمارك الداخلية تداول الجبوب بين الأقاليم ، وحال تحديد طرق الإنتاج وثمان المنتجات وأجور العمال بواسطة الطوائف دون إرتقاء الصناعة وتقدمها .

وفى نفس الوقت سرت بعض الاتجاهات الفلسفية الحرة فى عالم الفكر . فأشاد الكتاب بفكرة الحرية ، ونادوا بالخضوع لحكم العقل والمنطق ، ونقلوا إلى الناس إيمانهم بطبيعة الإنسان الخيرة ، وقدسوا الفرد مجرداً عن العلاقات الاجتماعية . وهكذا طبع التفكير فى القرن الثامن عشر بطابع المنطق والتفاوت والفردية ^(١) . وقد نقل

(١) وفى هذا يقول A. Piettre :

«Après Voltaire et la raison critique, Rousseau ou le Saint de la nature, Diderot et son arichisme achévent la trinité des esprits en révolte».

الفزيوقراطيون هذه الاتجاهات الفلسفية إلى دراستهم للوقائع الاقتصادية .

٣١ - قادة المذهب : وزعامة مذهب الفزيوقراطيين معقودة لفرنسوا كيناي (François Quesnay) طبيب لويس الخامس عشر ملك فرنسا . وقد بسط آراؤه في عدة أبحاث أهمها كتابه الذى أخرجه سنة ١٧٥٨ بعنوان «Le tableau économique» أى الجدول الاقتصادى ، والذى شبه فيه تداول الثروة داخل الجماعة الاقتصادية بحركة الدورة الدموية فى جسم الإنسان .

والتف حوله المراكز ميرابو Mirabeau^(١) وديبون دى نيمور Dupont de Nemours وجورنيه Gournay ومرسيه دو لاريقيير Le Mercier de la Rivière . وقد تابعت كتاباتهم لفترة تقرب من عشرين عاما من سنة ١٧٥٦ إلى سنة ١٧٧٨ .

وإذا كان النجاريون فى فرنسا وجدوا فى شخص كبير المنفذ لآرائهم ، فقد وجد الفزيوقراطيون فى شخص الوزير تروجو Turgot المنفذ لما نادوا به من مبادئ . وإن كان تروجو لم يؤمن بكل ما نادى به زعيم المذهب من نظريات .

(١) وهو والد ميرابو خطيب الثورة الفرنسية المعروف . وقد كان من أقصار مذهب التجاريين ثم تحول عنه بعد صدور كتاب «الجدول الاقتصادى» لفرنسوا كيناي .

ويسمى أصحاب هذا المذهب بالفزيوقراطيين Physiocrates ومعناها باللغة اللاتينية « أنصار حكومة الطبيعة » لا اعتقادهم بوجود قوانين طبيعية تحكم سير المسائل الاقتصادية . وقد أخذت هذه التسمية عن اسم كتاب نشره ديبون دى نيمور سنة ١٧٦١ وجمع فيه آراء كيناي زعيم المذهب . وهذا الاسم هو « Physiocratie » أى حكومة الطبيعة .

على أن أصحاب هذا المذهب كانوا يسمون أنفسهم بالاقتصاديين Economistes ، ولم يطلق عليهم اسم الفزيوقراطيين إلا فيما بعد تمييزاً لهم عن غيرهم من الاقتصاديين . ويترجم بعض المؤلفين المصريين كلمة الفزيوقراطيين بالطبيعيين .

٣٢ - المبادئ التى يقوم عليها المذهب : يقوم مذهب الطبيعيين أو الفزيوقراطيين على ثلاثة مبادئ : أولها فلسفى وهو المبدأ الخاص بالنظام الطبيعى ، والثانى سياسى وهو الخاص بوظيفة الدولة ، والثالث اقتصادى وهو الخاص بالدورة الاقتصادية (١) .

(١) يعتبر مؤلف M. Weulresse عن مذهب الفزيوقراطيين : « Le mouvement Physiocratique » الصادر سنة ١٩١٠ في جزئين ، أكل عرض لهذا المذهب . كما يوجد مؤلف آخر باللغة الإنجليزية يجمع بين الإيجاز والدقة للكاتب M. Higgs باسم Six lectures on the Physiocrates (١٨٩٧) .

المبدأ الأول - النظام الطبيعي - Ordre Naturel - آمن
 الفزيوقراطيون بوجود نظام طبيعي يحكم الظواهر الاقتصادية
 كسائر الظواهر الأخرى . ووصفوا هذا النظام الطبيعي بأنه نظام إلهي
 ordre providentiel من وضع الخالق يقصد من ورائه تحقيق السعادة
 والرفاهية الأفراد والمجتمعات والجنس البشرى في مجموعه . وخلصوا
 من ذلك إلى أن هذه السعادة لا يمكن الوصول إليها إلا بترك القوانين
الطبيعية تعمل بحرية دون تدخل يؤدي إلى عرقلة عملها .

وقد وصفوا هذه القوانين الطبيعية بأنها ثابتة (immuables)
 ومطلقة (absolues) وعالمية (universelles) .

وقالوا بأن الانسان يضار إذا سار على خلافها ، ويجد السعادة
 إذا سار على هداها ، وأنه يمكنه الكشف عن هذه القوانين الطبيعية
 بإحساسه وإدراكه أى يبحث عن مصلحته الخاصة . وإن سعى كل فرد
عن مصلحته يحقق في نهاية المطاف المصلحة العامة .

وترتب على هذه النظرة عدة نتائج نذكر من بينها :

(١) التفرقة بين القوانين الطبيعية والقوانين الوضعية - فالأولى
 ربانية والثانية من وضع البشر . ويجب أن تكون هذه القوانين
 الأخيرة مطابقة للقوانين الإلهية ، عاملة على سريان مفعولها ، مبتعدة

عن كل ما يعرقل نفاذها . أو بعبارة أخرى يجب أن تضمن القوانين الوضعية الحرية الاقتصادية وتحمي الملكية الخاصة .

(٢) تبرير الفوارق الاجتماعية — وفي ذلك يقول كيناي إن انعدام المساواة هو ثمرة تفاعل القوانين الطبيعية . وإذا كانت هذه القوانين تبدو للبعض غير عادلة أو غير موافقة ، فإلا ذلك إلا لقصر تفكير البشر الذي لا يمكن أن يحيط بجميع الآثار : فالأمطار تضايق المسافرين ، ولكنها تنبت الزرع وتحي موات الأرض .

المبدأ الثاني — وظيفة الدولة — وقد رسم الفريوقراطيون بناء على المبدأ الأول حدود وظيفة الدولة . فقالوا إن مهمة الدولة الأساسية هي تقرير وإعلان القوانين الطبيعية ومراعاة احترامها لا تغييرها وإدخال التعديلات عليها . ولذا يجب أن تمتنع عن التدخل في حرية العمل وحرية التجارة وأن تقتصر وظيفتها على ما يأتي :

(١) حماية النظام الطبيعي من الأيدي المدنسة الجاهلة ، التي ترغب في الاعتماد عليه ، وبصفة خاصة حماية الملكية في كافة صورها باعتبارها أساس هذا النظام ، وذلك بتنظيم البوليس والقضاء والجيش .

(٢) التعليم نظرا لأنه يعتبر ضمانا لحماية النظام الطبيعي أكثر

مطابقة للمبادئ الفردية . فاتجاه المواطنين المستنيرين من تلقاء أنفسهم لحماية هذا النظام تخفف من وظيفة الدولة في حماية النظام عن طريق الزجر والعقاب .

(٢) القيام بالأشغال العامة التي تعين على حسن استغلال الملكية الزراعية كحشق الترع وتعميد الطرقات وإقامة الكبارى مما يتفق مع اتجاههم في اعتبار الزراعة هي أساس الثروة كما سنرى فيما يلي .

غير أن الحرية الاقتصادية للفريوقراطيين لم تؤد بهم إلى الحرية السياسية إذ طالبوا بإعطاء الملك سلطة مطلقة وعللوا ذلك بأنهم يريدون مستقبلاً مستنيراً (*despoté éclairé*) لا يعارض القوانين الطبيعية ويحل محلها إرادته المطلقة بل يعترف بها ويلزم الناس قاطبة باحترامها .

المبدأ الثالث — الرورة الاقتصادية - le circuit économique -

انتقد الفريوقراطيون مذهب التجاريين القائل بأن الثروة تتمثل في المعادن النفيسة ، وقالوا بأن النقود ليست غاية للنشاط الاقتصادي وإنما وسيلة له . فأنكروا أن المعادن النفيسة مصدر الثروة ولكنهم انحرفوا بدورهم إذ اعتبروا أن الزراعة هي المصدر الوحيد للثروة ، والعمل المنتج الوحيد . وعللوا ذلك بأن الزراعة تخلق مادة جديدة دون الصناعة والتجارة ولذا كانت هي العمل المنتج الوحيد ، وبأنها

العمل الذي يغل ناتجاً صافياً (produit net) أى فائضاً بعد تغطية كافة النفقات فى حين أن الصناعة والتجارة لا تغل ناتجاً صافياً . فما يحصل عليه التجار والصناع وأرباب المهن الحرة لا يكفى إلا لمعيشتهم فقط ، لأن دورهم قاصر على خلط أو ادماج مواد أولية موجودة بحيث لا يمكن أن يزيد ثمن منتجاتهم على ثمن هذه المواد الأولية مضافاً إليه ثمن المواد اللازمة لاستهلاكهم وإشباع حاجاتهم .

ولذا كانوا يسمون التجارة والصناعة بالأعمال العقيمة ، والتجارة والصناع وأرباب المهن الحرة بالطبقة العقيمة (classes stériles) لأنها لا تخلق ثروة جديدة .

وقسموا المجتمع ، تبعاً لوجهة نظرهم فى الإنتاج ، إلى ثلاث طبقات :-

١ (١) الطبقة المنتجة وتشمل المزارعين (وكانوا يدخلون أحياناً تحت كلمة « الزراعة » علاوة على فلاحة الأرض ، العمل فى الغابات ، وتربية المواشى ، والصيد ، واستغلال المناجم والمحاجر) .

٢ (٢) الطبقة المالكة ، وتشمل أصحاب الأراضى الذين يعتبرون أساس النظام الطبيعى لأن عملها خلال الأجيال المتتالية هو الذى غير من وجه الأرض وجعلها صالحة للزراعة ومن ثم يجب احترام حقوقها عليها .

على أن هذه الطبقة لا تقتصر على أصحاب الأراضي بل تشمل أيضا جميع الذين يباشرون نوعا من السيادة تحت أية صفة كانت من الصفات . وهذه النظرة تعتبر أثرا من آثار النظرية الإقطاعية القديمة التي تجعل السيادة ملحقة بالملكية .

٨ (٣) الطبقة العقيمة وتشمل الصناع والتجار والخدم وأرباب المهن الحرة . ولا يقصد من وصفها بالعقيمة أنها عديمة الأهمية ولكن يقصد فقط أنها غير منتجة لنتائج صاف .

ويقول كيناي أن الناتج الصافي للزراعة يتداول بين أفراد الهيئة الاجتماعية ثم يعود في نهاية المطاف إلى المزارعين . فإذا فرض أن الناتج الكلي للزراعة يعادل خمسة ملايين من الجنيهات ، وكانت نفقات معيشة الزراع والمصروفات التي أنفقت على الزراعة تبلغ المليونين فإن الناتج الصافي يكون عبارة عن ثلاثة ملايين من الجنيهات . يذهب منه مليونان مثلا إلى الملاك والدولة نظير الإيجار والضرائب ، والمليون الباقية للتجار والصناع نظير ما يشتريه الزراع منهم . ولما كان الملاك ينفقون جزءا من نصيبهم في شراء منتجات زراعية والجزء الآخر في شراء ما يلزمهم من الصناع والتجار ، ولما كان الصناع والتجار سيشترون بما يصل إلى أيديهم ما يحتاجون إليه من منتجات زراعية (بين مواد غذائية ومواد أولية) فإن الناتج الصافي يعود إلى الزراع

حسب رأى الفزيو قراطيين بعد أن يدور دورته في الهيئة الاجتماعية فيبحث فيها الحياة شأنه في ذلك شأن الدورة الدموية في جسم الإنسان.

وقد رتب الفزيو قراطيون على نظريتهم في الناتج الصافي وجوب فرض ضريبة واحدة في الدولة (*impôt unique*) ، وهذه الضريبة تفرض على الأرض فقط باعتبارها مصدر الثروات ، ويدفعها الملاك على ألا تتجاوز هذه الضريبة $\frac{1}{3}$ الناتج الصافي .

هذه هي المبادئ الثلاثة التي يقوم عليها مذهب الفزيو قراطيين ، والتي تعتبر رد فعل لسياسة كليبس الصناعية في فرنسا . فقد وجهوا عنايتهم الزائدة للزراعة واعتبروها العمل المنتج الوحيد ، ونادوا بالحرية الاقتصادية حتى يمكن تداول الحاصلات الزراعية بغير قيود أو عوائق ، فترفع أسعارها ، ويستطيع المزارعون أن يتفوقوا على الأرض ، فيزداد الناتج الصافي ويعم الرخاء المجتمع بأسره .

٢٢ - آثار المذهب والانتقادات الموجهة إليه : كان لتعاليم الفزيو قراطيين أثرها الكبير في تقرير الحرية الاقتصادية . فالغنى الوزير ^{Barrot} تراجوا الحواجز الجمركية داخل الأراضي الفرنسية وحرر تجارة الحبوب من القيود التي كانت مفروضة عليها (١٧٧٤) ، كما ألغى نظام الطوائف الحرفية مقررأ حرية العمل (١٧٧٦) .

كما كان لمذهب الفزيو قراطيين أثره في توجيه الأنظار إلى العناية

بالإنتاج الزراعى . فتألفت الجمعيات الزراعية للعمل على إدخال التحسينات الفنية فى ميدان الزراعة ، وقامت الدولة بدورها فى تشجيع هذه الحركة بتنظيم المسابقات ، وتوزيع البذور ، ومنح إعفاءات ضرائبية لأصلاح الأراضى .

غير أن انتقادات كثيرة وجهت إلى هذا المذهب :

(١) لا جدال فى أنه توجد قوانين تحكم الظواهر الاقتصادية .
فالاقتصاد باعتباره علما ، يسجل الظواهر الاقتصادية ويرتبها ،
ويستخلص العلاقات المتكررة بينها ، التى تكون قوانين هذا العلم .

ومن أمثلة هذه العلاقات ما يلاحظ من تأثير تغير ثمن السلعة فى طلبها وعرضها : فإذا ارتفع ثمن سلعة من السلع فإن الطلب من جانب الراغبين فى شرائها يقل بينما يزداد عرضها من جانب الراغبين فى بيعها . كما أن تغير طلب السلعة أو عرضها يؤثر بدوره فى ثمنها : فإذا زاد الطلب على السلعة ، وبقى عرضها على ما هو عليه ، فإن ثمنها يميل إلى الارتفاع ، والعكس صحيح . وبناء على ذلك يمكن القول بوجود علاقة بين ثمن السلعة وعرضها وطلبها ، وهذه العلاقة هى ما تسمى بقانون العرض والطلب .

غير أن أحدا لا يعتقد الآن أن لهذه القوانين الاقتصادية

ما لقوانين الطبيعة أو الكيمياء أو الفلك من الدقة الحسابية وشمول التطبيق كما قال بذلك الفيزيوقراطيون.

فالقوانين الاقتصادية لا يمكن الاعتماد عليها للحصول على نتائج دقيقة محددة ، وإنما هي تعبر فقط عن مجرد ميل أو اتجاه معين ، *tendance* . فالعوامل المؤثرة في الأحوال الاقتصادية كثيرة ومتشابهة في غالب الأحيان ، ويكفي أن يتغير عامل واحد من بين هذه العوامل الكثيرة حتى لا ينطبق القانون بحذافيره . ففي حالة ارتفاع ثمن سلعة من السلع مثلاً ، يقول قانون العرض والطلب بأن الطلب على هذه السلعة يقل في هذه الحالة ، ولكن قد يحدث العكس إذا ما قام في ذهن الأفراد أن هذا الارتفاع في الثمن ليس إلا بداية لارتفاع أكبر ينتظر حصوله فيقبلون على الشراء رغم ارتفاع الثمن خشية أن يؤدي بهم الانتظار إلى شراء السلعة فيما بعد بثمان أكبر .

هذا إلى أن القوانين الاقتصادية ليست قوانين عامة ، شاملة التطبيق ، بل هي قوانين نسبية ذات تطبيق محدود تتغير بتغير الزمان والمكان . فالحياة الاقتصادية في المجتمعات الفطرية لا تشبه الحياة الاقتصادية في المجتمعات الراقية في العصر الحاضر . وينبغي على ذلك أن القوانين الاقتصادية التي كانت تنطبق على المجتمعات الأولى قد لا تنطبق على نفس النحو في المجتمعات الأخيرة . كما أن من هذه القوانين

ما ينطبق في بعض هذه المجتمعات الأخيرة دون البعض الآخر
لاختلاف ظروف الحياة الاقتصادية في كل منها: فالقوانين الاقتصادية
التي تنطبق على المجتمعات الرأسمالية لا تنطبق برمتها على المجتمعات
الاشتراكية.

كما أن أحداً لا يؤمن في الوقت الحاضر بأن القوانين الاقتصادية
قوانين حتمية لا فيكاك منها ولا يمكن التغلب عليها، وأن دور علم
الاقتصاد قاصر على مجرد ملاحظة الوقائع الاقتصادية وتحليلها
واستخلاص الروابط الموجودة بينها واستنباط القوانين الاقتصادية.
فلا يقبل الناس في هذه الأيام الاستسلام إلى فعل هذه القوانين،
والخضوع للنقائص الاقتصادية والاجتماعية، وإنما يطالبون بالكفاح
ضدها.

(٢) اعتبر الفزيوقراطيون أن الزراعة هي العمل المنتج الوحيد
على اعتبار أن الانتاج هو خلق مادة جديدة وهو تعريف ضيق الانتاج
إذ أن الانتاج في الحقيقة هو خلق المنفعة أو زيادتها وليس خلق مادة
جديدة.

فالصناعة تعتبر عملاً منتجاً لأن الصانع يغير في شكل المادة أو
تكوينها فيجعلها بذلك ملائمة لرغبات الناس، كصناعة المنسوجات
من القطن الخام مثلاً.

كما أن التجارة وأعمال النقل تعتبر من الأعمال المنتجة لأن نقل السلعة إلى المكان الذي تعز فيه يزيد من منفعتها، وتخزين السلعة إلى الوقت الذي تشتد فيه حاجة الطلب إليها يعتبر عملاً منتجاً لأنها تكون حينئذ أكبر نفعاً منها في الوقت الذي تقل فيه الحاجة إليها.

هذا إلى أن الانتاج لا يقتصر على الأعمال التي تنصب على الأشياء المادية بل يشمل أيضاً الخدمات الشخصية كخدمات الطبيب والمحامي وغيرهما لأنها خدمات تشبع بعض الحاجات لدى الأفراد.

ولا يفوتنا أن نشير إلى أن الزراعة نفسها لا تخلق مادة جديدة، لأن العناصر المكونة للحاصلات الزراعية مستمدة من الأرض والجو؛ فالقمح مثلاً ينتج من تفاعلات كيميائية في التربة والبذور.

(٣) إن فكرة الفزيوقراطيين في دورة الناتج الصافي تعتبر ذات قيمة كبيرة من الناحية العلمية إذ لفتت الأنظار إلى خضوع تداول الدخل القومي إلى قوانين يمكن البحث عنها واستخلاصها. كما أن كيناي حاول شرح الدورة الاقتصادية بتداول متجاوزة وخطوط متعرجة مما جعل البعض ينظر إلى الفزيوقراطيين باعتبارهم مؤسسي مدرسة الاقتصاديين الرياضيين (les économistes mathématiciens) (١).

(١) وهم الاقتصاديون الذين يعتمدون في بحوثهم الاقتصادية على الطرق الرياضية كالمعادلات الجبرية أو الرسوم البيانية أو التقديرات الحسابية.

ولكن فكرتهم عن الدورة الاقتصادية تعتبر تبسيطاً شديداً
لتوزيع الدخل القومي يتنافى كثيراً مع حقيقة الواقع .

(٤) وأخيراً انتقد البعض نظام الضريبة الواحدة المفروضة على
الأرض ، واعتبروا أن هذا النظام يحافى فكرة العدالة في توزيع
الأعباء الضرائبية على جميع المواطنين ومختلف فروع النشاط الاقتصادي .
كما لا يعقل أن تكفى هذه الضريبة الوحيدة لسد حاجات الدولة .

§ - ٢ - آدم سميث (١٧٢٣ - ١٧٩٠)

بالرغم من أن الفريزوقراطيين سبقوا آدم سميث بمبادئهم التي
أخذها عنهم ، فإن الكثيرين يعتبرون آدم سميث منشىء علم الاقتصاد
أو أبا الاقتصاد .

فقد استطاع آدم سميث أن يصوغ من أفكارهم الجوهرية نظاماً
أعم وأكمل ، شرحه بأسلوب سلس مليء بالحياة والأمثلة الواقعية في كتابه
المنشور في سنة ١٧٧٦ باسم : « An inquiry into the nature and
causes of the wealth of nations » (أى بحث في طبيعة وأسباب
ثروة الأمم) والذي يعتبر إنجيل الاقتصاديين التقليديين .

وآدم سميث (Adam Smith) فيلسوف اسكتلندى ، كان طالباً
ثم أستاذاً بجامعة جلاسجو بإنجلترا . وقد اتصل بالفريزوقراطيين أثناء

رحلة له بفرنسا وأخذ الشيء الكثير عنهم ، ولكنه تفوق عليهم
بنظراته إلى الأمور نظرة أوسع . فلم ينظر إلى الزراعة باعتبارها العمل
المنتج الوحيد ، وإنما اعتبر المجتمع الاقتصادي بأكمله بمثابة مصنع
يقوم على تقسيم العمل ، وأرجع السعي عن الثروة إلى دافع نفساني
جوهري وهو رغبة الناس في تحسين مراكزهم من الناحية الاقتصادية
ولم يجعل هدف السياسة الاقتصادية خدمة مصالح طبقة معينة بالذات
(الصناع أو الزراع) وإنما جعل هدفها تحقيق المصالح العامة للمجتمع
بأسره .

وسنتناول فيما يلي هذه النقاط الثلاث التي تتركز حولها آراء آدم
سميث : تقسيم العمل ، والتنظيم الذاتي للحياة الاقتصادية تحت تأثير
الباعث الشخصي ، وسياسة الحرية الاقتصادية :

٣٤ - (١) تقسيم العمل : ذكرنا أن الفيزيوقراطيين يرون أن
المجتمع الاقتصادي بمختلف طبقاته يقوم على أكتاف الزراع الذين
ينزلون لغيرهم من أعضاء المجتمع عن قدر عما تدره عليهم الأرض
الرؤوم . وقد عارض آدم سميث هذه النظرة في العبارة الأولى من
كتابه إذ قال : إن العمل السنوي لكل أمة هو المصدر الأول
الذي يمدّها بكل ما تحتاج إليه في حياتها .

فإنتاج المجتمع يعتبر ثمرة عمل مختلف المشروعات الموجودة والتي

تربط المبادلة بينها جميعا ، فتقدم أى فرع من فروع النشاط الاقتصادى رهن بتقدم الفروع الأخرى بحيث لا يمكن القول بأن سد حاجات أفراد المجتمع يقع على كاهل طبقة معينة تزاوّل نوعا معينا من النشاط الاقتصادى . فالصانع الذى يوفر على المزارع مؤونة بناء منزله أو صنع ملابسه يساهم على هذا النحو فى زيادة المحصول الزراعى ، كما أن المزارع ، بإعفائه الصانع من حرث الأرض وبذر الحب ، يعاون بدوره فى زيادة الإنتاج الصناعى .

ولا يمكن الادعاء بأن ازدياد الثروة القومية يتوقف على ازدياد المحصول الزراعى وحده بل إن ازدياد الثروة القومية يتوقف على ازدياد كافة المنتجات التى توضع تحت تصرف المستهلك .

« فالعمل ، على اختلاف صوره هو العنصر الأساسى فى الإنتاج وهو عماد الثروة . فثروة الأمم تقوم على القوة الإنتاجية للعمل ، وتعتمد قوة العمل على تقسيم العمل division of labour والتخصص فى المهن ، وقد بين فى كتابه كيف أن تقسيم العمل يزيد من كمية المنتجات دون حاجة إلى مجهود أكبر من العمال .

وضرب آدم سميث مثلا ، لا يزال يردده الاقتصاديون رغم فقدان قيمته بسبب استخدام الآلات على نطاق واسع . فذكر أن مصنع الدبابيس الذى يشتغل فيه عشرة عمال لا ينتج أكثر من مائتى

دبوس في اليوم أى بمعدل عشرين دبوساً لكل عامل لو قام كل منهم بالعملية كاملة . أما إذا اتبعنا طريقة تقسيم العمل ، بأن يقوم كل عامل بعملية جزئية معينة ، فإن المصنع ينتج ٤٨٠٠٠ دبوساً في اليوم ، فيكون متوسط ما يصنعه كل فرد ٤٨٠٠ دبوساً ^(١) .

وقد أرجع آدم سميث قوة تقسيم العمل إلى ثلاثة أسباب جوهرية : المهارة التى يكتسبها العامل بتخصصه فى أداء عمل معين ، وتوفير الوقت الذى ينفقه العامل فى الانتقال من عملية إلى أخرى ، والتحسينات الفنية التى يوحى بها الانصراف إلى عمل محدد بصفة مستمرة .

٣٥ - (٢) الحائز الشخصى : آمن آدم سميث كالفرز يوقراطيين بوجود قوانين طبيعية ، على علم الاقتصاد أن يكتشفها ، ولكنه خلافاً للفرز يوقراطيين لم يشر إلى هذه القوانين إلا نادراً . إذا هم بصفة خاصة بتحليل ظاهرة نفسانية إلا وهى إتجاه كل إنسان إلى تحسين حالته بدافع المصلحة الشخصية ، مبيناً أن هذا الاتجاه يحقق فى نفس الوقت مصلحة المجموع . وفى الصناعة مثلاً لا يفسكر الصانع عندما يقوم بعمله إلا فى كسبه الخاص ، ولكن هذا العمل المراعى فيه الصالح الخاص وحده يؤدى دون أن يشعر صاحبه ودون أن يقصد إلى

(١) أنظر كتاب ثروة الأمم - الفصل الأول من القسم الأول .

تحقيق الصالح العام . أو بعبارة آدم سميث : يجد نفسه مسوقا بيد خفية لتحقيق غاية لم تدخل على الإطلاق في نيته ، ^(١) . وهكذا نرى أن آدم سميث يؤمن بوجود توافق طبيعي بين المصلحة الشخصية والمصلحة العامة . فالمصلحة العامة تتحقق من تلقاء نفسها بمجرد أن يتابع كل فرد عمله مدفوعا بمصلحته الشخصية .

وهي نظرة يكاد يختلف عليها الجميع في الوقت الحاضر مع صاحبها آدم سميث !

٣٦ - (٣) - عبارة الحرية الاقتصادية : وطبيعي أن تكون النتيجة العملية للايمان بالنظام الطبيعي ، والنظر إلى الأمور بالتفاوت الشديد هي المطالبة بالحرية الاقتصادية .

فما دامت المصلحة العامة تتحقق من تلقاء نفسها نتيجة المجهودات الفردية ، فيجب أن تمتنع الدولة عن كل تدخل من جانبها اللهم إلا إذا كان ذلك لتنظيم القضاء ، والدفاع عن البلاد .

ولكن إذا كان الفريوقراطيون قد تطرفوا في آرائهم فنادوا بالحرية المطلقة ، فإن آدم سميث كان على العكس أكثر مسaire للواقع إذ أورد بعض الاستثناءات على مبدأ الحرية الاقتصادية . فأجاز

(١) كتاب ثروة الأمم - الفصل الأول من القسم الرابع .

للدولة أن تقوم بجميع الأعمال التي تعود بالنفع على المجتمع والتي يحجم الأفراد عن القيام بها لقلة أرباحها .

ولم يقصر آدم سميث هذه الحرية الاقتصادية على النطاق الوطني بل جعلها تشمل النطاق الدولي أيضا . فطالب بحرية تداول المنتجات بين الدول حتى يمكن الاستفادة من مزايا التقسيم الدولي للعمل . فتصرف كل دولة إلى إنتاج السلعة التي تتوافر لها فيها مزايا خاصة ، وتستورد ما تحتاج إليه من السلع الأخرى من الدول الأجنبية نظير سلعتها التي تخصصت فيها . فتحقق مصلحة المستهلكين بالحصول على السلع الجيدة النوع بأرخص الأسعار (١) .

هذه هي جوهر آراء آدم سميث في كتابه «ثروة الأمم» والتي تعد دستور المذهب الحر .

المبحث الثاني

تطور المذهب الحر بعد الفيزيوقراطيين و آدم سميث

٣٧ - الملاحظات التاريخية : تطور المذهب الحر بعد

(١) يعترض على فكرة تقسيم العمل الدولي بأنه مبدأ خطر لأنه لا يجعل الدولة في مأمن من التغيرات التي تطرأ على علاقتها بالدول الأخرى ويعرضها للانقراض إلى بعض السلع في حالة نشوب حرب .

الفريوقراطيين وآدم سميث تطورا متباينا في فرنسا عنه في إنجلترا .

فاشتمد الخماس في فرنسا للحرية الاقتصادية ، وأخذ المذهب الحر إتجاها متفائلا أكثر من اللازم حتى انتهى بأن فقد كل قيمة علمية . ويمثل هذا الاتجاه جان باتست ساى وفريدريك باستيا .

بينما اصطبغت كتابات أنصار المذهب الحر بعد آدم سميث في إنجلترا بطابع التشاؤم ، الأمر الذى مهد السبيل لظهور الآراء الاشتراكية . ويظهر هذا الطابع في كتابات مالتس وريكاردو واستيوارت ميل .

ويرجع السر في هذا التباين في اتجاه الفكر إلى ظروف كل من الدولتين . فقد كانت إنجلترا تقاسى من آثار الحصار الذى فرضه عليها نابليون ، ولمس الاقتصاديون بأنفسهم جهاد الأمة جهاد اليأس لزيادة الناتج الزراعى دون جدوى . فأحسوا بضرر تزايد السكان ، ونقص المواد الغذائية ، وظهر أثر قانون الغلة المتناقصة .

أما أصحاب المدرسة الفرنسية فلم يعرفوا هذه المتاعب بل عاصروا الحيوية الدافقة في عهد نابليون ، والارتقاء السريع في استخدام الآلات وتصنيع البلاد . وان كانوا أحسوا في نفس الوقت بمضار تدخل السلطات العامة ، قاتخذت آراء الاقتصاديين الفرنسيين إتجاها

معاديا لكل تدخل من جانب السلطان ، وهكذا تشبعت المدرسة الفرنسية بالروح الصناعية ، وبالعداء للدولة .

§ - ١ - الاتجاه الفرنسي المتفائل

يمثل الاتجاه الفرنسي للمذهب الحر بعد الفريوقراطيين وآدم سميث رجلا نهما : جان باتست ساي ، وفردريك باستيا .

٣٨ - جان باتست ساي (١٧٦٧ - ١٨٣٢) : كان جان باتست ساي Jean-Baptiste Say من أرباب الأعمال ثم أصبح أستاذاً للاقتصاد السياسي . ووضع في سنة ١٨٠٣ كتابا عنوانه :

«Traité d'économie politique ou simple exposé de manière dont se forment, se distribuent et se consomment les richesses»

فقدّم بعنوان هذا الكتاب التقسيم التقليدي لدراسة علم الاقتصاد والذي لا يزال نراه حتى أيامنا هذه في كثير من كتب الاقتصاد ، وهو تقسيمها إلى ثلاثة أقسام : الإنتاج ، والتداول ، والاستهلاك .

وقد نقل ساي في وضوح وجلاء إلى الفرنسية آراء آدم سميث ولكنه أضاف إليها بعض اتجاهات جديدة في الفكر الاقتصادي :

✓ (١) الاهتمام بالصناعة - كان طبيعيا أن يؤدي التقدم الذي لمسه ساي في الصناعة وطبقه بنفسه في مصنع الغزل الذي كان يديره إلى اهتمامه

إهتماما كبيرا بالصناعة . فأشاد باستخدام الآلات وأبان أن إدخال آلات جديدة إلى مصنع أو فرع من فروع الصناعة يؤدي أحيانا إلى الاستغناء عن بعض العمال ، ولكن لن تلبث الآلات أن تؤدي إلى زيادة المنتجات ، فتقل الأثمان ، ويرتفع الطلب عليها . ومتى زاد الطلب يعمد أرباب الأعمال إلى زيادة الانتاج لمواجهة هذه الزيادة في الطلب ، ويضطرون بذلك إلى إعادة تشغيل العمال المستغنى عنهم .

(٢) دور المنظم - كما قام بشرح دور المنظم مينا بينه وبين الرأسمالي . فالمنظم هو الذى يدير المشروع ويتحمل مخاطره فى حين أن الرأسمالى يقرض ماله نظير فائدة جزافية يتفق عليها . وقرر بأن المنظم هو عماد كل نشاط اقتصادى سواء من ناحية الانتاج أو من ناحية التوزيع . فهو الذى يشتري أو يستأجر عناصر الانتاج : العمل من العامل ، ورأس المال من المدخر ، والأرض من المالك العقارى ، ويدفع لكل منهم على التوالى أجراً أو فائدة أو إيجارا . وهو الذى يجمع بين هذه العناصر المختلفة للحصول على منتجات يبيعها فى السوق ، ويدفع من ثمنها ما يستحقه مقدمو هذه العناصر ، ويستولى لنفسه على مكافأته أى الربح .

(٣) قانون تصريف المنتجات - وقد اقترن اسم ساي بقانون اقتصادى قال به ويعرف باسم قانون تصريف المنتجات «la loi des

débouchés ويتلخص هذا القانون في أن المنتجات تستبدل بمنتجات ، ، وأن النقود ما هي إلا أداة للتعامل . ورتب ساي على ذلك أنه لا خوف من حصول أزمة إفراط عام في الإنتاج ، لأن الزيادة في إنتاج أى فرع يمكن تصريفها باستبدالها بالزيادة المقابلة في إنتاج الفروع الأخرى . وأن كل ما يخشى حصوله هو أزمة إفراط جزئى في الإنتاج في بعض فروع معينة نتيجة سوء توزيع عناصر الإنتاج . ولا تعالج هذه الحالة بخفض إنتاج هذه الفروع ، بل بالعمل على زيادة إنتاج الفروع الأخرى حتى تلحق بها . ويمكن الوصول إلى ذلك اذا بقيت المبادلات حرة بفعل نظام الأثمان الذى يمكن المنظمين من معرفة حاجة المستهلكين الى الزيادة من إنتاج سلعة معينة .

ويؤخذ على هذه النظرية أن ساي لم ينظر الى النقود إلا باعتبارها أداة للتبادل في حين أن للنقود وظائف أخرى وفي مقدمتها أنها مستودع للقيمة أو أداة للادخار . فالنقود لا تطلب دائما بقصد دفعها ثمنا لسلع تشتري بل يمكن أن تطلب لذاتها بقصد اكتنازها . وينبئ على ذلك أنه يمكن أن يوجد عرض لسلعة أى طلب لنقود لا يتحول مباشرة إلى عرض لنقود أى طلب لسلعة . وعلى العكس من ذلك اذا أخرج الأفراد جانباً من نقودهم المكتنزة ، فإنه يمكن أن يوجد عرض لنقود وطلب لسلع دون أن يسبقها مباشرة عرض

لسلع وطلب النقود^(١) .

غير أن ساي كان متفائلاً ، فرأى في زيادة الانتاج علاجاً للأزمات ؛ وكان نصيراً للحرية الاقتصادية ، فاعتبر أنها خير سبيل يمكن أن يؤدي إلى هذه النتيجة .

٣٩ - فريديريك باستيا (١٨٠١ - ١٨٥٠) : ذهب فريديريك باستيا Frédéric Bastiat في تفاؤله وإيمانه بالحرية إلى أبعد الحدود ولم يأت بنظريات جديدة ذات قيمة ؛ وإنما جعل من الحرية الاقتصادية عقيدة لا تقبل المناقشة .

فأشهر سلاح الدين بكل عنف للدفاع عن النظام القائم وكانت حجته الجوهرية أن التفاعلات الطبيعية إنما ينظمها الخالق جل علاه ، وأن الإنسان غير مستطيع أن يأتي بنظام أكثر خيراً من نظامه سبحانه . فمقرراً في كتاباته قوله : « من المخلوق الذي يتجاسر على رفع يده احتجاجاً أو يحاول أن يقف عقبة في سبيل الأوامر الربانية » . إن عمل « المنظم الأكبر » (Grand mécanicien) لا يعارض أو يعدل وإنما يسارك ؛ وكل من يرغب في تعديل أوامره بصورة أو أخرى ليس إلا زنديقا أو طاعناً في حق الدين .

(١) قال بهذا النقد الاقتصادي الإنجليزي كينز سنة ١٩٣٦ .

وإذا ذكر باستقيا فيجب أن نذكر معاصره دنوييه (Dunoyer)
الذى انساق بدوره إلى حد تبرير وجود الفقر بقوله إنه من المرغوب
فيه أن توجد في المجتمع أماكن هاوية تتعرض للتردى فيها العائلات
المعوجة السلوك والتي لا يمكن أن تنهض منها إلا إذا قومت
اتجاهها ، ولم يتردد في أن يعلن أنه من الخطر التفكير في تحسين
حال الطبقة العاملة .

وهكذا تحول المذهب الحر تحت تأثير كتابات باستيا ودنوييه إلى
مذهب اجتماعي رجعي يدافع عن النظام السائد ، مغفلا ما فيه من
عيوب ومساوئ .

§ ٢ - الاتجاه الانجليزى المتشائم

ويمثل الاتجاه المتشائم للمذهب الحر في إنجلترا بعد آدم سميث :
روبرت مالتس ، ودافيد ريكاردو ، وجون استيوارت ميل .

٤٠ - روبرت مالتس Robert Malthus (١٧٦٦ - ١٨٣٦) :
قسيس انجليزى ذاع صيته في أنحاء العالم بسبب نظريته في السكان .

وقد حفز مالتس على إعلان نظريته هذه رسالة نشرها الكاتب
الانجليزى جودوين (Godwin) سنة ١٧٩٣ بعنوان : « بحوث
في العدالة السياسية وتأثيرها في الأخلاق والسعادة » ، عزا

فيها البؤس المنتشر في الهيئة الاجتماعية إلى عدم تنظيم المجتمع تنظيماً عادلاً ، واقترح إعادة توزيع الثروات الموجودة على أساس جديد حتى تزداد رفاهية الأفراد .

وتولى مالتس الرد على هذا الرأي في كتيب نشر بعنوان : «An essay on the principle of population» خلا من ذكر اسمه كمؤلف في سنة ١٧٩٨ ، ثم أعاد طبعه في سنة ١٨٠٣ مسجلاً عليه اسمه وبين في هذا الكتيب أن سبب البؤس لا يرجع إلى سوء توزيع الثروات ، وإنما إلى اختلال التوازن بين عدد السكان وكمية المواد الغذائية .

فيقرر مالتس أن هناك ميلاً إلى ازدياد السكان بنسبة أسرع من زيادة المواد الغذائية . ويرى أنه يمكن أن يتضاعف سكان كل دولة في بحر ٢٥ سنة إذا لم يمنع زيادتهم عائق إذ أن عددهم يزداد بنسبة متوالية هندسية $٢:٤:٨:١٦:٣٢:٦٤$ مستنداً في ذلك إلى تضاعف سكان الولايات المتحدة في نحو ٢٥ سنة ، في حين أن المواد الغذائية لا يمكن زيادتها في أحسن ظروف الإنتاج إلا بنسبة متوالية حسابية (أي بمقدار واحد في نفس المدة) $٢:٣:٤:٥:٦$ ^(١) نظر لأن

(١) يلاحظ أن مالتس لم يقصد أن يعطي لنظريته دقة حسابية . وإنما كان كل ما يقصده هو بيان أن هناك ميلاً إلى زيادة عدد السكان بنسبة أكبر من نسبة زيادة المواد الغذائية .

مساحة الأرض الزراعية محدودة ولأن الإنتاج الزراعى يخضع لقانون الغلة المتناقصة ^(١) .

ولما كان من المستحيل عملاً بقاء عدد من السكان على قيد الحياة يزيد على كمية المواد الغذائية اللازمة لمعيشتهم ، فإن كل زيادة فى السكان عن هذه الكمية مصيرها إلى الفناء . وهذا ما تتكفل به الطبيعة من تلقاء نفسها لحفظ التوازن بين عدد السكان وكمية المواد الغذائية بواسطة المجاعات والأوبئة والحروب وغير ذلك من الكوارث التى يطلق عليها مالتس اسم الموانع الموجبة (positive checks) .

ولنفادى هذه النتيجة المؤلمة ينصح مالتس الناس بأن يقللوا من النسل من تلقاء أنفسهم بتأخير سن الزواج وامتناع من ليست لديه الموارد الكافية عن الزواج مع المحافظة على العفة . ويسمى هذه الموانع بالموانع لواقية (preventive checks) .

تقدير النظرية — ولا يشاطر الاقتصاديون فى الوقت الحاضر مالتس مخاوفه ، فالخطر الذى كان يخشاه يبدو بعيد الحدوث . إذ لا يزال هناك أرض واسعة قابلة للزراعة لم تزرع بعد ، كما أن هناك

(١) أى أنه لا يمكن زيادة الناتج فى الزراعة بنسبة أكبر أو معادلة للزيادة فى وحدات الإنتاج (مع عدم الزيادة فى مساحة الأرض) إلى ما لانهاية بل نلاحظ أنه بعد حد معين تقل نسبة الزيادة فى الناتج عن نسبة الزيادة فى عناصر الإنتاج الأخرى غير الأرض كالعامل والسماد والبذور .

أراض تزرع زراعة خفيفة من الممكن زراعتها زراعة كثيفة. هذا إلى أن الفن الزراعى وفن التغذية دائماً التقدم مما يترتب عليه زيادة نسبة المواد الغذائية .

كما يجب ألا ننسى من ناحية أخرى ما نشاهده الآن من نقص معدل المواليد فى كثير من الدول الأوروبية كإنجلترا وفرنسا .

وأخيراً فإنه لم ينظر إلى الناس إلا باعتبارهم مستهلكين فقط فى حين أن كل فرد يعد مستهلكاً ومنتجاً فى نفس الوقت . حقيقة إن لكل فرد فإطالب بالغذاء ، ولكن له أيضاً ذراعان يقومان بعمل (١) .

ومع ذلك فقد كان لنظرية مالتس فى السكان أثر عميق فى الفكر الاقتصادى إذ أدخلت فيه عنصر التشاؤم الذى لم يكن له وجود من قبل ، فنبه الأذهان إلى أن الطبيعة قد تنزل الكوارث بالبشر ، وأنه لا يجوز أن ننظر إلى المستقبل بنظرة كلها تفاؤل ورضا .

وإذا كان مالتس أحل التشاؤم محل التفاؤل ، فقد أبقى على الحرية الاقتصادية فلم يوافق على ما طالب به جودوين من إعادة توزيع الثروات لتحقيق العدالة ، ورأى أن الحرية هى خير نظام أو بعبارة أدق أقلها سوءاً . ولذا عد مالتس من الأحرار المنشأين .

(١) أنظر كتاب جان مارشال — ص ١١٤ .

٤١ - دافيد ريكاردو David Ricardo (١٧٧٢ - ١٨٢٣) :
وقد زاد التشاؤم تفاقما بنظريته في الريع والأجور ^(١).

(١) نظرية الريع - يقصد بالريع rent الايجار الذي يدفعه المزارع للمالك نظير استغلال الأرض . وقد كان آدم سميث ينظر إلى هذا الريع - وهو متأثر في ذلك بالفزيوقراطيين - باعتباره ثمرة تعاون الإنسان والطبيعة أو بعبارة أخرى ثمرة من ثمرات سخاء الطبيعة .
فجاء ريكاردو وقلب الآية مبيّنا أن هذا الريع إنما يأتي نتيجة شح الطبيعة .

فلو كانت رقعة الأراضي الزراعية لا حد لها ، وعلى درجة واحدة من الخصوبة ، ما كان يمكن أن يطلب شيء نظير القيام بزراعتها . ولكن المشاهد أن الأراضي تتفاوت في الخصوبة . فإذا فرضنا أنه يوجد في بلد معين ثلاثة أنواع من الأراضي : الأولى أكثر خصوبة

(١) ولد في لندن من أب يهودي ، هولندي الأصل ثم اعتنق المسيحية بمناسبة زواجه وانفصل عن أسرته . وقد اشتغل بأعمال السمسة في البورصة وانتخب عضوا بمجلس العموم البريطاني سنة ١٨١٩ . وألف عدة كتب أهمها كتاب نشر سنة ١٨١٧ بعنوان : Principles of political economy and taxation . ولم يقل فقط بنظريتي الريع والأجور وإنما قال أيضا بنظرية في التجارة الخارجية (وهي نظرية النفقات المقارنة وغواها أن لكل دولة مصلحة في أن تتخصص في إنتاج السلعة التي تنتجها بنفقات أقل من غيرها على أن تبادل بها على ما تحتاج إليه من الدول الأخرى) ، ونظرية في القيمة تعتبر أن العمل هو أساس القيمة .

Value theory of labour

من الثانية والثانية أخصب من الثالثة . فإن الناس يبدأون بزراعة الأرض الأولى الأكثر خصوبة . وطالما أنه لا زال يوجد بعض أراض من نفس الفئة ، فلا يمكن أن يحصل الملاك على أى ريع . ولكن إزدياد عدد السكان وعدم كفاية ناتج الأرض الأكثر خصوبة لسد حاجتهم ، يؤدى إلى ضرورة زراعة أراضى الفئة الثانية . ويمكن بذلك لملاك أراضى الفئة الأولى أن يطلبوا ريعا فإذا كان القدان من أراضى الفئة الأولى يغل أربعة أراذب من القمح ، والقدان من الفئة الثانية يغل ثلاثة أراذب ، فإن ملاك الأراضى الأولى يمكنهم أن يطلبوا بريع يصل إلى ثمن أراذب من القمح وهو عبارة عن فرق الخصوبة بين الأرضين . ولما كان عدد السكان فى إزدياد مستمر ، فإنه لا مناص من الالتجاء إلى أراضى الفئة الثالثة ، وبذلك يمكن أن يرتفع ريع أراضى الفئة الأولى ، وأن ينشأ ريع لأراضى الفئة الثانية . فإذا كان القدان من أراضى الفئة الثالثة لا ينتج إلا أراذبا واحداً من القمح ، فإن ريع أراضى الفئة الأولى يصل إلى ثمن ثلاثة أراذب ، ويحصل القدان من أراضى الفئة الثانية على ريع يوازى ثمن أراذبين من القمح .

ورب معترض يقول إنه من الممكن زراعة الأراضى الأشد الخصوبة زراعة كثيفة بدلا من زراعتها زراعة خفيفة أو أن يزيد

من إنتاجها بانفاق كميات أكبر من العمل ورأس المال . ولكن
ريكاردو يرد على هذا الاعتراض بأن الزراعة تخضع لقانون الغلة
المتناقصة (١) .

فالمربع إذن لا يعتبر نتيجة لجود الطبيعة وإنما نتيجة لشحها .
ويرجع السبب في وجوده إلى أن الأراضي الخصبة محدودة الكمية ،
وأنة لا يمكن الاستزادة من زراعة هذه الأراضي دون الاصطدام
بقانون الغلة المتناقصة .

(٢) نظرية الأجور - كما وضع ريكاردو نظرية في الأجور
متأثراً فيها بأراء معاصره مالتس من حيث تزايد عدد السكان بنسبة
أكبر من نسبة تزايد المواد الغذائية .

فقرر أن الأجور تتجه دائماً نحو الحد الأدنى اللازم للمعيشة .
وعلل هذا الرأي بأنه في كل مرة يتجاوز الأجر هذا الحد الأدنى
يكثر عدد المواليد في أسر العمال ، كما أن ازدياد الرخاء يبعد البؤس
والأمراض وبالتالي تنقص نسبة الوفيات . ويترتب على كل ذلك ،

(١) راجع ما سبق أن وردناه بها مش صفحة ٧٥ عن المقصود بقانون الغلة المتناقصة .
وبلاحظ أن ريكاردو استبعد كل تقدم فيمكن أن يعوق أثر هذا القانون ، ولكنه
أخطأ في هذا التقدير فقد شاهد القرن التاسع عشر تقدماً كبيراً في فن الزراعة ، وكان
الإفراط في الانتاج وليس النقص فيه هو مصدر المخاوف في كثير من الأحيان .

أن يرتفع عدد أفراد الطبقة العالية، ويزداد عرض الأيدي العاملة فتتجه الأجور إلى الحد الأدنى اللازم للحياة.

وهكذا نرى أن ريكاردو بنظريته الخاصتين بالأجور والريع نبه الأذهان إلى ضرورة الإصلاحات الاجتماعية من حيث لا يشعر. فإذا كانت أجور العمال تتجه نحو الحد الأدنى بينما ريع الملاك الذين لا يقومون بعمل ما يميل إلى الارتفاع باستمرار نتيحة زراعة أراضي جديدة أقل خصوبة، فإنما يدل ذلك على أن المستفيدين من التقدم الاقتصادي هم أقل الناس مساهمة فيه. وقد استخدم الاشتراكيون قانون الحد الأدنى للأجور لمهاجمة المجتمع الرأسمالي وسماهوا الاشتراكي لاسال (Lassalle) قانون الأجور الحديدي نظراً لأن الأجور تعتبر محصورة داخل نطاق من الحديد.

ولكن يجب أن نلاحظ أن ريكاردو هياً الأذهان للاشتراكية من حيث لا يقصد. فلم يقصد ريكاردو مهاجمة نظام الملكية الخاصة، وكان أبعد الناس عن الإصلاحات الاجتماعية. فبعد أن شرح نظريته الخاصة بالحد الأدنى للأجور. قال إن الأجور تتحدد بعقد، وهذا العقد كمثل عقد آخر، يجب أن يكون خاضعاً للمنافسة الحرة وألا تتدخل الحكومة فيه بحال من الأحوال، وبذا بقي ريكاردو في نطاق المذهب الحر.

٤٢ - استوارت ميل - Stuart Mill (١٨٠٦ - ١٨٧٣) ✓ :

يعد كتاب جون استوارت ميل : « Principles of economy »

(١٨٤٨) تقيننا لمبادئ المذهب الحر أو الفردى ^(١) . فشرح الباعث

الشخصى ، وأشاد بأهمية المنافسة ، وعرض نظرية مالتس فى السكان ،

وقانون الحد الأدنى للأجور ونظرية الربيع لريكاردو ، ودافع عن

فكرة حرية التجارة الدولية . ولكن استوارت ميل لم يقف عند حد

بحث القوانين الطبيعية التى تحكم الانتاج والتوزيع ، وإنما عمد إلى بيان

كيفية الوصول إلى تنظيم المجتمع تنظيمًا جديدًا لتحقيق السعادة للناس .

وقد أدخل استوارت ميل بذلك فى علم الاقتصاد إتجاهاً جديداً

بعيد الأثر . فبينما كان أسلافه يصفون القوانين الاقتصادية بالثبات

ويعتبرونها قوانين مطلقة صالحة لكل زمان ومكان ، قال استوارت

ميل بأن القوانين التى تحكم الانتاج هى وحدها القوانين الثابتة المطلقة

فى حين أن القوانين التى تحكم التوزيع قوانين نسبية وغير ثابتة .

ورتب على ذلك أنه إذا كان من غير الممكن تعديل نظام الانتاج ،

فإنه يمكن على الأقل إصلاح نظام التوزيع . ونادى ببعض الإصلاحات

مما فتح الباب للنظريات التدخلية والاشتراكية . ولذا فإن استوارت ميل

« Ses Principes constituent surtout une codification de (١) »

l'individualisme » أنظر كتاب بودان السابق الإشارة إليه من ١٤٤ .

رغم اعتباره من أنصار المذهب الحر لإيمانه بمزايا الحرية الاقتصادية، فإنه يعد حلقة الاتصال بين المذهب الحر والمذاهب الاشتراكية .

ويقوم برنامج استيوارت ميل على الإصلاحات الثلاثة الآتية :

١- إلغاء نظام الأجرام (le salariat) الذى يؤدى إلى خفض الأجور إلى الحد الأدنى اللازم للمعيشة واستبداله بنظام تعاؤنى الانتاج أى اشتراك جميع العمال على قدم المساواة فى الانتاج بأن يكون رأس المال المستخدم فى المشروع مملوكاً لهم، والمديرون الذين ينفذون أوامرهم منتخبين بمعرفةتهم .

٢- مصادرة ربيع الأرض لمصلحة المجموع بواسطة الضريبة العقارية . فربيع الأرض وليد ازدياد السكان ، ولا يجوز أن يفيد منه ملاك الأراضى وحدهم دون بقية أعضاء المجتمع لأنه ليس وليد عملهم . فيجب أن تصادر الدولة ربيع الأرض لمصلحة المجموع عن طريق الضريبة العقارية ، وأن تراعى زيادة هذه الضريبة كلما ازداد ربيع الأراضى .

٣- تحديد حق الإرث بحدود مبلغ معين حتى تحقق التكافؤ فى الفرص ، وتمكن الأفراد جميعاً من الكفاح فى الحياة بأسلحة متساوية إذا كنا نريد للمنافسة الحرة أن تفعل فعلها بطريقة عادلة لتنتج آثارها الطيبة .

وهكذا فتح استيوارت ميل الباب لتدخل الدولة في الميدان الاقتصادي لإصلاح النقائص والمطالب التي يؤدي إليها الأخذ بنظام الحرية الاقتصادية .

وقد اضطرت الدول بالفعل في الخمسين سنة الأخيرة إلى التدخل في العلاقة بين العمال وأصحاب الأعمال ، وبين المنتجين والمستهلكين ، وإلى إحلال المشروعات العامة محل المشروعات الخاصة في بعض الأحيان . ورغم هذا الاتجاه ، فقد ظل أنصار الحرية يدافعون عن مذهبهم دون تعديل ، خلال فترة طويلة من الزمن . غير أنه سرعان ما تبين لقادة هذا المذهب أنه لا حياة لمذهبهم إلا بالتحوير فيه بما يضمن مسايرته للأوضاع الاقتصادية الحديثة . ومن هنا نشأ المذهب الحر الحديث « le néo-libéralisme » الذي صاغ قواعده بعض الاقتصاديين النمساويين والأمريكان .

المبحث الثالث

المذهب الحر الحديث

حاول بعض الاقتصاديين المعاصرين أن يجد الحل لمشكلاتنا الاقتصادية الحاضرة في ظل نظام حر بدلا من الالتجاء إلى حلول معادية للرأسمالية أو منافية للحرية مراعين إدخال التعديلات المناسبة

على تعاليم المذهب الحر القديم حتى يتخلصوا مما وجه إليه من انتقادات .

ويطلق على هذا المذهب اسم المذهب الحر الحديث (néo-libéralisme) تمييزاً له عن المذهب الحر القديم. وتتمجلى اتجاهاته في كتابات لبمان (M. Lipmann) ورويف (Rueff) وفون ميز (Von Mises) وفون هايك (Von Hayek) وروبك (W. Ropke) .

ويعارض المذهب الحر الحديث بكل شدة فكرة التوجيه الاقتصادى ، ولكنه حريص فى نفس الوقت على التنصل من مذهب الحرية القديم الذى ينادى بالامتناع عن كل تدخل . وعلى ضوء هذين الاتجاهين يرسم أنصار هذا المذهب القواعد التى يجب الأخذ بها .

٤٣ - نقد الحرية التقليدية : انتقد أصحاب هذا المذهب الحرية التقليدية ، وأخذوا عليها أنها عنيت فقط بفكرة الحرية المجردة بدلا من الاهتمام اهتماما منصبا على كل حرية من الحريات المختلفة ، وبصفة خاصة المنافسة . فقد اختفت المنافسة فى العالم الحديث ، واختفت باختفاء العوامل المحققة للتوازن الاقتصادى .

ولم يقتل المنافسة سوى الحرية . فالحرية المطلقة أدت إلى اختفاء المشروعات الصغيرة ، وتمكين المشروعات الكبيرة من احتكار

الأسواق . فأفسدت هذه الاحتكارات نظام السوق ، وأدت إلى المساوىء التى تؤخذ على النظام الحر .

٤٤ - **نقد التوجيه الاقتصادى :** وإذا كان أصحاب المذهب الحر الحديث ينتقدون الحرية التقليدية ، فإنهم لا يعتبرون التوجيه الاقتصادى خيرا منها فيقولون إن التوجيه الاقتصادى يقوم على أساس أن الحرية لا يمكن أن تحقق التوازن الاقتصادى ، وأن الأزمات أعراض اقتصادية مرضية يجب التخلص منها ، وأنه يمكن التنبؤ بوقوعها والعمل على تجنبها ، وأنه يمكن أن نلأئم بين الإنتاج والاستهلاك بوضع برامج اقتصادية للمستقبل .

فى حين أن التوجيه الاقتصادى لا يضمن فى زعمهم تحقيق هذه النتائج التى يقول بأنه كفيل بتحقيقها . ولكن من المؤكد أنه يخلق بيروقراطية خانقة ، ويمهد السبيل للدكتاتورية .

٤٥ - **انحياز المذهب :** ويرون أن النظام السليم إنما يكون حيث توجد حرية من نوع جديد لا تسمح باستخدامها لقتل المنافسة .
فمثل الحرية التقليدية كمثل نظام للمرور يترك للسيارات حرية السير على هواها دون أن تلتزم أحكام لائحة توضع لتنظيم قواعد المرور ،

فيؤدي إلى التزاحم وتعطيل حركة المرور ما لم تسحق السيارات الكبيرة ما يعترض طريقها من السيارات الصغيرة . ومثل التوجيه الاقتصادي كمثل نظام يعهد فيه إلى سلطة مركزية بأن تحدد لكل سيارة موعد سيرها ، والمكان الذي تقصده ، والطرق التي تسلكها إليه . أما الدولة الحرة بالمعنى الصحيح فهي التي تترك للسيارات حرية السير كما يرى سائقوها على أن يحترموا أحكام لائحة خاصة بتنظيم المرور ويلتزموا قواعدها .

فالحرية لا تعني إتخاذ موقف سلبي إذ أن عدم التدخل معناه تمييز الأقوياء واعطائهم الفرصة للتصرف على النحو الذي يرونه . فيجب أن تتدخل الدولة للإبقاء على المنافسة حتى تحافظ على بيئة الحرية .

فأنصار المذهب الحر الحديث يرون وجوب المحافظة على اقتصاديات السوق : أي أن حركات الأثمان التي تتم في سوق حر هي وحدها التي توجه الانتاج لإشباع الحاجات . أما دور الدولة فيجب أن يقتصر على اختيار الإطار القانوني الذي يجري داخله النشاط الاقتصادي (تشريعات الملكية ، والعقود ، واتحادات المنتجين) على أن يتم هذا الاختيار بناء على قرارات تصدر من برلمان منتخب ، ويكون الغرض منه الإبقاء على المنافسة الحرة .

الفصل الرابع

المذاهب الاشتراكية

٤٦ - مبادئ المذاهب الاشتراكية: تميز النصف الأول من القرن التاسع عشر بازدهار الرأسمالية الصناعية التي أحدثت انقلابا خطيرا من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية.

فنشطت حركة التصنيع في إنجلترا وفرنسا نتيجة التوسع في استخدام الآلات. وتطور تبعا لذلك قوام الصناعة: فبدأت المحال الحرفية الصغيرة تتدهور، وظهرت المصانع الكبرى التي تضم المئات بل والآلاف من العمال.

وقد ساعدت سياسة الحرية الاقتصادية التي اتبعت في إنجلترا وفرنسا في ذلك الحين - على إحداث هذا التطور. فقد ألغى نظام الطوائف الحرفية في فرنسا في سنة ١٧٩١، ورفعت الحواجز الجمركية الداخلية وأعيدت الحرية إلى تجارة الغلال. واختفت في إنجلترا البقية الباقية من نظام الطوائف سنة ١٨١٤ بإلغاء لائحة المتمرنين.

فاقتراحت سياسة الحرية بنظام الآلية (machinisme) هو الذي ساعد على ازدهار الرأسمالية الصناعية.

وترتب على هذه النهضة أضرار هامة من الناحية الاقتصادية :
فقد أدت من ناحية إلى زيادة الثروة والرخاء بما لم يسبق له مثيل ؛
غير أنها تسببت من ناحية أخرى في وقوع أزمات إفراط في الإنتاج
ذات صفة دورية . فبدلاً من تحقق التوازن بين الإنتاج والاستهلاك
كما تنبأ بذلك الاقتصاديون التقليديون ، أصبحنا نستقبل كل سبع أو
عشر سنوات كساداً عاماً في الأسواق ، وتدهوراً شديداً في الأسعار
تعقبه حركة إفلاس وانتشار البطالة بين العمال .

أما من الناحية الاجتماعية ، فإن الرأسمالية الصناعية خلقت
طبقتين اجتماعيتين متضادتين : طبقة أرباب الأعمال أو الطبقة
الرأسمالية ، وطبقة العمال أو الأجراء . وأحست كل طبقة منهما
بتعارض مصالحهما فجمعوا في منظمات دفاعية : اتحادات أرباب
الأعمال ، ونقابات العمال . فحل انقسام المجتمع إلى طبقتين متعادتين
بحل التعاون والسلام الاجتماعي .

وقد كانت ظروف العمل القاسية التي يفرضها أصحاب الأعمال
على العمال ، بمثابة الوقود الذي زاد نار العداء بين هاتين الطبقتين
تأججا . فلم يأل أصحاب الأعمال جهداً في استغلال العمال بغير رحمة
أو شفقة . فكانوا يكلفونهم بالأعمال الشاقة غير عابئين بحداثة العامل
وصغر سنه ، ويرهقونهم بالعمل طوال ساعات النهار وشرطراً من

الليل دون راحة ، نظير أجور تافهة لا تسمن ولا تغنى من جوع ،
وعهدوا بالعمل إلى النساء والأطفال بدلا من الرجال كلما استطاعوا
إلى ذلك سييلا نظراً لانخفاض مستوى أجورهم عن أجور الرجال .
وترتب على ذلك أن أصبحت الطبقة العاملة تعيش في مستوى يتنافى
مع الكرامة الإنسانية .

وقد حرك البؤس والظلم الناشئ عن الرأسمالية الصناعية أقلام
المفكرين الاقتصاديين والمصلحين الاجتماعيين . فكان مولد المذاهب
الاشتراكية .

٤٧ - الخصائص العامة للمذاهب الاشتراكية : والمذاهب
الاشتراكية كثيرة متنوعة ولكنها على تنوعها تشترك جميعا في
خصائص عامة : بعضها سياسى ، وبعضها اجتماعى ، وبعضها اقتصادى .
فتتفق المذاهب الاشتراكية جميعا من الناحية السياسية على إعلاء
المجتمع على الفرد ، وتخضع المصالح الذاتية لدواعى الحاجات الاجتماعية .
فالاشتراكية (socialisme) من المذاهب المناقضة للفردية
(individualisme) ، ولعل فى اشتقاق كلمة الاشتراكية فى اللغات
الأجنبية ما يفيد هذا المعنى . فكلمة «socialisme» مشتقة من كلمة
«société» أى المجتمع . فالمذاهب الاشتراكية تنظر إلى المجتمع بأسره
بعكس المذاهب الفردية فإنها تنظر إلى الفرد وحده .

وتطالب المذاهب الاشتراكية جميعا من الناحية الاجتماعية بتحقيق المساواة بين الأفراد أى إلغاء الفوارق بين الطبقات . ولا يقصد من ذلك تحقيق المساواة التامة الكاملة وإنما إلغاء الفوارق التى لا يكون مردها الكفاءة فى الإنتاج أو العلم أو العمل لصالح المجموع .

كما تنادى المذاهب الاشتراكية جميعا من الناحية الاقتصادية بالقضاء على الرأسمالية ، وإلغاء الملكية الفردية لأموال الإنتاج ، واستبعاد المنافسة . فالرأسمالية تعتبر العدو الطبيعية للطبقة العاملة ، ولا بد من تحويل الملكية الخاصة لأموال الإنتاج إلى ملكية اشتراكية أو جماعية (propriété sociale ou collective) حتى لا يستغل أصحاب الأعمال جهود العمال .

وقد نعت الاشتراكي الانجليزى سمدنى وب الرأسماليين بأنهم طغليات اجتماعية (social parasites) تعيش على الجزية التى تفرضها على عمل المواطنين ، وأنهم يعتبرون على أحسن الفروض مرتكبين لسرقة لا شعورية (guilty of unconcious theft) فلاحق لهم فى رأس المال الموجود تحت أيديهم ، ومن العدالة أن تنزع ملكيتهم لصالح المجموع .

وإذا كان البعض قد طالب بنزع هذه الملكية دون تعويض ، فإن البعض الآخر يرى وجوب تعويضهم عنها .

هذا إلى أن المذاهب الاشتراكية لا تأخذ بهذا المبدأ على إطلاقه فيما يخص بملكية الأراضي الزراعية . بل يرون الاقتصار على نزع ملكية الأراضي الزراعية الواسعة تاركين الملكيات الزراعية الصغيرة مع تقييدها بشروط خاصة تتفق مع النظام الاشتراكي كما سنرى فيما بعد ^(١) .

ومن الطبيعي أن القضاء على المشروعات الخاصة يؤدي حتما إلى اختفاء المنافسة . فالمنافسة بين المشروعات تؤدي في عرف الاشتراكيين إلى تبديد جانب من القوة الانتاجية للدولة . على أن استبعاد المنافسة لا يعنى اختفاءها تماما . ففي روسيا تتنافس الفرق العمالية في إنتاج أكبر كمية في وقت معين أو في تقليل نسبة العادم ، كما تتنافس المصانع فيما بينها في إنجاز الحصص المحددة لها في مشروع الخمس سنوات في أقصر مدة .

(١) وهذا ما حصل بالفعل في روسيا السوفيتية عقب ثورة سنة ١٩١٧ إذ استولى البلشفيك على ممتلكات النبلاء الزراعية تاركين الملكيات الزراعية الصغيرة . وقد صدر في مصر مرسوم بقانون في ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٢ يقضى باستيلاء الحكومة بمقتضاه في خلال خمس سنوات على ملكية ما يزيد على مائتي فدان نظير سندات حكومية تعطى فائدة قدرها ٣٪ تستهلك خلال ثلاثين عاما وتقوم الحكومة ببيع هذه الأراضي على صغار الزارعين (الذي لا يملكون أكثر من خمسة أفدنة) بحيث يكون لكل منهم ملكية لا تقل عن فدانين ولا تزيد على خمسة . ويقسط الثمن على ثلاثين سنة . وان كان القانون قد أباح للمالك التصرف فيما يزيد عن الحد الأقصى خلال نفس المدة بشروط معينة .

٤٨ - الفرق بين الاشتراكية والشيوعية : ولكن ما الفرق

بين الاشتراكية (socialisme) وبين الشيوعية (communisme) ؟

ولا نقصد بالشيوعية النظام المطبق في روسيا السوفيتية كما هو دارج على الألسنة ولكننا نقصد المذهب الشيوعي بمعناه العلمى الصحيح . فالنظام المطبق في روسيا حاليا هو نظام اشتراكى يعتبره القادة السوفيت مرحلة انتقال نحو الشيوعية .

إن الشيوعية ليست إلا اشتراكية في صورة متطرفة ، فلا خلاف بين هذين المذهبين من حيث الطبيعة ولكن الخلاف بينهما في الدرجة والتفصيلات . وفيما يلى أهم هذه الفوارق :

(١) تنادى الاشتراكية بإلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج دون مساس بحق الأفراد فى تملك أموال الاستهلاك . فلا اشتراكية تبيع للأفراد التمتع بدخلهم الناتج من عملهم فى الحصول على ما يريدون من السلع الاستهلاكية ولكن لا يجوز لهم فتح مصانع أو شراء ضياع يستغلون فيها عمل الآخرين .

أما الشيوعية فترى وجوب إلغاء الملكية الفردية على اختلاف صورها . فجميع الأموال - سواء كانت أموال إنتاج أم أموال استهلاك - يجب أن تكون شيوعا للجميع .

(٢) تكافؤ الاشتراكية كل فرد حسب عمله (à chacun selon son travail) على أن تراعى الظروف الشخصية لكل منهم . بأن يتميز من حيث الأجر المتزوج عن الأعزب ، ومن له أولاد عمن ليس له ولد ، عند التساوى في العمل .

أما الشيوعية فترى أن يكون التوزيع على كل فرد بقدر حاجته (à chacun selon ses besions) أى أن يبذل كل فرد غاية جهده في العمل المحدد له ولكنه لا يحصل إلا على قدر حاجته . ويضرب الشيوعيون المثل على ذلك بأفراد الأسرة الواحدة ، فإن كلا منهم يساهم بنصيب متفاوت في نفقات المنزل بل منهم من لا يساهم بشيء على الإطلاق لصغر سنه ، ومع ذلك فإن كلا منهم يحصل على كفايته عندما يجلسون إلى المائدة . ويعترض البعض على هذا النظام بأنه يحول دون بذل الهممة في العمل طالما أن كل فرد سيحصل على قدر حاجته بصرف النظر عن عمله . ويرد على ذلك الشيوعيون بأن هذا الاعتراض مرده التفكير بالعقلية التي تعيش في الرأسمالية ، والتي ستغير حتما في ظل النظام الاشتراكي بحيث يحس كل مواطن بأنه عضو في أسرة كبيرة يؤدي واجبه بغض النظر عن مقدار المكافأة .

(٣) تعترف الاشتراكية بالنظام النقدي ، ويتم التوزيع في صورة مرتبات وأجور نقدية يستخدمها الأفراد في شراء ما يحتاجون إليه من السلع .

وعلى العكس من ذلك فإن الشيوعية لا ترى محلاً لوجود النقود كأداة للمبادلة . فالتوزيع يتم عينا ، إذ يحصل كل فرد على ما يحتاج إليه من المخازن العامة بموجب بطاقات .

(٤) تنظر الاشتراكية إلى الدولة كهيئة دائمة ، وتعتبرها مثله المجتمع في إدارة العجلة الاقتصادية .

أما الشيوعيون فيرون أن تطبيق مبادئهم سيؤدي إلى زوال الدولة إذ لن يعود هناك ضرورة لوجودها ، وسوف يتعاون الأفراد فيما بينهم للقيام بعملية الإنتاج والتوزيع .

(٥) وأخيراً هناك الفارق في الوسيلة لتحقيق الأهداف . فالاشتراكية انقلاب دستوري يبقى على الديمقراطية ، في حين أن الشيوعية ثورية عنيفة تعمل على القضاء على خصوصيتها بكافة الوسائل . فوسيلة الشيوعية هي العمل المباشر للقضاء على الرأسمالية وإقامة الدكتاتورية العمالية في حين أن الاشتراكية تعمل على تنفيذ مبادئها عن طريق استخدام القواعد الديمقراطية . ولذا نجد أن الشيوعيين أعداء لكل إصلاح جزئي لحال الفقراء أو العمال حتى يستمروا في بؤسهم وبشوروا على النظام القائم فيقع الانقلاب الاجتماعي الذي ينتظرونه في حين أن الاشتراكيين يعنون بالإصلاحات المختلفة التي تقدم الطبقات الكادحة ولو خطوة إلى الأمام .

٤٩ - أنواع المذاهب الاشتراكية : أما وقد استعرضنا خصائص المذاهب الاشتراكية ، وبيننا الفارق بين الاشتراكية والشيوعية ، فإنه يجدر بنا أن نتعرف على أهم المذاهب الاشتراكية .

ويمكن تقسيم المذاهب الاشتراكية إلى ثلاثة أقسام : -
 القسم الأول - الاشتراكية النظرية .
 القسم الثاني - الاشتراكية الماركسية .
 القسم الثالث - الاشتراكية الإصلاحية .

المبحث الأول

المذاهب الاشتراكية النظرية

ظهر في القرنين السادس عشر والسابع عشر كتاب مهذوا السبيل للاشتراكية . بل يمكننا أن نعتز على بعض الآراء الاشتراكية أو الشيوعية في كتابات أكثر قدما من هذا التاريخ . وقد سبق أن ذكرنا أن أفلاطون (٤٢٩ - ٣٤٧ قبل الميلاد) كان أول من نادى بالشيوعية ولسكنه قصرها على الطبقة العليا من المواطنين (١) .

غير أن هذه الآراء لم تكون نظريات متكاملة الأركان ، ولم يولف أصحابها مدرسة تتميز بطابع خاص .

(١) راجع فيما سبق بند ٧ ص ١٨ و ١٩ .

وقد كانت كتابات الكتاب الممهدين للاشتراكية في القرنين المذكورين قاصرة على نقد حالة المجتمع ، والمباهاة بأحوال شعوب خيالية تأخذ بالشيوعية . وفي مقدمة هؤلاء الكتاب : الكاتب الانجليزي توماس مور Thomas Moore الذي نشر مؤلفا كتبه باللغة اللاتينية في سنة ١٥١٦ عن جزيرة أتيوبيا Utopie أو جزيرة الخيال . ويعتبر الاشتراكيون هذا الكتاب السفرا الأول للاشتراكية الحديثة .

وقد كتب توماس مور هذا الكتاب على صورة حديث دار بينه وبين رحالة برتغالي اسمه رفايل (Raphaël) كان قد مر على جزيرة تسمى أتيوبيا أو جزيرة الخيال ، وأخذ يروي له ما شاهد من مزايا النظام الشيوعي المطبق في هذه الجزيرة ^(١) .

وإذا كان اسم « الاشتراكية النظرية أو الخيالية » ينطبق بالفعل على هذه الاشتراكية التي نادى بها توماس مور وأضرابه ^(٢) ، فإنه

(١) ذكر توماس مور في وصفه لهذه الجزيرة أنها تمتاز بالتأمل . فقد بنيت على طراز واحد ، وتساوى عدد سكان كل منها ، وأحاطت بكل مدينة أرض زراعية متساوية المساحة . ويشغل كل شخص ست ساعات في اليوم فقط لأنه لا وجود للاغنياء المتبطلين ، ويتم الإنتاج والتوزيع بعرفة الدولة طبقا لاحصائيات دقيقة . والمساكن الخاصة ملغاة ولسكن العائلة محفظ بها . على أنه إذا زاد عدد الأطفال في أسرة عن حد معين توزع الزيادة على الأسر الأخرى !!

(٢) نشر الكاتب الايطالي كامبانا (Campanella) كتابا سنة ١٦٢٠ بعنوان « مدينة الشمس » على طريقة كتاب توماس مور ، وصف فيه أحوال هذه المدينة الشيوعية .

لا بصور حقيقة المذاهب الاشتراكية التي انتشرت قرب منتصف القرن التاسع عشر قبل ظهور الاشتراكية الماركسية . ولكن أطلقت عليها هذه التسمية تمييزاً لها عن اشتراكية كارل ماركس التي يسميها أنصاره الاشتراكية العلمية .

فيقصدون أن المذاهب الاشتراكية قبل كارل ماركس كانت ترسم تخطيطات للمجتمع وتقدم باقتراحات من نسج خيال المفكرين في حين أن الاشتراكية العلمية أو الماركسية لا تتقدم ببرناج إنشائي من وضع صاحب المذهب ، وإنما تكشف فقط — على حد قولهم — عن الطريق الذي سيسير فيه المجتمع بحكم التطور الطبيعي .

والواقع أن المذاهب الاشتراكية قبل كارل ماركس لم تكن مذاهب اشتراكية بالمعنى المعروف في الوقت الحاضر لأنها لم تتضمن جميع خصائص الاشتراكية التي سبق أن عددناها . ولكنها كانت مذاهب ذات اتجاه اشتراكي .

٥٠ - المذهب الماركسي - مجمولي : وقد سمي بذلك نسبة إلى سان سيمون Saint - Simon ^(١) (١٧٦٠ - ١٨٢٥) الذي بهرته الثورة

(١) كان من نبل فرنسا ، واشترك عندما كان سنة ١٦ عاماً في حرب الاستقلال الأمريكية ، وعندما شبت الثورة الفرنسية تنازل عن لقبه ، وقد أصدر عدة نشرات كتب بعضها وحده ، وكتب البعض الآخر بالاشتراك مع غيره .

الصناعية ، وآمن بأن المستقبل للصناعة ، وطالب بتوجيه العناية إلى الإنتاج ، والتخاض من الخاملين حتى لا يكون هناك محل للإلغامين . وقد اقترح لتنفيذ ذلك تأليف البرلمان من ثلاثة مجالس : مجلس للاختراع ، ومجلس للبحث ، ومجلس للتنفيذ ، وتحويل الحكومة السياسية إلى حكومة اقتصادية ، حتى يصبح تنظيم المجتمع أشبه بنظام مصنع كبير .

وإذا كان سان سيمون قد اقترب بهذا الآراء من الاشتراكية إلا أنه لا يمكن اعتباره اشتراكيا طالما أن جوهر الاشتراكية هو إلغاء الملكية الفردية ، إذ اعترف بحق رأس المال - شأنه شأن العمل - في الحصول على مكافأة .

إنما تنطبق الصفة الاشتراكية على مذهب أتباعه وتلاميذه الذين يطلق عليهم اسم المذهب السان سيموني - l'école Saint-Simonienne - وهذا المذهب يرى إلى إلغاء الميراث لأن عيب النظام الحاضر في نظرهم أن تنتقل الثروة بمجرد مصادفة المولد إلى الورثة بصرف النظر عن الكفاءة ، فيجب أن تعطى الثروة للأكفاء . واقترحوا ألا يكون انتقال الثروة عائليا بل تنتقل الدولة بصفقتها ممثلة للمجموع . وعلى الدولة أن تنظم الإنتاج وتعد بإدارته إلى الأكفاء لمصلحة المجموع ، وتؤسس نظام الإنتاج

والتوزيع على قاعدة أن يعهد إلى كل شخص بالعمل الذي يتناسب مع كفاءته ، وأن تعطى الكفاءات بقدر عملها :

« A chacun selon sa capacité, à chaque capacité selon ses œuvres »^(١)

٥١ - روبرت أوين : يعتبر الكاتب الانجليزى روبرت

أوين Robert Owen (١٧٧١ - ١٨٥٨) أول من استعمل كلمة Socialism في سنة ١٨٣٥ .

ومن العجيب أن روبرت أوين رغم أنه رجل أعمال فإنه يعتبر من مؤسسى المذهب الاشتراكى بل عمل على تطبيق آرائه فى مصنعهِ لغزل القطن . فاستخدم أرباح مشروعه فى زيادة الأجور ، وإنقاص ساعات العمل ، وتحسين مساكن العمال ورفع مستواهم المادى والمعنوى^(٢) .

وقد نادى أوين بوجوب إلغاء ربح المنظم الرأسمالى لأن السلع لايجوز أن تباع بأكثر من نفقة انتاجها . واعتبر الربح خطراً دائماً فوق أنه غير عادل . فالسبب الحقيقى لأزمات إفراط الانتاج أو

(١) Charles Gide et Charles Rist — Histoire des doctrines économiques — T. 1 — 7e éd. — p. 223 — 257.

(٢) بعد كتاب M. Dolléans : « Robert Owen » الصادر فى باريس سنة ١٩٠٧ أحسن ما كتب عن حياة روبرت أوين وما نادى به من آراء .

بعبارة أدق أزمت نقص الاستهلاك ترجع إلى أن هذا الربح يجعل من المستحيل على العامل أن يشتري السلعة التي أنتجها .

ولكن ما السبيل إلى إلغاء الربح؟ رأى أوين أن النقود هي وسيلة الحصول الربح ، فاقترح إلغائها واحلال بونات عمل (labour notes) محلها . واعتبر أن العمل هو مقياس قيم المنتجات . فالمنتج يحصل على عدد من بونات العمل بقدر ما بذل في صنع السلعة من ساعات ، كما أن المستهلك لا يدفع أكثر من هذا العدد من البونات ، وبذا نكون قد ألغينا الربح .

على أن إلغاء النقود في ذاته ليس سوى فكرة ثانوية ، أما الفكرة الأساسية فهي إلغاء الربح . وهذه الفكرة تعتبر الأساس الذي قامت عليه فيما بعد الحركة التعاونية ^(١) .

(١) قامت الحركة التعاونية في إنجلترا تحت تأثير آراء أوين ، ولذا يسمونه بأبي التعاون . وقد أنشأ تلاميذه جمعية تعاونية للاستهلاك في سنة ١٨٤٤ في بلدة روتشديل بالقرب من مانشستر . وكانت هذه الجمعية التعاونية أساس الحركة التعاونية في جميع أنحاء العالم .

المبحث الثاني

الاشتراكية الماركسية

٥٢ - مياة كارل ماركس : ولد كارل ماركس Karl Marx

في تريف Trèves بألمانيا الغربية في ٥ مايو سنة ١٨١٨ من عائلة يهودية وقد نبذ أبوه الدين اليهودي ودخل إلى حظيرة الكنيسة البروتستانية عندما كان كارل في الخامسة من عمره . وبعد أن أتم كارل دراسته الثانوية دخل في السابعة عشر من عمره الجامعة حيث درس القانون والتاريخ والفلسفة . وحصل على الدكتوراه سنة ١٨٤١ وبدأ حياته العامة بالإشتغال بالصحافة فكان يحرر في «صحيفة الرين» . غير أن آراءه الثورية أقلقّت السلطات فاضطر للهجرة إلى باريس حيث اتصل بالاشتراكيين الفرنسيين من أمثال برودون ولويس بلان وغيرهما الذين كان لهم أكبر الأثر في نفسه . واتصل في صيف ١٨٤٤ بانجيز Engels وظلا صديقين حميمين منذ ذلك التاريخ . غير أن مفير بروميا طالب بنفيه من فرنسا ، فشد كارل ماركس الرحال إلى بروكسل التي أصبحت مركزاً للنشاط الشيوعي .

وفي هذا الوقت ، أي في سنة ١٨٤٨ . وضع ماركس وبيان الحزب الشيوعي ، (le manifeste du Parti Communiste) وسافر ماركس

مع انجيز إلى لندن لحضور اجتماع هناك حيث أعلنوا البيان الشيوعي .
وفي نفس السنة قامت حركات ثورية في أقاليم الرين فعاد ماركس إلى
وطنه وأسس « صحيفة الرين الجديدة » وناشد الشعب على صفحاتها
الاضراب عن دفع الضرائب ومقاومة القوة بالقوة . وقد كانت هذه
الكتابات الثورية سبباً في حرمانه من حقوقه المدنية ، وإضطهاد
البوليس له ، مما اضطره إلى العودة إلى فرنسا . وفي سنة ١٨٤٩ طالبت
الحكومة البروسية بتسليم كارل ماركس ، فصدرت إليه الأوامر
بمغادرة فرنسا ، فرحل إلى لندن حيث وضع كتابه رأس المال
« Das Kapital » ^(١) وبقي هناك حتى توفي في ١٤ مارس سنة ١٨٨٣ .

ويعتبر « بيان الحزب الشيوعي » المذكور دستور الاشتراكية
الماركسية ، وكان الغرض الأساسي من هذا البيان أن يعلن على
الملا أن انحلال الطبقة البورجوازية قضاء محتوم لا مفر منه ولا
منجى عنه .

وقد يتساءل البعض عن الدافع لكارل ماركس على وصف هذا
البيان « بالشيوعي » بدلاً من « الاشتراكي » . وللإجابة على هذا
نقول إن لفظ « الاشتراكية » كان يطلق قبل عام ١٨٤٧ على الاشتراكية
النظرية التي نادى بها روبرت أوين وأقرانه ، كما كان يطلق أيضاً على

(١) كتاب رأس المال مؤلف من ثلاثة أجزاء ، صدر أولها سنة ١٨٦٧ في حياة
ماركس وأصدر صديقه أنجيز الجزءين الثاني والثالث في سنتي ١٨٨٥ و ١٨٩٤
بعد مماته .

جماعة من أدعياء الاشتراكية نادوا بإمكان إصلاح المجتمع دون التعرض لنظام رأس المال والربح . فأراد ماركس باستخدام « الشيوعية » أن تكون علما على الذين يؤمنون بالعمال ويوقنون أن إنهار النظام الرأسمالي لن يتم إلا على أيدي ثورة جارفة تقوم بها الطبقات العاملة .

٥٣ - الأسس الفلسفية والاجتماعية لـ « اشتراكية الماركسية » :
تقوم النظرية الماركسية على أساس فلسفي يعرف باسم المادية التاريخية ،
وأساس اجتماعي هو الصراع بين الطبقات .

(١) المادية التاريخية -- تقوم النظرية الماركسية على أساس مادي . فاركس يخضع الروح للمادة ، وينكر وجود الروح مجردة .

ويرى ماركس وجوب طرح كل عقيدة دينية للوصول إلى تحرير الطبقة العمالية ، والانسانية جمعاء (١) . فالدين في رأيه يخفف من تأثير البؤس الواقعي الذي يحس به الانسان بما يعد به من مساعدة خيالية في عالم آخر .

(١) عرف كارل ماركس الدين في مؤلفه « المدخل لنقد فلسفة القانون لهيجل » بأنه أفيون الشعوب .

كما أخذ ماركس بالطريقة الجدلية (méthode dialectique) التي أخذ بها هيجل في ميدان الفلسفة . وخواها أن الأمور تتقدم في عالم الحركة والتطور خلال سلسلة من المتناقضات . فكل مرحلة تناقض أو تنفي سابقتها كما أنها هي الأخرى تجد ما يناقضها وينفيها وهكذا . على أن هذا القول لا يعنى العودة إلى الوضع الأول وإعسا يؤدي إلى ظهور وضع جديد استمد جانبا من المرحلة السابقة التي يجب أن تزول في عملية التقدم . وهذه الظاهرة تسمى « تداخل الأضداد » . فإذا زالت الرأسمالية من عالم الوجود وحلت محلها الاشتراكية ، وعادت ملكية أموال الانتاج فصار تملكها للجماعة كما كانت في المجتمعات الأولى ، فليس معنى هذا العودة إلى نظام الانتاج البدائي الذي كان سائداً في المجتمعات الفطرية . بل تبقى الأساليب الحديثة في الانتاج التي أوجدتها الرأسمالية إذ أن الأساليب البدائية لن تكون كافية لاشباع حاجات الناس بعد أن زاد عددهم زيادة كبيرة .

وقد نقل ماركس هذه المبادئ الفلسفية إلى الحياة الاجتماعية ، فأكد أن المصالح المادية هي التي تسيطر الإنسان ، وأن ارتفاع الإنسان رهن بارتفاع حالته الاقتصادية ، وأن الأنظمة السياسية والأدبية تتأثر بالحالة الاقتصادية . ولكي يدلل ماركس على صدق نظريته ، تولى عرض تاريخ الشعوب لاثبات هذه الحقيقة . ولذا سميت نظريته

بالمادية التاريخية (matérialisme historique).

(٢) الصراع بين الطبقات - يعتبر ماركس أن ظروف الإنتاج التي تسود في كل عصر من العصور تقسم المجتمع إلى طبقتين متضادتين إحداهما تستغل الأخرى . ولا بد أن ينشأ صراع بين هاتين الطبقتين وهذا الصراع هو قوام حيوية المجتمع وأساس تقدمه . ففي العصور القديمة كان الصراع بين الأحرار والأرقاء ثم بين الأشراف والعامّة ثم بين الأشراف والفلاحين . وفي المجتمع الحاضر يقوم الصراع بين الطبقة البرجوازية «Bourgeoisie» وطبقة العمال «Prolétariat» .

٥٤ - متناقضات النظام الرأسمالي : ويرى كارل ماركس أن النظام الرأسمالي القائم ينطوى على مساوٍ ومتناقضات ستؤدي إلى أن يهدم نفسه بنفسه . وفي مقدمة هذه المتناقضات : ذلك التناقض الموجود بين نظام الإنتاج ونظام الملكية . فالإنتاج لم يعد فردياً أي يقوم به كل صانع بمفرده أو بمساعدة عدد قليل من العمال بل أصبح جمعياً أي يشترك فيه عدد كبير من الأفراد . أما نظام الملكية فلم يتغير إذ ظل فردياً . فكانت نتيجة ذلك أن طبقة العمال تشترك في الإنتاج ولا تشترك في ملكية رأس المال ، في حين أن أصحاب رؤوس الأموال يملكون رأس المال ولكنهم لا يشتركون بأنفسهم في الإنتاج .

وبذلك أصبح العمال تحت رحمة أصحاب رؤوس الأموال الذين يستغلونهم أسوأ استغلال . ولا بد أن يستمر الصراع بين العمال وأصحاب رؤوس الأموال حتى يتلاءم نظام الملكية مع نظام الانتاج فتصبح الملكية جماعية .

وقد بين ماركس هذا الاستغلال بنظريته في القيمة (lathéoorie de la valeur-travail) ، ونظريته في فائض القيمة (la théorie de la plus-value) .

٥٥ - قيمة العمل وفائض القيمة : قرر كارل ماركس

أن قيمة السلعة تتحدد بعدد ساعات العمل التي ينفقها عامل متوسط المهارة في انتاجها . ولم يغفل ماركس العناصر الأخرى لنفقة الانتاج وإنما رأى أن تحسب قيمتها أيضاً على أساس ما أنفق فيها من عمل .

وعلى أساس نظرية العمل أساس القيمة ، بنى ماركس نظريته الخاصة بفائض القيمة . فقرر أن العامل أيضاً يجب أن يحصل على ما يوازي عدد الساعات اللازمة للبقاء على حياته . غير أنه إذا كان أجر ثمانية ساعات من العمل تكفي لمعيشة العامل ، فإن صاحب العمل يجب أن يكلفه بالعمل ثماني ساعات ويدفع له ما قيمته ثماني ساعات . ولكنه يجعله يشتغل في الواقع مدة أكبر كعشر ساعات مثلاً . وبذا

تكون القيمة التي يخلقها العامل أى قيمة المنتجات أكبر من الأجر الذى يحصل عليه . وهذا الفارق هو الذى يكون فائض القيمة أى ربح المنظم الرأسمالى . ووجود هذا الفائض هو جوهر النظام الرأسمالى ، وهو ما سيؤدى فى نفس الوقت إلى القضاء عليه .

٥٦ - خطوات انهيار النظام الرأسمالى : يرى كارل ماركس

أن فائض القيمة الذى يحصل عليه رب العمل يزداد بازدياد عدد العمال الذين يستغلهم . فمصلحته تقتضيه أن يزيد من رأس المال حتى يزيد ما يحصل عليه من فائض القيمة . وكلما زاد هذا الفائض كلما تمكن من تكوين رؤوس أموال جديدة ، وهذا ما يؤدى إلى التركيز الرأسمالى .

ثم يأتى دور المنافسة فتؤدى إلى اختفاء المشروعات الصغيرة أمام ضغط المشروعات الكبيرة مما يؤدى إلى دخول عدد من صغار أصحاب رؤوس الأموال فى زمرة العمال . فيتزايد عدد العمال باستمرار بينما يتناقص عدد أصحاب رؤوس الأموال وفى ذلك ما يعجل بحصول الانقلاب لأنه يزيد من عدد مناصريه ويقلل من عدد معارضيه .

وسوف يؤدى هذا التركيز وتلك المنافسة إلى الإفراط فى الإنتاج إفراطا لا تقابله زيادة فى الاستهلاك (إذ أن قوة شراء العامل ضعيفة نتيجة عدم حصوله على قيمة العمل) مما يؤدى إلى اختلال التوازن بين الإنتاج والاستهلاك ، فتحث الأزمة . وتتوالى الأزمات ويكثر

عدد أفراد طبقة البروليتاريا حتى تقع الكارثة النهائية (la catastrophe finale) فتقوض أركان النظام الرأسمالي ، وتصبح رؤوس الأموال الانتاجية ملكا للمجموع، وتختفي المشروعات الخاصة، ويتحدد ثمن السلع بحسب ساعات العمل التي أنفقت في صنع السلعة بمعنى أن سلعة ما تعتبر أغلى من سلعة أخرى لأن مقداراً أكبر من الوقت أنفق في صنعها . وبذا يتم التوازن بين الانتاج والاستهلاك .

وتعارض الماركسية كل إصلاح من شأنه أن يؤخر حلول هذه الكارثة . على أن الماركسية لا تنادى باتخاذ موقف سلبي بحت بل تطالب باستعمال العنف للتعجيل بالوصول إلى هذه النتيجة . ولهذا يدعو ماركس العمال إلى التكتل بذلك النداء المعروف : « أيها العمال في جميع أنحاء العالم ، اتحدوا ! » .

٥٧ - الانتقادات الموجهة للنظرية الماركسية : وقد وجه إلى مذهب كارل ماركس الكثير من أوجه النقد . نأتي فيما يلي على أهمها :

(١) اعتبر ماركس أن الاقتصاد هو العامل الوحيد الموجه لتاريخ البشرية . ولكن إذا كانت العوامل الاقتصادية تلعب دوراً هاماً في الأحداث التاريخية ، وقد توجهها فعلاً إلا أنه من المغالاة أن نهمل سائر العوامل الأخرى من سياسية واجتماعية وأدبية . ولنضرب مثلاً

على ذلك بالحروب الدينية التي زكتها العواطف الدينية التي لا تمت إلى الاقتصاد بصلة .

(٢) إن تقسيم الطبقات إلى طبقتين : الطبقة الرأسمالية والطبقة العمالية يعتبر تقسيما لا يتفق والحقيقة الواقعة . وإلا فأين مكان الطبقات المتوسطة في داخل هذا المذهب ؟

هذا إلى أن صراع الطبقات ليس قاصراً على الصراع بين هاتين الطبقتين . فنحن نشاهد صراعاً داخل الطبقة الرأسمالية : فيوجد صراع بين رجال الصناعة والملأك الزراعيين ، وبين المقرضين والمقرضين . كما أنه قد يحصل أن يحارب رجال الصناعة والعمال في صف واحد ضد المستهلك عند المطالبة برفع الرسوم الجمركية لحماية الصناعة المحلية . كما أنه قد يوجد صراع داخل الطبقة العمالية كالصراع بين العمال الفنيين وبين العمال اليدويين . ولا يفوتنا أن نذكر أنه في حالة الحروب الدولية تتحد كافة طبقات الأمة في الدولة ضد جميع الطبقات في الدولة الأخرى .

(٣) يقول كارل ماركس إن قيمة الشيء تتحدد بقيمة ما ينفقه عامل متوسط المهارة من جهد في إنتاج هذه السلعة . والحقيقة أن مقدار العمل الذي أنفق في إنتاج سلعة ما لا يكفي لتفسير قيمتها . فهناك أشياء لم ينفق فيها أى عمل ومع ذلك فلها قيمة مبادلة كبيرة

كالنابيع الطبيعية ، كما أن هناك أشياء تزداد قيمتها دون عمل كالصور
التي تزداد قيمتها بموت راسمها ، وهناك أشياء إحتاجت في صنعها إلى
ساعات متساوية من العمل ومع ذلك فليس لها قيمة مبادلة واحدة
كصورتين صنعت إحداهما بريشة مصور مشهور ، والأخرى بريشة
مصور خامل الذكر . فقيمة السلعة في الواقع لا تتحدد فقط بالعمل
الذي أنفق فيها ، ولكنها تتحدد بنفقة انتاجها عموما مضافا إليها
عاملان آخران هما : المنفعة والندرة .

ويخلص منتقد الماركسية من هدم نظريته القائلة بأن العمل أساس
القيمة الى أن نظريته في «فائض القيمة» تعتبر منهارة بالتالى لانهايار
الأساس الذى قامت عليه .

(٤) قرر البعض أنه في الدولة الوحيدة التى حدثت فيها الثورة التى
تنبأ بها ماركس ، لم تسر الأمور على النحو الذى قال به . فلم تكن روسيا
في سنة ١٩١٧ دولة عريقة في الصناعة بل كانت قد بدأت بصعوبة
الخطوات الأولى في مرحلة التطور الرأسمالى ، في حين أننا لانجد في
أمريكا الدولة الرأسمالية الأولى في العالم أية بادرة تسمح بالقول
بقرب تطورها نحو الجماعة .

وإذا كانت الثورة الشيوعية نجحت في روسيا فإنما يرجع الفضل

في ذلك إلى نشر الأفكار الثورية وحيوية لينين أكثر منه إلى التركيز الصناعي والتطور التلقائي .

(هـ) وأخيراً فإنهم ينتقدون نظرية كارل ماركس في تركيز رؤوس الأموال وإزدياد عدد الطبقات العاملة ، ويقولون إن ازدياد المشروعات الكبيرة من حيث العدد والقوة يوماً بعد يوم ، لا يعنى مطلقاً أنها تقضى على المشروعات الصغيرة

فالأحصائيات تثبت أن عدد صغار الصناع والتجار يزداد نتيجة ظهور اختراعات جديدة كالصوير والدراجات والاشغال الكهربائية المنزلية ؛ كما أن النظام الرأسمالى أوجد طبقة وسطى جديدة تتكون من الموظفين الذين يشتغلون فى الشركات كالمهندسين والمحامين والأطباء . هذا إلى أن ظاهرة التركيز لا يتضح أثرها فى الزراعة . وحتى لو فرض ووجد قانون لتركيز المشروعات فإن ذلك لا يفيد الماركسية فى منطقتها إلا إذا صاحب التركيز فى المشروعات تركيز ملكيتها فى أيدي عدد آخذ فى التناقص مع أن الإحصائيات لا تؤيد منطق الماركسية فى هذا المضمار . فإذا كان هناك أفراد أكثر ثراء مما مضى فإنه يوجد أفراد أثرياء أكثر عدداً مما كان ؛ ففي جميع البلاد يزداد عدد الرأسماليين . وقد كان للشركات المساهمة الفضل فى تجزئة الملكية على عدد لا حصر له من الناس مما يثبت أن تركيز المشروعات وتركيز الملكية غير متلازمين .

ومن هذه الانتقادات التي وجهت إلى النظرية الماركسية في صورتها الأولى ، وجد من الاشتراكيين من حاولوا إدخال التعديلات عليها لتتلاءم مع الحالة الواقعة ومع عدم توقع الانهيار السريع للنظام البورجوازي . فأدت هذه الانتقادات إلى ظهور الاشتراكية الإصلاحية التي سنتكلم عنها في المبحث التالي .

٥٨ - البلشفية : كما كانت الثورة الروسية بما حققته من نصر للمبادئ الجماعية حافزاً للجهود على تحديد تعاليم ماركس على ضوء التجارب العملية ومع مراعاة التوفيق بين حاجات الاقتصاد السوفيتي ومبدأ الثورة العالمية . فكانت البلشفية (le Bolchevisme) .
وتعتبر البلشفية أشد المذاهب الماركسية تطرفاً . وقد لعب غالبية رجال هذا المذهب دوراً إيجابياً في الثورة السوفيتية وفي الأحزاب الشيوعية الاوربية . ويأتى في مقدمتهم لينين (Lénine) (١) .

(١) ولد سنة ١٨٧٠ في روسيا وانضم أيام التلمذة إلى الحركة الماركسية عقب اعدام أخيه سنة ١٨٨٧ . وقبض عليه ونفى إلى سيبيريا حيث قضى حوالى ثلاث سنوات من ١٨٩٧ إلى ١٩٠٠ . وأصدر صحيفة ثورية كان يحررها من موبنيخ ثم من لندن ثم من جنيف . وقد تولى زعامة الأغلبية (البلشفيك) في مؤتمر لندن المنعقد سنة ١٩٠٣ لوضع أسس الثورة الروسية . وفي سنة ١٩٠٥ عاد إلى روسيا واشترك في القلاقل التي حدثت وانتهت بالفشل ، فاضطر إلى الهرب إلى فنلندة ثم إلى سويسرا ثم إلى غيرها . وأصدر أخيراً جريدة برافدا (الحقيقة) في سان بطرسبرج . وعنى عقب الحرب العالمية الأولى بمراقبة الأحداث الروسية عن كثب حيث انتشر التذمر نتيجة الفساد الفاسد الأتارب الأتارب ، وفي ١١ مارس ١٩١٧ شبت الثورة ، وتنازل القيصر عن العرش وتألقت مجالس العمال (السوفيت) ، وتولى الجنرال كرينسكي سلطات الحكم ، واستطاع أن يعود لينين إلى =

ويرى أصحاب هذا المذهب أن التطور الذي نادى به ماركس يجب أن يصل إلى نظام لا تلغى فيه الملكية الفردية لأموال الإنتاج (اشتراكية) فحسب بل تصبح فيه أيضاً أموال الاستهلاك مملوكة ملكية جماعية (شيوعية). ولكن تحقيق هذه الشيوعية لا يمكن أن يتم دفعة واحدة بل يجب أن يمر بمرحلتين سواء من الناحية السياسية أو من الناحية الاقتصادية.

فن الناحية السياسية، يجب أن يكون الهدف قيام مجتمع لا حاجة به إلى وجود الدولة. فالدولة ليست سوى أداة منبعثة من العداء بين الطبقات، تعمل على تغليب طبقة على أخرى. ولذا فإنها تصبح عديمة الفائدة في اليوم الذي يصبح فيه المجتمع مجتمعاً شيوعياً لا طبق ولكن لا بد للوصول إلى هذا الطور من الديمقراطية العالمية من اجتياز مرحلة انتقالية هي مرحلة الدكتاتورية العالمية.

فالدكتاتورية العالمية (la dictature du prolétariat) ضرورية للقضاء على النظام الرأسمالي واستئصال جميع جذوره: الأداة السياسية البورجوازية، والطبقة البورجوازية، والأفكار البورجوازية التي

تتروسيا حيث استقبل استقبال الأبطال. ولم تستطع حكومة كرينسكي للوفقة أن تقضى على الفوضى السائدة، فقامت ثورة أخرى في أكتوبر رفعت السوفيت إلى الحكم. ونولى لينين قيادة الدولة بيد من حديد لتطهير البلاد من أعداء النظام الجديد وظل في الحكم حتى توفي سنة ١٩٢٤. وقد أصدر لينين عدة مؤلفات أهمها: الدولة والثورة، والاستعمار آخر مراحل الرأسمالية.

قد تكون منتشرة حتى بين صفوف العمال . وفي هذه الفترة تظل الدولة أداة طبقية ولكنها تكون في خدمة الطبقة العاملة . وهذه هي المرحلة التي لا تزال بها روسيا السوفيتية حتى اليوم .

أما الديمقراطية العاملة فإنه لا يمكن تحقيقها إلا بعد التطهير الكامل وزوال كل ما يمكن أن يخلق طبقات إجتماعية بحيث لا يبقى سوى كتلة متسقة من الأجراء . وعندئذ لا توجد حاجة إلى الزجر والاكراه لتجنب المنازعات التي لن يعود لها سبب ، ويمكن أن تختفي الدولة تدريجيا .

أما الناحية الاقتصادية ، فإن تطورا مشابها يمكن أن ينقل بالمجتمع من الرأسمالية إلى الشيوعية مارا بالاشتراكية .

فالاشتراكية مرحلة لازمة في التطور . وتعتبر أموال الانتاج (المواد الأولية والمصانع ووسائل النقل والأراضي) وحدها مملوكة ملكية جماعية خلال هذه المرحلة أما أموال الاستهلاك فتبقى قابلة للتملك ملكية خاصة ؛ وتقوم الدولة بتنظيم الانتاج ، وتحدد الأجور حسب العمل وليس حسب الحاجات . وهذا هو النظام الذي لا يزال قائما في روسيا السوفيتية .

ولكن تبقى الشيوعية الكاملة هي الهدف النهائي . فتصبح أموال

الاستهلاك مملوكة ملكية جماعية شأنها في ذلك شأن أموال الانتاج ، وبذا يزول كل أثر للملكية الفردية ؛ ويتم التوزيع حسب الحاجة بعد أن تكون الرغبات قد نظمت ، والنفوس والعقول هذبت خلال فترة الانتقال .

غير أن يلزم لنجاح هذا التطور السياسى والاقتصادى أن تنتشر الدكتاتورية العالمية على نطاق عالى . فمن المحال أن تعيش مبادئ متعارضة كالشيوعية والرأسمالية جنباً إلى جنب فى عالم واحد . ويخشى أن تقضى الدول الرأسمالية على الأمة البروليتارية التى تحيط بها من كل جانب إحاطة السوار بالمعصم . فلا بد إذن - فى اعتقادهم - من نشر الأفكار الشيوعية فى شتى أنحاء العالم إذا أريد لها البقاء على قيد الحياة .

٥٢ - الصراع بين ستالين وتروتسكى : غير أنه لم تسكد تنهى حياة لينين حتى دب الخلاف بين اثنين من أتباعه : ستالين (Staline) وتروتسكى (Trotsky) .

فقد وضع ستالين نصب عينيه نجاح التجربة الروسية وتدعيم بنيان النظام الجديد داخل روسيا على اعتبار أن هذا هو الأساس اللازم لانتصار الاشتراكية فى أنحاء العالمين . وبناء على ذلك لم يتردد ستالين فى التغاضى عن التطبيق الحرفى للتعالم النظرية مراعيًا وجهة نظره فى تدعيم الدولة الروسية السوفيتية ، مقتدياً فى ذلك بما سار عليه سلفه لينين عندما طبق نظام النيب (N. F. P. أى السياسة الاقتصادية الجديدة) بعد

نظام الحرب الشيوعية^(١). فوضع سياسة مشروعات الخمس سنوات، بل ووافق على تعاون الأحزاب الشيوعية مع الأحزاب البورجوازية في الخارج إذا تطلبت الظروف ذلك توصلًا إلى طردها من الحكم في الوقت المناسب والاستيلاء الكامل على دفة الأمور.

هذا هو الوضع الذي دافع عنه ستالين في كتابيه : «تعاليم لينين» و «الماركسية والمسألة الوطنية» ، والذي أقرته الهيئة العالمية الشيوعية المعروفة باسم «الدولية الثالثة»^(٢) ، والسكومفورم (Kominform) الذي يضم ممثلي الأحزاب الشيوعية في مختلف الدول.

أما ليون تروفسكي (١٨٧٩ - ١٩٤٠) ، فكان أكثر تشددًا . وهاجم «انتهازية» الزعماء الشيوعيين واعتبرهم خائنين للثورة . ووصفهم في كتابه «خيانة الثورة» (la révolution trahie) بأنهم

(١) راجع تفصيل ذلك في الفصل الخامس بالنظام الاشتراكي في الباب الثاني من هذا الكتاب .

(٢) نشأت «الدولية الأولى» (La Première Internationale) سنة ١٨٦٤ كحركة عمالية دولية تحت تأثير ماركس لاشعار العمال بضرورة العمل على تحرير أنفسهم وانقض عقددها سنة ١٨٧٢ عندما قامت الهيئات العمالية داخل كل دولة بمهمة الدفاع عن مصالح العمال في كل منها . أما الدولية الثانية فتأسست سنة ١٨٨٩ بباريس للكفاح في سبيل تحسين حال العمال ومنع الأحزاب الاشتراكية من الاشتراك في الحكومة ونشر السلام .

ولكن حدث أن اشتركت الأحزاب الاشتراكية في الحكم ، ثم قامت الحرب العالمية سنة ١٩١٤ ، فلم يصبح لوجودها معنى أما الدولية الثالثة فتأسست في موسكو تحت رعاية لينين للعمل بروح التعاليم الشيوعية .

راجع : Robert Kothén-Le socialisme, Louvain, 1947, p. 64-67.

قيصريون دكتاتوريون ، و نادى بضرورة استمرار الصراع الطبقي الثورى للتخلص من القادة السوفييت ، ونشر الثورة الاشتراكية فى العالم بأسره واعتبر نفسه أنه المخلص الوحيد لمبادئ ماركس وأسس «الدولية الرابعة» ، التى تضم مختلف الهيئات الشيوعية ذات النزعة الثورية العالمية .

المبحث الثالث

الاشتراكية الإصلاحية

رأى عدد من المفكرين أن الاشتراكية العلمية تتضمن الكثير من المبادئ المحققة لسعادة الجماهير غير أن منطقها وأسلوبها فى العمل لا يؤدىان إلى نتيجة عملية . فنادوا بفائدة التعاون مع المنظمات البرجوازية والرأسمالية القائمة ، ووجوب الاشتراك فى الحكومات التى تسكون فى ظل النظام الرأسمالى ، وضرورة الاعتماد على الأفراد فى إحداث الانقلاب المنشود ، والموافقة على كل إصلاح يقدم الطبقات الكادحة ولو خطوة إلى الأمام .

فالاشتراكية الإصلاحية le socialisme réformiste تستبعد مقدما فكرة الاعتماد على الانقلاب الحتمى الناشئ عن تطور الظروف الاقتصادية (le déterminisme économique) ، وترى التعويل على

جهود الأفراد كمعاونين إيجابيين في خلق المجتمع الاشتراكي .
 واعتبر الاشتراكيون الاصلاحيون أن كارل ماركس خلق في
 الخيال عندما اعتقد إعتقادا جازما في تغيير مفاجيء يقلب المجتمع من
 اليمين إلى اليسار دون تدرج على خطوات ، في حين أن أى نظام جديد
 لا يمكن أن يتقرر إلا تدريجيا .

فلا اشتراكيون الاصلاحيون يوفقون بين المبادئ المجردة
 للماركسية وبين الظروف الواقعية للزمان والمكان اللذين يوجدون فيها
 ومن هؤلاء برنستين Bernstein في ألمانيا ، وملييران Millerand في
 فرنسا ورجال الجمعية الفابية Fabian Society في إنجلترا الذين يقرون
 من الأساليب ويتبعون من السياسات مالا يتفق تماما وحرفية نظرية
 ماركس .

ولعل طبيعة الماركسية السكاملة باعتبارها نظرية مطلقة عنيفة هي
 السبب في عدم انتشارها في إنجلترا لتعارضها مع طبيعة الانجليز الهادئة
 النفسية . في حين أنه وجدت بها اتجاهات اشتراكية اصلاحية .

٦٠ - الجمعية الفابية : وقد تكونت الجمعية الفابية^(١) في الأصل

(١) نسبة إلى القائد الروماني «Fabius Cunctator» الذي عرف بأنه كان
 يضع خطه في قتاله مع هانيبال على الصبر مع انتظار الفرصة المناسبة لتسديد
 ضربه القاضية .

كناد على ثم تخصصت منذ سنة ١٨٨٤ في دراسة الاشتراكية وإعداد نظام للدعاية لها . وتهدف هذه الجمعية إلى العمل على نشر الاشتراكية في العالم عن طريق التدرج . وتعتبر الجمعية أن المهم في الاشتراكية ليس هو تحقيق برنامج محدد تحديدا دقيقا بقدر ما هو نشر الفكر الاشتراكي . فيجب غرس المبادئ الاشتراكية في النفوس قبل أن نحاول اخراجها إلى ميدان العمل . وتحقيقا لهذا الغرض تصدر الجمعية النشرات والكتب التي تعالج شتى الموضوعات الاقتصادية والاجتماعية .

ومن هؤلاء الفايين سيدنى وب Sidney Webb ، وبرناردشو B. Shaw ، وويلز H. G. Wells .

٦١ - حزب العمال البريطاني : وإذا كانت الجمعية الفابية لا تنضم إلا رجال الفكر ، وتعد بمثابة ناد للجدل النظري ، فإن نقابات العمال البريطانية (Trade-Unions) اتجهت اتجاها عمليا نحو تطبيق المبادئ الاشتراكية . فاشتركت سنة ١٨٧٤ لأول مرة في الانتخابات النيابية ، وبعثت بنائين إثنين إلى مجلس العموم ، فكانت نشأة حزب العمال (Labour Party) . ولا يلتزم حزب العمال البريطاني بالمبادئ الاشتراكية حرفيا ، ولكنه يعمل على تحقيق آمال الطبقات العالية مسترشداً بالمبادئ الاشتراكية . وقد بدأت حكومة العمال البريطانية الأخيرة حركة تأميم تدريجية لتحويل الملكية الخاصة للمشروعات

الصناعية والمالية الكبرى إلى ملكية جماعية . وبذا اتجهت بانجلترا نحو الاشتراكية بالتدريج وفي ظل المبادئ الديمقراطية .

٦٢ - الاتجاهات الحريّة للاشتراكية : ولم يقف تطور

الاشتراكية بعد ماركس عند حد عدم الاعتماد على الانقلاب الحتمي أو المطالبة بالاصلاحات التي تحسن من حال الطبقات الضعيفة اقتصاديا في ظل الرأسمالية . بل تضمن هذا التطور نواح أخرى :

(١) الدين والاشتراكية - قلنا إن الاشتراكية الماركسية نظرية مادية لا تعترف بالروح المجردة وتنسك الأدیان . ولم يتجه جميع الاشتراكيين بعد ماركس في نفس الاتجاه بل وجد من الاشتراكيين من قرن الاشتراكية بالروحانيات ، وجمع بين اشتراكية والدين (١) .

(٢) الوطنية الاشتراكية - تعتبر الاشتراكية الماركسية مذهبا عالميا لا يعترف بالقومية ، ويؤمن بأن الفكرة الطبقية لاتحدها الحدود

(١) انظر مؤلف الاشتراكي البلجيكي هنري دي مان (Henri de Man) :
«Au delà du Marxisme», «L'idée Socialiste».

وقد أخذ الحزب الاشتراكي المصري بهذا الاتجاه ، فجاء في برنامجه الرسمي :
« الإيمان بالله خالق هذا السكون وعبادته هما أساس المجتمع البشري ، وعبادة الله لا تتجلى في شيء قدر تجليها في خدمة الشعب في صدق وإخلاص كما دعت إلى ذلك الأديان السائوية » .

(٢) أنظر كتاب الاشتراكي الفرنسي ليون بلوم : «A. l'échelle humaine» .

ولا تخص أمة وحدها . ولكن وجد من الاشتراكيين من يؤمن بالوطنية إلى جانب إيمانه بالمبادئ الاشتراكية .

(٣) الحرية والاشتراكية - كان الكتاب الاشتراكيون (عدا البعض أمثال برودون) يؤيدون التوسع في وظيفة الدولة ، ويعتقدون أن وضع أدوات الإنتاج تحت تصرف الدولة يوضع حدا لاستغلال إحدى الطبقات لغيرها . غير أن التجربة الروسية لفقت نظر بعض المؤلفين الحداثيين إلى الخطر الذين يهدد الفرد من قيام نظام جماعي تشدد فيه قبضة الحكومة . ولذا فقد طالبوا بمراعاة التوفيق بين الحرية التي يجب أن تكفل للأفراد وبين المبادئ الاشتراكية .

الفصل الخامس

المذاهب الموقفة بين الاشتراكية والحرية

توجد بين الحرية والاشتراكية عدة مذاهب أخرى ، لا يمكن أن ندخلها في عداد مذاهب الحرية ، كما لا يمكن وصفها بالاشتراكية .
فهي تختلف عن المذهب الفردي الحر في أنها لا توافق على أن الحالة الاجتماعية الراهنة هي خير ما يمكن الوصول إليه ، وفي أنها لا تعتبر أن تدخل الحكومة في الشؤون الاجتماعية والاقتصادية مفسد للآثار الطيبة المترتبة على سريان القوانين الطبيعية . بل ترى على العكس من ذلك أن تدخل الدولة لازم لمصلحة المجموع .

كما تختلف هذه المذاهب عن الاشتراكية وإن اتفقت معها في ضرورة إصلاح حال المجتمع . فهي تبقى على نظام الملكية الفردية ✓ ونظام الإنتاج الرأسمالي في صورته القائمة .

ويمكن تقسيم هذه المذاهب الموقفة بين الحرية والاشتراكية إلى أربعة أقسام تبعاً للغرض الذي تهدف إليه :

✓ (١) مذهب التدخل الوطني l'interventionnisme national

✓ (٢) ، ، الاجتماعي social

(٣) مذهب التدخل الاقتصادي . l'interventionnisme économique .

(٤) مذهب التدخل النقابي professionnelle »

المبحث الأول

مذهب التدخل الوطني

٦٣ - فريدريك ليست : مؤسس هذا المذهب أستاذ ألماني
 اسمه فريدريك ليست Frédéric List ^(١) (١٧٨٩ - ١٨٤٦) . وقد
 نشر آراؤه في كتاب ظهر بالألمانية في عام ١٨٤١ تحت اسم « النظام
 القومي للإقتصاد السياسي » ، مناديا بتدخل الدولة لحماية الإنتاج
 الوطني . فهو يرى أن من واجب الدولة أن تتدخل لحماية الصناعة
 الوطنية الناشئة والتي لا تقوى على تحمل المنافسة الأجنبية بوضع
 العقبات الجمركية في سبيل الواردات الأجنبية .

ويرى فريدريك ليست أن كل أمة تمر بخمسة أدوار في حياتها

(١) كانت ألمانيا في ذلك الحين مجزأة إلى عدة ولايات مستقلة تقوم بينها الحواجز
 الجمركية . وفي سنة ١٨١٩ تألفت بفرانكفورت جمعية من التجار والصناع الألمان
 تحت تأثير فريدريك ليست الأستاذ بجامعة توبنجن « Thübingen » ، للنهوض بالألمانيا
 اقتصاديا عن طريق تحقيق الوحدة الألمانية . وقد نجح في تكوين الاتحاد الجمركي
 المعروف باسم الزلفرين Zollverein بين جميع الولايات الألمانية . وعندئذ نارت
 مشكلة تنظيم علاقة هذا الاتحاد مع الخارج . وفي هذه الظروف ظهر كتاب « النظام
 القومي للإقتصاد السياسي » لمؤلفه فريدريك ليست .

الاقتصادية : فتبدأ بدور الوحشية حيث يعيش الناس من الصيد وجمع الثمار التي تقدمها الطبيعة، وتمر بعدئذ بدور الرعي، ثم بالدور الزراعي، فالدور الزراعي - الصناعي، وأخيراً الدور الزراعي - الصناعي - التجاري . ومتى وصلت الدولة إلى هذه المرحلة تعتبر أمة عادية إذ يصبح إقتصادها متنوعاً أى أن كل فرع من فروعها يدعم الفروع الأخرى بحيث تكون مجموعاً متكاملًا . فيجب على كل أمة لم تصل بعد إلى هذه المرحلة أن تعمل جاهدة للوصول إليها . وكان لست متأثراً بحالة وطنه ألمانيا في ذلك الحين إذ كانت أمة زراعية ولم تكن قد أصبحت صناعية بعد .

وقد أبرزت مزايًا تصنيع الأمم الزراعية مقررًا أنه كلما تزايد عدد السكان قل نصيب كل أسرة من الأراضي الزراعية إلى أن يصل إلى حد يهبط بمستوى معيشة أفراد الشعب هبوطاً مزمياً، ولا خلاص من هذه النتيجة إلا بالاتجاه نحو الصناعة . وأضاف إلى ذلك أن تجمع العمال في المصنع يرفع من المستوى الأدبي والثقافي للجماهير .

غير أن الانتقال من الدور الزراعي إلى الدور الزراعي - الصناعي يستلزم الأخذ بنظام لحماية الصناعة الناشئة من جانب الدولة إذ لا يمكن أن تؤدي التجارة الحرة مع الدول الصناعية المتقدمة إلا إلى الوقوع تحت وصايتها والبقاء في حالة البؤس والركود . ونعني على

المذهب التقليدى أنه لم يراع التباين الموجود بين الدول من حيث قوتها الانتاجية وامتعادها الطبيعى والفنى ، الأمر الذى لا يمكن معه تطبيق سياسة موحدة فيها جميعاً .

وتختلف الحماية التى يطالب بها لست عن الحماية التى كان يطالب بها التجاريون وعن الحماية فى الوقت الحاضر نظراً لأنها مؤقتة وقاصرة على الصناعة . إذ كان من رأيه ألا تدوم الحماية إلا الزمن اللازم لنشوء الصناعات الجديدة ، وأن يزول متى بلغت هذه الصناعات أشدها . كما كان يعتقد أن الزراعة ليست بحاجة إلى الحماية لأن رقى الصناعة يساعد على تصريف المنتجات الزراعية ورخاء الزراع . وكان لست متأثراً فى ذلك أيضاً بحالة ألمانيا فى ذلك الحين إذ كانت المنافسة الاجنبية وبخاصة منافسة البضائع الإنجليزية على أشدها ، وكانت المصانع الألمانية لا تقوى على مقاومتها .

ولا زالت آراء لست محل التقدير حتى الوقت الحاضر ولكن الدول تبعد شيئاً فشيئاً عن فكرة الحماية المؤقتة والجزئية ، وتتجه بصفة عامة نحو القومية الاقتصادية التى كثيراً ما تنهى الى الرغبة فى تحقيق الاكتفاء الذاتى (١) .

(١) يقصد بالإكتفاء الذاتى (autarcie أو self-sufficiency) أن تكون كل دولة نفسها بنفسها ، فتقوم بإنتاج كل ما تستطيع إنتاجه حتى تصبح فى غنى عن غيرها من الدول ، وتتخذ من الحماية التجارية أداة لتحقيق استقلالها الاقتصادى .

المبحث الثاني

مذهب التدخل الاجتماعي

٦٤ - سيسموندى: من أهم أصحاب مذاهب التدخل الاجتماعي سيسموندى Sismondi (١٧٧٣ - ١٨٤٢) إذ جاهر بمحاربة نظام المنافسة الحرة الذى يدفع بالمنتجين - رغبة منهم فى تخفيض نفقة الإنتاج - إلى انقاص أجور العمال وتشغيل الأيدي الرخيصة من نساء وأحداث. ويرى سيسموندى ألا إنسجام أو توافق بين المصالح الخاصة والمصالح العامة ، وأن مركز العامل ضعيف أمام رب العمل ، ومن ثم فإن القوانين المتنازعتين غير متكافئتين . لكنه لا ينكر حق رب العمل فى الربح وإنما يطلب تدخل الدولة لحماية الضعيف من القوي ، وذلك مع احترامه لمبدأ الملكية الفردية ونظام الميراث .

ويعتبر سيسموندى أول من قال بضرورة سن التشريعات العالية لتحديد ساعات العمل وتنظيم الأجور ، وتقرير الراحة الأسبوعية ، وإلزام أصحاب الأعمال بإعانة العمال فى حالات المرض والعجز والشيخوخة والبطالة . وتعتبر آراؤه أساس فكرة التأمين الاجتماعي .

٦٥ - مذهب التضامن : يعتبر مذهب التضامن (solidarisme) من مذاهب التدخل الاجتماعي . وقد نشأ هذا المذهب فى فرنسا وحمل

لواءه ليون بورجوا Léon Bourgeois . وأساس هذا المذهب أن كل جيل مدين لسابقه وكل فرد مدين في حياته لباقي الأفراد . فيجب على الغني أن يساعد الفقير وفاء لهذا الدين . ويجب أن تتدخل الدولة لتحول هذا التضامن الواقعي الى تضامن قانوني بأن تفرض مثلاً ضرائب مرتفعة وقصاعدية على الاغنياء (أى تزداد نسبتها كلما ازدادت الثروة) وتستعمل حصيلة هذه الضرائب في تخفيف ويلات الفقراء ، وإيجاد أعمال لهم ، وتأمينهم ضد المخاطر التي يتعرضون لها^(١) .

ويقرب مبدأ التعاون (coopération) من مذهب التضامن . ف شعار التعاون : الفرد للجماعة ، والجماعة للفرد . غير أن هناك فارقا بين المذهبين . فبينما يكون التعاون بإشتراك الافراد من تلقاء أنفسهم في جمعيات بقصد إلغاء الوسيط ، يلجأ مذهب التضامن الى الدولة لتحقيق برناجه .

(١) وهذا المبدأ يتفق مع مبادئ الشريعة الاسلامية ، فقد فرضت الزكاة على الأغنياء لمصلحة الفقراء ، وجاء في القرآن : « والذين في أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم » .

المبحث الثالث

مذهب التدخل الاقتصادى

٦٦- اشتراكية الدولة : المقصود بالتدخل الاقتصادى هو تدخل الدولة فى الانتاج وأهم مذهب من مذاهب التدخل الاقتصادى هو مذهب اشتراكية الدولة Socialisme d'Etat.

وتتفق اشتراكية الدولة مع الاشتراكية بالمعنى الحقيقى فى أنها تطالب بتدخل الدولة فى الشؤون الاقتصادية ، وأنها ترى أن النظام الاجتماعى الحالى معيب . غير أنها تختلف عنها فى أنها تبقى على نظام المنافسة الحرة مع اعتقادها بضرورة التعديل فيه منعاً لمساوئه بأن تتدخل الدولة مثلاً فى تنظيم العلاقة بين العمال وأرباب الاعمال ، وهو ما يميزها عن المذهب الحر .

وهذا المذهب متبع الآن فى كثير من الدول إذ تتولى الدول والبلديات الكثير من المشروعات العامة ، وتتولى الرقابة على بعض المشروعات الخاصة ، وتوجه الكثير من المسائل الاقتصادية بمختلف الطرق .

ويطلق على النظام الاقتصادى الخاضع لتدخل الدولة اسم الاقتصاد الموجه أو المدار Economie dirigée أو dirigisme .
تتميز آله عن الاقتصاد الحر أو المرسل Economie libre .

ويختلف هذا الاقتصاد الموجه عن الاقتصاد المصمم أو المرسوم

Economie planifiée الذى تأخذ به الدول الاشتراكية . إذ أن الاقتصاد الموجه لا يشمل مختلف نواحي الحياة الاقتصادية بل يقتصر على بعض جوانب منها فى حين أن الاقتصاد المصمم يقوم على برنامج موضوع مقدما لتنظيم كافة نواحي النشاط الاقتصادى كمشروعات الخمس سنوات الروسية التى سنتكلم عنها عند الكلام عن النظام الاشتراكى .

المبحث الرابع

مذهب التدخل النقابى

٦٧ - الفاشية : يقصد بمذهب التدخل النقابى تدخل الدولة فى سائر نواحي النشاط الاجتماعى عن طريق النقابات مع الابقام على الملكية الفردية أو بعبارة أخرى المذهب الفاشى أو الفاشى (le facisme) ^(١) الذى يرجع ظهوره إلى الزعيم الايطالى موسوليني. ^(٢)

(١) كلمة Facisme مشتقة من Facio أو Fascaeو ومعناها العصبية أو الخزيمة وهو شعار للحركة يرمز إلى الاتحاد .

(٢) نشأ موسوليني اشتراكيا من أنصار العمل المباشر وعدوا للبرلمانية والملكية . فبدأ حملته منذ سنة ١٩١٤ كجمهورى متطرف وانشق على الحزب الاشتراكى الايطالى سنة ١٩١٥ مكونا الحزب الفاشى الثورى الذى انضمته اليه كل العناصر الثورية المنشقة على الاشتراكية ، من أنصار جورج سوريل (Sorel) الذى ينسأدى بنشر النقاية والاعتماد عليها فى قلب النظام القائم بالقوة . وتحول موسوليني بعد الحرب العالمية الأولى عن موقفه الثورى قليلا ، ونظم حزبه من جديد سنة ١٩١٩ . وابتدأ نضاله السياسى مع الحكومات الايطالية المتوالية وانتعزأخيرا فرصة الفوضى السائدة فزحف على روما مع أنصاره من ذوى القمصان السوداء ، فدخلها فى ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٢٢ واستولى على الحكم ، واستمر قابضا على أزمة الأمور فى إيطاليا حتى منبت بلاده بالهزيمة فى الحرب العالمية الثانية ولقى مصرعه سنة ١٩٤٥ .

وتشابه الفاشية الاشتراكية من حيث الاعتراض على نظام الحرية الاقتصادية والرغبة في تنظيم الانتاج، ولكنهما يختلفان في الأسلوب المؤدى إلى هذه النتيجة. فترى الاشتراكية إلى إلغاء الملكية الفردية لأموال الانتاج واستيلاء الدولة عليها، في حين أن الفاشية ترى إلى تنظيم الانتاج عن طريق التوجيه وإقامة دكتاتورية أساسها التعاون النقابي دون إلغاء للمجهود الفردى أو الملكية الخاصة.

ولا تعتقد الفاشية في مادية تاريخية تسير الناس، ولا بكفاح مستمر بين الطبقات بل تعمل على إزالة ما بين الطبقات من خلاف وبغضاء في ظل الملكية الفردية.

والفاشية تدين بالقومية المتعصبة على عكس الاشتراكية التي تنظر إلى مصلحة الطبقة الكادحة في كافة أنحاء العالم.

وتتميز الفاشية بفكرة الدولة النقيابية. فيعتبر النظام النقابي في مقدمة قواعدها الأساسية، وتشكل النقابات في مختلف نواحي النشاط الاقتصادى، وتحل حقوق النقابات محل حقوق الأفراد، ويصبح البرلمان هيئة ممثلة لمختلف النقابات.

ويختلف نظام النقابات العمالية (Syndicalisme) عن نظام النقابات الفاشية (corporatisme) في أن النقابات الأولى لا تضم سوى العمال وتولى إذكاء الكفاح بين الطبقات في حين أن النقابات الفاشية تضم العمال وأرباب الأعمال وتقوم على أساس التعاون بينهم تحت سيطرة الدولة^(١).

(١) غير أنه ليس لها حق احتكار المهنة كما كان الحال في نظام الطوائف المهنية في القرون الوسطى.

الباب الثاني النظم الاقتصادية

(١) وتتميز بين النظم الاقتصادية تبعاً لطيف النشاط الاقتصادي -
ذكرنا في الباب الأول عند دراسة المذاهب الاقتصادية أن الأستاذ
الألماني فون دير لمب استأثر إلى أن الحياة الاقتصادية تمر بعدة أحوال
بعد كل دور منها نظاماً اقتصادياً : دور الرعشية ، ثم دور الرعي ،
ثم الدور الزراعي ، ثم الدور الصناعي ، وأخيراً الدور
الصناعي - التجاري . تقسم بذلك النظم الاقتصادية إلى
خمسة أنظمة تبعاً لنشاط الاقتصاد السائد في المجتمع .

وتشابه القاشية الاشتراكية من حيث الاعتراف من قبل نظام الحرية الاقتصادية والرفعة في تنظيم الإنتاج، ولكنهما يختلفان في الأسلوب المؤدى إلى هذه النتيجة. فمن الاشتراكية إلى إلغاء الملكية الفردية لأمر الالاتج واستقلال الدولة لطبيها، في حين أن القاشية ترمي إلى تنظيم الإنتاج عن طريق الترجية وإقامة دكتاتورية أساسها التعاون النقابي قوية إلغاء التجرد الفردي أو الملكية الخاصة.

ولا تعتمد القاشية في ماديتها تاريخية تسمير الناس. ولا بكفاح مستمر بين الطبقات بل تعمل على إزالة ما بين الطبقات من خلاف وتقساء في ظل الملكية الفردية.

والقاشية تدرك بأن الاشتراكية التي تنظر

إلى مصلحة الطبقة الكادسية في كافة أنحاء البلاد وتسمى القاشية **قوة لمعتقة** **التي نحننا** في

مقدمة قواعدها الأساسية وتتشكل النقابات في مختلف نواحي النشاط الاقتصادي، وتحمل حقوق النقابات على حقوق الأفراد، ويصبح البرلمان حيث تملك مختلف النقابات.

ويختلف نظام النقابات العالي (Syndicalisme) عن نظام النقابات القاشية (corporatism) في أن النقابات الأولى لا تضم سوى العمال وتشترط كذا الكفاح بين الطبقات في حين أن النقابات القاشية تضم العمال وأرباب الأعمال وتقوم على أساس التعاون بينهم تحت سيطرة الدولة (١).

(١) غير أنه ليس بدون احتكاك بين كلاً من الحال في نظام العمال القاشية في القرون الوسطى.

تمهيد

٦٨ - اختلف الآراء حول المقصود بالنظام الاقتصادي :

اختلف الاقتصاديون في تحديد المقصود بالنظام الاقتصادي «système économique» . واتخذوا أسساً متباينة للتفرقة بين النظم الاقتصادية :
 فبينما نظر البعض إلى طبيعة النشاط الاقتصادي السائد ، اهتم البعض الآخر بدائرة إتساع هذا النشاط ، في حين أن فريقاً ثالثاً عنى بالأداة المستعملة في المبادلة ، وجعل فريق رابع الأوضاع الخاصة بالانتاج والتوزيع نصب عينيه .

(١) التمييز بين النظم الاقتصادية تبعاً لطبيعة النشاط الاقتصادي -

ذكرنا في الباب الأول عند دراسة المذاهب الاقتصادية أن الأستاذ الألماني فريدريك لست أشار إلى أن الحياة الاقتصادية تمر بعدة أدوار يعد كل دور منها نظاماً اقتصادياً : دور الوحشية ، ثم دور الرعي ، ثم الدور الزراعي ، ثم الدور الزراعي الصناعي ، وأخيراً الدور الزراعي - الصناعي - التجاري . فقسم بذلك النظم الاقتصادية إلى خمسة أنظمة تبعاً للنشاط الاقتصادي السائد في المجتمع .

(٢) التمييز بين النظم الاقتصادية تبعاً لواسطة التبادل -
 قرر هيلد براند (Hildebrand) أن الحياة الاقتصادية تمر بعدة أطوار
 اقتصادية متتالية تبعاً للأداة الوسيطة في التبادل . فهناك نظام الاقتصاد
 العيني (économie en nature) ، ونظام الاقتصاد النقدي ، ونظام
 الاقتصاد الائتماني .

ففي نظام الاقتصاد العيني ، يسهل الفرد حاجاته بعمله الفردي أو
 بالالتجاء إلى المقايضة (troc) أى مبادلة سلعة بسلعة أخرى .
 بينما يتميز نظام الاقتصاد النقدي ، بظهور النقود كأداة وسيطة
 في المبادلة . كما يتميز نظام الاقتصاد الائتماني (économie de crédit)
 باستخدام سندات وعمليات الائتمان .

(٣) التمييز بين النظم الاقتصادية تبعاً لاتساع نطاق النشاط
 الاقتصادي - ميز العلامة الألمانية بوخر Bücher بين عدة أنظمة
 اقتصادية تبعاً لاتساع دائرة النشاط الاقتصادي أو تطور الجماعة
 الاقتصادية : الاقتصادي العائلي ، والاقتصادي المدني (نسبة إلى المدينة) ،
 والاقتصاد القومي ^(١) . وهو تقسيم ذو قيمة تاريخية ملموسة .

K. Bücher - Etudes d'histoire et d'économie politique—traduc. (١)
 tion française, 1901.

ويقصد بالاققتصاد العائلي (Economie familiale ou domestique) ذلك النظام الذى كان النشاط الاقتصادى فيه لا يتعدى حدود الأسرة أو القبيلة. وكان هذا النظام سائدا فى القديم عندما كانت الحاجات ضئيلة محدودة النطاق. فكانت كل عائلة تكون وحدة اقتصادية قائمة بذاتها، تشبع حاجاتها بنفسها مستقلة بذلك عن غيرها. وعندما اتصلت الأسر والقبائل ببعضها عن طريق المبادلة، ووجدت الأسواق فى المدن، وأصبحت كل مدينة تتصل بماحورها من القرى، وجد الاقتصاد المدنى (Economie urbaine) فلم يصبح قوام الجماعة الاقتصادية القرابة والمصاهرة، بل أصبح قوامها الإقامة والسكن فى حدود مدينة معينة.

غير أنه لم تكن هناك صلات تستحق الذكر بين المدن بعضها وبعض بل كانت تقوم الحواجز الجمرية حائلا بينها. ولما جاء عهد القوميات، وتوحدت المدن، وكونت الدول الحديثة، انتقل العالم إلى نظام الاقتصاد القومى (Economie nationale).

فأصبحت كل دولة عبارة عن وحدة اقتصادية لها ظروفها وأحوالها الخاصة من حيث الموارد الطبيعية، والموقع الجغرافى، والمناخ، وعدد السكان.

ولا يعنى ذلك اشتراط وجود تشابه كامل بين مختلف أجزاء

هذه الوحدة الاقتصادية الكبرى . بل كثيراً ما تنقسم هذه الوحدة الكبرى إلى يثات مختلفة صغيرة تبعاً لاختلاف المناطق من زراعية وصناعية في داخل الدولة الواحدة . ولكن تربط هذه المناطق جميعاً فيما بينها بوحدة اللغة والنظم وعدم وجود عوائق في سبيل إنتقال الأشخاص ورؤوس الأموال من جهة إلى أخرى في داخل الدولة التي تكون وحدة اقتصادية واحدة .

وقد صاحب الانتقال من طور الاقتصاد المادي إلى طور الاقتصاد القوي إلغاء العوائق الجركية القائمة بين المدن ثم بين أقاليم الدولة الواحدة ، وتعميد الطرق وتيسير سبل المواصلات ، وتنظيم البوليس والإدارة العامة جلباً للطمانينة ، وتوحيد العملة في سائر أنحاء الدولة بعد أن كان لكل مدينة أو إقليم نقد خاص .

كما تطورت الأسواق في هذا الدور إذ لم يصبح السوق محلياً خاصاً بإقليم معين بل قومياً يمتد نشاطه إلى كافة أنحاء الدولة ، وذلك مع قيام أسواق محلية صغيرة في المدن والقرى لسد الحاجات البسيطة لقاطنيها .

غير أن قيام الثورة الصناعية ، وتعدد الحاجات ، وتحسن طرق المواصلات أدى إلى خلق نظام جديد من حيث إتساع دائرة النشاط الاقتصادي ، لم يقل به بوخر ألا وهو نظام الاقتصاد الدولي

(Economie internationale) ^(١) فلم تعد الأسواق قومية بحجة قاصرة على دولة واحدة بل غدت دولية مرتبطة بعضها ببعض ، كما أصبحت أثمان السلع الهامة موحدة في الأسواق العالمية .

وبالرغم من هذه الأهمية التاريخية للتقسيم الذى أتى به بوخر ، فإنه يؤخذ عليه قيامه على اعتبار واحد وهو نطاق النشاط الاقتصادى دون أن يقيم وزنا لأشكال الإنتاج وصور التوزيع .

(٤) التمييز بين النظم الاقتصادية فيما الصور الإنتاج والتوزيع - إتجه المؤرخون والاقتصاديون الحديثون إلى التمييز بين النظم الاقتصادية على أساس الشكل الذى يتخذه الإنتاج والصورة التى يتم عليها توزيع الدخل القومى أى شكل النشاط وطبيعة الأوضاع التى يتم بمقتضاها تحويل الأموال لجعلها أكثر صلاحية لأشباع الحاجات ، وكيفية توزيع الناتج الاجتماعى على الأطراف المساهمة فى إنتاجه .

فيجب إذن - تطبيقاً لهذا الرأى - أن نتساءل عما إذا كانت أموال الإنتاج وقوى العمل موجودة تحت تصرف شخص واحد

(١) أتم الاقتصادى الألمانى Schmoller التقسيم الذى قال به بوخر بإضافة دور الاقتصاد الدولى .

أو أشخاص ينتمون إلى فئة واحدة أم تحت تصرف أشخاص مختلفين ينتمون إلى فئات متباينة من الفئات المشتركة في الانتاج .

ويفرقون على هذا الأساس بين ثلاثة أنظمة : نظام الاقتصاد المغلق ، ونظام الاقتصاد الحرقي ، ونظام الاقتصاد الرأسمالي .

على أنه يلاحظ لأول وهلة أنه لا خلاف من هذه الناحية بين النظامين الأول والثاني . ففي الاقتصاد المغلق كما في الاقتصاد الحرقي ، نجد أن أموال الانتاج وقوى العمل تحت تصرف نفس الشخص : السيد الاقطاعي في إحداهما ، ورب الحرفة المستقل في الآخر . فلا بد إذن من اتمام هذا التمييز القائم على عناصر اقتصادية بعناصر أخرى فنية وسياسية واجتماعية .

٦٩ - عناصر النظام الاقتصادي : فالنظام الاقتصادي عبارة عن مجموعة الأوضاع الخاصة بالنشاط الاقتصادي التي تسود في وقت ومكان معينين . وهذه الأوضاع تتألف من ثلاثة عناصر (١) :

(١) غرض يستهدفه النشاط الاقتصادي - ويتجلى هذا الهدف

في الدوافع المسيطرة على القائمين بالإنتاج. فقد يكون الدافع هو السعي المباشر لاشباع الحاجات بطريقة أفضل ؛ وقد يكون الدافع هو البحث عن أكبر ربح أو كسب نقدي ممكن .

(٣) فن يستعان به في تحقيق هذا الهدف - ويقصد بذلك مجموعة الطرق والأساليب الخاصة بالتحويل المادى للأموال . وتختلف هذه الطرق من نظام إلى نظام .

فقد يكون هذا الفن راكداً أو متطوراً مع اختلاف في درجات هذا الركود أو ذلك التطور . وقد يعتمد نظام اقتصادى معين على استخدام الآلات البدوية في حين أن نظاماً اقتصادياً آخر يستعين بالآلات الميكانيكية . كما يتضمن الفن مبلغ ما وصل إليه تقسيم العمل ؛ فأحياناً يقف تقسيم العمل عند حد التقسيم المهنى ، وأحياناً يصل إلى حد تقسيم العمل الواحد إلى عدة عمليات فنية صغيرة .

(٢) تنظيم سياسى واجتماعى يهيء الجو لازم لتحقيق الهدف المقصود بواسطة الأساليب الفنية الموجودة - فالملكية مثلاً إما أن تكون خاصة أو جماعية أو عامة . والمبادلات إما أن تكون حرة وتأخذ شكلاً اتفاقياً أو تكون مبادلات مفروضة بمعرفة السلطة العامة .

٧- أنواع النظم الاقتصادية : على أننا في تحديد النظم

الاقتصادية على ضوء هذه العناصر التي تقوم عليها، لن نستطيع أن نرجع إلى بدء الخليقة حتى لا تقع فيما وقع فيه بعض المؤلفين من أخطاء نظراً لعدم وجود الوثائق التاريخية الثابتة التي تعصم الباحث من الزلل .

فقد حاول بوخر أن يصف الحياة الاقتصادية للشعوب الفطرية (Naturvoelker) ، فذكر من أحوالها ما يناقض ما وصل إليه علم الأجناس (éthnographie) .

إذ صور بوخر النشاط الاقتصادي الفطري في صورة البحث الفردي عن الغذاء ، مستنداً إلى الأناية المتأصلة في النفوس . فالإنسان الفطري - في رأيه - كان يبحث بنفسه عن المواد الغذائية ، ويأكلها وحده : في حين أن أبحاث علم الأجناس تقرر أن الشعوب الفطرية لم تعرف مطلقاً الاستهلاك الفردي وإنما كان الاستهلاك فيها يأخذ صبغةً عائلية . كما كان يقدم الكثيرون مساعدات غذائية إلى المسنين والنساء والأطفال .

كما خالف بوخر غيره من علماء الاجتماع في إعتقاده بأن نظام الملكية الفردية هو الذي كان سائداً في المجتمعات الفطرية . وقد أثبتت دراسات علم الأجناس أن الجماعة الفطرية لم تعرف نظاماً واحداً للملكية بل وجدت بها عدة أنظمة جنباً إلى جنب : فكان يوجد نظام للملكية يتضمن مجموعة من الحقوق تقترب من الملكية الشائعة أو الجماعية ، ونظام للملكية الفردية ، ونظام للملكية العائلية .

ووصف بوخر الإنسان الفطرى بأنه لا يحسب حساب المستقبل فلا يدخر من يومه لغده . فى حين أن علماء الأجناس توصلوا إلى أن جميع الجماعات الفطرية كانت تحتفظ بكميات من الأسلحة ، وبعضها كان يحتفظ ببعض المواد الاستهلاكية مما يهدم ماذهب إليه الاقتصادى التاريخى الألمانى .

فلترك إذن لعلم الأجناس مهمة البحث والتنقيب للوصول الى حقيقة ما كانت عليه الحياة الاقتصادية للشعوب الفطرية والذى يجب عدم الخلط بينها وبين الشعوب المتطورة . ولنقتصر على الكلام على النظم الاقتصادية فى المجتمعات التى نملك عنها وثائق تاريخية ثابتة .

وقد نوال على هذه المجتمعات أربعة أنظمة اقتصادية تتباين من حيث العناصر التى تقوم عليها :

(١) النظام الاقتصادى المغلق .

(٢) النظام الاقتصادى الحرفى .

(٣) النظام الرأسمالى .

(٤) النظام الاشتراكى .

الفصل الأول

النظام الاقتصادي المغلق

وجد نظام الاقتصاد المغلق (le système de l'économie fermée) في عهد الجماعات الأولى ، واستمر في العصر القديم حتى أوائل القرون الوسطى .

ويتميز هذا النظام كما يدل عليه اسمه بانطوائه على نفسه أو عدم اتصاله بغيره .

وقد إتصف هذا النظام في العصور القديمة بخصائص معينة سواء من ناحية الإنتاج أو المبادلة أو التوزيع ، أو من حيث الغرض الذي يستهدفه ، أو الفن الذي يعتمد عليه .

على أنه قبل أن نتناول هذه الخصائص بالدراسة يجدر بنا أن نشير إلى أن الاقتصاد المغلق لم يأخذ صورة واحدة بل تعددت صورته ، ولا زالت آثاره باقية حتى الوقت الحاضر .

وسنتكلم فيما يلي عن صور النظام الاقتصادي المغلق ، ثم عن الإنتاج والتوزيع في ظل هذا النظام ، وأخيراً عن هدفه ووسائله .

المبحث الأول

صورة النظام الاقتصادي المغلق

يأخذ النظام الاقتصادي المغلق صوراً متعددة : فقد يكون الاقتصاد قاصراً على عائلة واحدة (économie familiale fermée) أو قبيلة معينة (économie de tribu)، وقد يكون مغلقاً في حدود مزرعة (économie domaniale fermée) أو في حدود قرية من القرى (économie de village fermée).

٧١ - الاقتصاد العائلي المغلق : كان الاقتصاد عائلياً في عهد البشرية الأولى إذ كانت الحاجات ضئيلة محدودة النطاق . وكانت العائلة تؤلف وحدة اقتصادية قائمة بذاتها ، تشبع حاجاتها بنفسها مستقلة بذلك عن غيرها .

وكانت العائلة لا تقتصر على الزوج والزوجة والأبناء الغير المتزوجين ، كما قد يتبادر إلى الأذهان نظراً للأوضاع العائلية الحالية بل كانت تشمل جميع الأشخاص المنحدرين من أصل مشترك ، كما كانت تضم أحياناً أرقاء يتفاوتون كثرة أو قلة حسب المناطق والعهود . ورغم هذا النطاق العائلي الضيق ، كان يوجد نوع من التخصص

في الأعمال تبعاً للأعمار أو القوى الجسمية أو الاستعداد أو الجنس .
 وكان الواجب العائلي وعلاقة القرابة ومصصلحة الجماعة تغلب على
 المصلحة الخاصة للفرد . فكان رئيس العائلة هو صاحب الأمر المطلق
 في تقسيم الأعمال وتوزيع الحاصلات بين أفراد الجماعة بغير معقب .
 وكثيراً ما تكون قراراته بعيدة كل البعد عما توحيه المصلحة الشخصية
 للفرد أو ما كانت تؤدي إليه البواعث الاقتصادية لو تركت
 تفعل فعلها .

ونظراً للاستقلال الاقتصادي للعائلات ، لم يكن للمبادلة والتجارة
 — بطبيعة الحال — شأن في ذلك النظام . وكانت العلاقة بين العائلة
 الواحدة أو العشيرة الواحدة وغيرها من العائلات أو العشائر علاقة
 قوة ونزال ، وليست علاقة مبادلة واقتصاد . غير أنه ظهر تدريجياً
 نوع من تبادل الثروات بين أفراد العشيرة الواحدة أو بين عشيرة
 وأخرى ، وكان يحاط هذا التبادل بالطقوس الخرافية أو الأوضاع
 الشكلية .

فما يؤثر عن هذا العهد عادة تبادل الهدايا . فكان الشخص يقدم
 هدية إلى آخر دون أن يطلب منه مقابلاً وغالباً ما يكون ذلك بمناسبة
 عيد من الأعياد . وكان العرف يلزم المهدي إليه بقبولها وبأن يقدم
 إلى المهدي بدوره هدية تكون على الأقل مساوية لهديته في القيمة .

ولم تكن هذه الهدايا من المواد التي تسد الحاجات الضرورية للإنسان وإنما يغلب أن تكون من الأشياء الثمينة التي ترمز إلى القوة والسلطان أو التي ينظر إليها باعتبارها ذات قيمة دنيوية ، ولذا فلم يكن تبادل هذه الهدايا تجارة وتبادلا بالمعنى الاقتصادي . غير أن هذه العادة لم تكن عديمة الأثر من الناحية الاقتصادية إذ أنها حملت الأفراد على الاعتقاد على تقدير قيم الأشياء .

ووجد أيضا في الجماعات الأولى في آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط نوع من التجارة يمكن تسميتها بالتجارة الصامتة . تجرى على الحدود التي تفصل بين القبائل المتعادية والتي بدأت ترتبط بروابط اقتصادية . فكان يحمل أحد أفراد القبيلة (١) السلعة التي يريد التخلي عنها إلى منطقة الحدود حيث يضعها وينصرف . ثم يأتي إلى هذه المنطقة أحد أفراد القبيلة (ب) للمعاينة السلعة المعروضة ويضع إلى جانبها السلعة التي يرضى أن يعطيها في مقابلها وينصرف إلى حال سبيله . وعندئذ يعود عضو قبيلة (١) فإذا راقى في عينه السلعة المعروضة عليه أخذها في مقابل سلعته . وإلا فإنه يسترد بضاعته التي كان يعرضها أو يترك الاثنين دلالة على أنه يطمع في مقابل أكبر قيمة من المقابل المعروض عليه .

ويلاحظ أن هذه الاجراءات الطويلة المعقدة تشف عن حقيقة

العلاقة بين أفراد القبائل المختلفة : فهي تتطلب قدراً معيناً من الثقة المتبادلة إذ أن أصحاب السلع الراغبين في المبادلة يتخلون عن حيازتها مؤقتاً موقنين بأن الطرف الآخر لن يستولى عليها بغير مقابل . إلا أن هذه الثقة محدودة وضعيفة مما جعل الطرفين يفضلان تجنب المواجهة خوفاً من حصول إحتكاك بينهما يشعل نار الحرب والقتال بينهم من جديد .

٧٢ - الاقتصاد المغلق في مزرعة أوقرية : أما الاقتصاد المغلق في نطاق المزرعة أو القرية . فيقصد به حالة المالك المستقل الذي يعيش في مزرعته مستقلاً عن غيره من الملاك ، يشبع حاجاته وحاجات من حوله داخل حدود مزرعته دون أن يتصل بغيره .

كما يقصد به الحالة التي كانت تسود أوروبا في عهد النظام الإقطاعي حيث كان يقوم السيد الإقطاعي باستغلال أرضه بمعاونة خدمه والملاحقين بأرضه معتمداً على إنتاجهم في إشباع حاجاتهم وسد رمقهم . وكانت المزرعة أو الإقطاعية تكون وحدة اقتصادية مستقلة تكفي حاجات قاطنيها في داخل حدودها دون أن تعتمد على غيرها :

٧٣ - الاقتصاد المغلق في الوقت الحاضر : على أن الاقتصاد المغلق

لم ينقرض تماما في الوقت الحاضر . فلا زالت آثاره باقية حتى في المجتمعات الرأسمالية الكبرى .

فلا تزال توجد بعض الضياع الزراعية التي تنتج جزئيا للسوق ولكنها تنتج جانبا في نفس الوقت لإشباع حاجات المقيمين على أرضها بصورة مباشرة . كما يجد أفراد العائلة هم الذين يقدمون العمل اللازم للإنتاج .

المبحث الثاني

الإنتاج والتوزيع في ظل النظام المغلق

على أنه أيا كانت صورة النظام الاقتصادي المغلق ، فإن الإنتاج والتوزيع في ظله يتصفان بطابع واحد .

٧٤ - تجمع عناصر الإنتاج في بر واحدة : فقوى الإنتاج من عمل وأموال توجد في نظام الاقتصاد المغلق تحت تصرف فرد واحد - سواء كان رب الأسرة أو المالك المستقل أو السيد الإقطاعي - أو عدد من الأفراد ينتمون إلى نفس الفئة .

وكانت الزراعة هي ميدان العمل الأول في نظام الاقتصاد المغلق وكان يقوم بمباشرتها صغار الملاك المستقلين أو السادة والنبلاء أصحاب الإقطاعيات والضياع .

وواضح فيما يختص بالمالك الصغير المستقل أنه يملك رأس المال والأرض وقوة العمل في آن واحد . كما أن رب الأسرة في نظام الاقتصاد العائلي المغلق كان هو صاحب التصرف في أموال الأسرة وأفرادها .

وبالمثل كان السيد الإقطاعي في وضع يختلف تماماً عن وضع الرأسمالي في العصر الحديث . فالرأسمالي - سواء أكان صانعاً أم تاجراً - يسعى للحصول على رأس المال أو العمل عن طريق التعاقد مع الغير ؛ فهو ليس بصاحب التصرف المطلق في عناصر الإنتاج جميعاً من طبيعة وعمل ورأس مال . أما السيد الإقطاعي فهو المالك للأموال، وهو المنتصرف في أدوات الإنتاج، وهو صاحب الحقوق الواسعة على الأشخاص ونشاطهم . فلا وجود إذن لانفصال قانوني أو اقتصادي بين عنصر العمل وعنصر رأس المال .

٧٥ - التوزيع طبقاً لقرارات المسيطر على الإنتاج : أما عن

توزيع الناتج ، فإن المساهمين في إنتاجه لا يحصلون في نظام الاقتصاد المغلق على دخل تحدده الأثمان في السوق كما هو الحال في النظام الرأسمالي ؛ فنظام الاقتصاد المغلق لا يعرف نظام السوق كما سنرى حالا .

وإنما يتم التوزيع في نظام الاقتصاد العائلي المغلق تبعاً لما يأمر به رئيس العائلة . كما أن تحديد حصة السيد الإقطاعي وحصة فلاحيه

في النتائج الاجمالي يجرى طبقا لأمر هذا السيد في النظام القطاعي .
على أن بعض القواعد العرفية المقررة كانت تخفف من تحكمه .

وإذا كان التوزيع يتم أيضاً في النظام الاشتراكي السكامل طبقا لقرارات تصدرها الدولة، وليس طبقا للأثمان التي تتحدد في الأسواق كما هو الحال في النظام الرأسمالي - فإنه شتان بين ما يؤدي إليه نظام التوزيع الاشتراكي ونظام التوزيع في ظل الاقتصاد القطاعي المغلق .

فالتوزيع تقوم به الدولة في النظام الاشتراكي مراعية في ذلك العدالة الاجتماعية والتوفيق بين مختلف المصالح في حين أن التوزيع الذي يتم بقرار السيد القطاعي تمليه مصلحته الشخصية مستغلا في ذلك جهود الآخرين من أتباع وفلاحين .

المبحث الثالث

هدف النظام ووسائله

٧٦ - الرغبة في سر الحاجات : لا تعد الرغبة في تحقيق أكبر نفع مادي أو كسب نقدي ممكن هي المحرك للنشاط من الناحية النفسانية في داخل النظام الاقتصادي المغلق ، بعكس الحال في النظام الرأسمالي .
وإنما تعتبر الرغبة في الحصول على السلع والخدمات اللازمة

للمحافظة على مستوى حياة السيد الاقطاعى وحاشيته ، ولسد رمق
فلاحيه ، هى العامل المسيطر فى توجيه الاقتصاد المغلق .

وقد كان لهذا الهدف أثره فى الإنتاج فى ظل هذا النظام ، كما كان
له أثره فى المبادلة .

٧٧ - نظام اقتصادى بغير أسواق : فالنظام الاقتصادى المغلق
يعد - على حد تعبير المؤرخ البلجيكي الكبير بيرين Pirenne - نظاما
اقتصادياً بغير أسواق . فالجزء الأكبر من حاجات الأفراد الذين
يشغلون داخل المزرعة أو الاقطاعية تشبع من السلع والخدمات التى
يمكن الحصول عليها داخلها ^(١) .

ف نجد صغار الملاك يعيش كل منهم فى عزلة عن الآخرين معتمداً
على أرضه وعائلته فى إنتاج كل ما يشبع حاجاتهم من صنع الخبز ،
وتربية المواشى للحصول على ألبانها ولحومها ، والدواجن للاستفادة
من نتاجها ، إلى قيام النساء بعمليات القز والنسيج . أو نجد السيد
الاقطاعى يقوم باستغلال أرضه بمعاونة خدمه والملاحقين بأرضه ليكفى
حاجاته وحاجاتهم .

على أن هذا القول لا ينفي حصول بعض المقايضات النافذة بين

H. Pirenne — Les périodes de l'histoire sociale du (١)
capitalisme, 1914.

عائلة وأخرى أو بين مزرعة أو إقطاعية وأخرى (١) . ولذا فإن بعض المؤرخين يقررون في الوقت الحاضر أنه لم يوجد على وجه الإطلاق اقتصاداً مغلقاً تماماً بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة . ولكن إذا نظرنا إلى حاجات القاطنين في نطاق العائلة أو الإقطاعية في مجموعها ، نجد أنها تشبع بالخدمات التي تؤدي والمنتجات التي يمكن الحصول عليها في دخل حدود العائلة أو الإقطاعية .

هذا إلى أن هذه المبادلات لم يكن يقصد من ورائها تحقيق كسب وإنما سد بعض الحاجات التي لم يمكن سدها في داخل تلك الحدود وفقاً للروح التي تسود هذا النظام القائم .

٧٨ - **الفهم المستحرم** : أما عن الفن الذي كان يستعين به نظام الاقتصاد المغلق ، فقد كان فناً بدائياً : إذ لم يتجاوز استعمال بعض الأدوات البسيطة ، كما أن تقسيم العمل كان في صورته الأولى . وكانت الحاجات تعرف بالتجربة ، ولا تتغير إلا ببطء شديد . وكانت الاختراعات نادرة وقليلة الأهمية بالقياس إلى حالها في ظل النظام الرأسمالي .

(١) راجع ما سبق ذكره عن المبادلات في عصر الاقتصاد العائلي .

الفصل الثاني

النظام الاقتصادي الحرفي^(١)

تطور تقسيم العمل الاجتماعي ، وانقلب من تقسيم عمل عائلي إلى تقسيم عمل مهني . فتخصص الأفراد في بعض الحرف كالنسيج والتجارة والحداة الخ . واقترن هذا التخصص بظهور المدن في أوائل القرون الوسطى . فكان النظام الاقتصادي الحرفي (économie artisanale) .

وكانت تسيطر على الاقتصاد الحرفي الطوائف المهنية التي تضم أرباب الحرف . ولذا كان طبيعيا أن نستعرض نظام هذه الطوائف . وبناء على ذلك سنقسم دراستنا للنظام الاقتصادي الحرفي إلى ثلاثة مباحث :

المبحث الأول - الطوائف المهنية .

المبحث الثاني - الانتاج والمبادلة في ظل النظام الحرفي .

المبحث الثالث - هدف النظام الحرفي ووسائله .

H. Pirenne — La civilisation occidentale au Moyen Age, (١)
du XIe Siècle au milieu du XVe. Siècle. Les villes du Moyen
Age, 1938.

المبحث الأول

الطوائف المهنية

٧٩ - يقصد بالطوائف المهنية (corporations) تجمع أرباب الحرفة الواحدة بقصد الذود عن مصالحهم ، وتنظيم المنافسة بينهم ، والعمل على الارتقاء بالحرفة .

وقد ظهر هذا النظام في أوروبا في غضون القرن الثالث عشر واستمر إلى نهاية القرن الثامن عشر حين آذن عهده بالزوال نظراً لانتشار مذاهب الحرية الاقتصادية ^(١) ، كما استمر في مصر حتى ختام القرن التاسع عشر .

وكانت تتألف الطوائف من صنية وصناع ومعلمين ، وعلى رأس كل طائفة شيخ يتولى شؤونها ، كما كان للطوائف جميعاً رئيس عام يسمى « سر تجار » أو « الشابندر » وله حق تعديل قرارات مشايخ الطوائف .

(١) يراجع فيما يخص نظام الطوائف المهنية في أوروبا كتاب :

Martin St. Léon — Histoire des corporations de Métiers, 1941.

وقد ألغى تراجوزير لويس السادس عشر نظام الطوائف في فرنسا في سنة ١٧٧٦ ، ثم أعيد بعد ذلك ، ولم يبلغ نهائياً في فرنسا إلا في سنة ١٧٩١ بالقانون المسمى « Loi Chapelier » نسبة إلى مقرر القانون . وأعلن بهذا القانون حرية الأشخاص في مزاوله المهن الصناعية والتجارية .

وكان الصبية لا يتناولون أجراً أثناء تمرينهم ، ولم يكن نظام التمرين خاضعاً للوائح معينة ، بل كان يسلم الأب ابنه للمعلم يثق به فيدر به عدة سنوات على أصول المهنة . وكثيراً ما كانت تنتقل الحرفة من الآباء للأبناء .

وكان لا ينتقل الصبي إلى درجة الصانع أو العريف إلا بعد إجراءات معينة وحفلة خاصة تقام أمام شيخ الطائفة ، كما لا يرتقى العريف إلى درجة المعلم إلا إذا صنع شيئاً نفيساً يعرض على كل رؤساء الحرفة وبعد ذلك تقام الحفلة (١) .

أما شيخ الطائفة فيعين بالانتخاب بواسطة عرفاء ومعلمي الحرفة لمدة سنة ثم يقوم بعدئذ باختيار مساعديه وأعضاء مجلسه . وكان يحصل من أعضاء طائفتهُ جعلاً بنسبة دخل كل منهم . وكان للشيخ نفوذ كبير إذ كان يفصل في المنازعات الخاصة بالمهنة والتي تقوم بين الرؤساء والصناع والصبية أو بين أعضاء الطائفة والجمهور . وكان لا يحق للصانع

(١) كانت تقام الحفلة أمام معلمي الحرفة ، فينادي الشيخ المرشح ويطلب منه ومن الحاضرين تلاوة الفاتحة ، ثم يناقشه في مؤهلاته وبعدئذ يطوقه بشال رمزاً لممارسته المهنة ويزوده بنصائح ثم تصدح الموسيقى ويقبل المدعوون على الوليمة التي يقيمها المرشح على نفقته ويوزع عليهم الهدايا من أفشة وسكر وشمع وصابون .

أنظر : Germain - Martin — Les bazars du Caire, 1910.

P. Arminjon — La situation économique et Financière de l'Egypte, 1911.

أن يترك معلمه لنزاع طارىء إلا بعد عرض الأمر على الشيخ وعدم نجاحه في التوفيق بينهما ، ويقوم الشيخ حينئذ بتشغيل العامل عند رئيس آخر مقابل جعل يدفعه . كما كان يقوم شيخ الطائفة بتحديد الأجور وشروط العمل ، وكان له حق توقيع عقوبات على من يخالف أصول المهنة أو تقاليد الطائفة ، كما يقوم الشيخ بإيجاد الأعمال للعاطلين من طائفته وبمساعدة فقراء الطائفة ممن يقعد بهم المرض أو تمنعهم الشيخوخة عن العمل . وكان يعتبر الشيخ ممثلاً لطائفته أمام السلطات العامة ومسئولاً عن الاضطرابات التي يحدثها أتباعه .

وقد زال اختصاص مشايخ الطوائف في فض المنازعات بإنشاء المحاكم الأهلية في سنة ١٨٨٣ ثم جاء مرسوم قانون ضريبة المهن (البانتا) في ٩ يناير سنة ١٨٩٠ ففقد نهائياً على نظام الطوائف في مصر إذ نصت المادة الأولى منه على حرية كل سكان مصر في مزاوله المهنة التي يختارونها لأنفسهم .

ولا ريب في أن نظام الطوائف يؤدي إلى السلام الاجتماعي بين العمال وأرباب الأعمال نظراً للعلاقة الشخصية التي تربط المنطوين تحت هذا النظام بعضهم ببعض^(١) ، هذا إلى أنه كان سبباً في ارتقاء

(١) ومن هنا تختلف الطوائف المهنية عن النقابات . فالطوائف تجمع بين العمال وأرباب الأعمال في الحرفة الواحدة ، في حين أن النقابات لا تضم إلا العمال وحدهم أو أرباب الأعمال وحدهم .

التمرين الفنى . غير أن نظام الطوائف كان من ناحية أخرى عقبة فى سبيل حرية العمل ، خصوصاً عندما أسامت بعض الطوائف استعمال حقها^(١) . هذا إلى أنه لا يساعد على رقى فن الصناعة ، فقوانين الطوائف كانت تحدّد بدقة طرق صنع المنتجات ، بحيث كان من المستحيل الأخذ بأى اختراع جديد لم توافق عليه الطائفة .

المبحث الثانى

الانتاج والمبادنة فى ظل النظام الحرفى

٨٠ - صور الانتاج الحرفى : يتفق النظام الحرفى مع نظام الاقتصاد المغلق فى أن عناصر الانتاج من عمل وأموال يملكها نفس الأشخاص ألا وهم أرباب الحرف المستقلين . فهم الذين يقدمون رأس المال اللازم للاستغلال ، وهم الذين يباشرون بأنفسهم عملية إنتاج أو تحويل السلعة .

على أن ذلك لا يعنى أن هذه هى الصورة الوحيدة للإنتاج فى ظل النظام الحرفى . فإن من يتتبع التاريخ يكشف عن وجود صور متعددة لهذا النظام .

(١) إذ كان يحصل أحياناً أن تغطى الطوائف الأكلفاء ولا تمنحهم درجة « معلم » وتقصّر على أبناء المعلمين وأصهارهم .

فكان صاحب الحرفة يشتغل أحيانا في منزله بحساب الساعة أو القطعة . فيتلقى من عملائه طلباتهم ، وقد يقدمون إليه المادة الأولية أو يحددون له طريقة العمل . وفي هذه الحالة لا نجد أى وجه للشبه بين رب الحرفة (artisan) وبين صاحب العمل أو المنظم (entrepreneur) . ولكن كان رب الحرفة يشتغل في غالب الأحوال في حانوت أو ورشة يعاونه بعض الصناع . وفي هذه الصورة يقرب رب الحرفة من المنظم الرأسمالى الذى يستخدم عمالا بالأجر ، ولكن يظل هناك فارق يميز بينهما يتجلى في قيام رب الحرفة بأداء جانب كبير من العمل التنفيذي .

٨١ - عزم ومجود المخاطر الاقتصادية : وقد كان لنظام الإنتاج في النظام الحر في أثره في المبادلة . فإنه وإن كانت حركة المبادلة بدأت تنشط في ظل هذا النظام نتيجة التخصص المهني وظهور المدن ، إلا أن المبادلة كانت في غالب الأحوال مبادلة مباشرة : فلا ينتج صاحب الحرفة لعملاء مجهولين له بل كان ينتج لمجموعة من المستهلكين يعرفهم أو يمكنه على الأقل أن يعرفهم . وبذا كانت المخاطر الاقتصادية محدودة . ويقصد بالمخاطر الاقتصادية تلك المخاطر التي تنجم عن اختلال التوازن بين الكميات المعروضة من سلعة معينة وبين الكميات المطلوبة منها .

وبذا كان صاحب الحرفة لا يتعرض إلا للمخاطر الفنية التي يتعرض

لما كل إنتاج أيا كانت صورته . ويقصد بهذه المخاطر الفنية المخاطر التي تنشأ عن سوء الصنعة أو عن خطأ في طرق التحويل المادى للأموال أو عن تدخل أية قوة خارقة كحدوث حريق مثلاً .

٨٢ - مع نظام الحرفة الى نظام المشروع : وبقي الحال على هذا المتوال ما بقيت المبادلة قاصرة على السوق المحلى (المدينة وما يحاورها من القرى) . ولكن بمجرد أن تدخل التاجر الكبير ، وأصبح يعمل لحساب عملاء لا يعرفهم ، واتسعت دائرة عمله من الناحية الجغرافية ، تغير النظام . إذ أخذ الصانع يشتغل لحساب الوسيط الذى يقدم له المادة الأولية بل وأدوات العمل فى بعض الأحيان . وعند ما فقد الصانع ملكية المواد الأولية ، والمواد التى يستعملها ، والمنتجات التى يصنعها ، أضاع صفته كمنتج مستقل وأضحى أجيراً يشتغل لدى الوسيط الذى أصبح رب عمل . فتطور نظام الحرفة (l'artisanat) إلى نظام المشروع (entreprise) .

وبناء على ما تقدم يمكننا القول بوجوب حدوث تطورين للانتقال من نظام الحرفة إلى نظام المشروع : إلتحاق عدد متزايد من المساعدين الأجرام بالحرفة ، وحلول إنتاج مقصود به عملاء غير معروفين محل إنتاج يتم بناء على طلب تقدم به فعلاً عملاء معروفون من قبل . على أن حلول نظام المشروع محل نظام الحرفة لا يفيد أن الصانع

المستقل اختفى من عالم الوجود ، فلا يزال هذا الصانع موجوداً حتى اليوم في بعض الحرف في جميع الدول . وتعمل الحكومات على مساعدة أصحاب الحرف إبقاء عليهم عن طريق منحهم القروض بشروط ملائمة ، وتشجيع الجمعيات التعاونية الإنتاجية .

المبحث الثالث

حرف النظام الحرفي ووسائله

٨٢ - **الحرف الأساسي ليس الربح** : لم يكن المحرك الأساسي للنظام الاقتصادي الحرفي هو البحث عن الربح ، وبصفة خاصة عن أكبر ربح ممكن . فإن تحقيق الربح كان محدوداً بحدود الأنظمة القانونية والعرفية القائمة .

فكانت للطوائف المهنية التي تحدثنا عنها سيطرة على كافة نواحي الاقتصاد الحرفي بما في ذلك التوزيع . فلم تكن الدخول تتحدد بأثمان العناصر الإنتاجية التي تتكون في سوق حر . وإنما كانت تقاليد الطائفة وقواعدها تتدخل إلى حد كبير في توزيع الناتج الاجتماعي .

٨٤ - **الرفع المستفهم** : أما عن الفن الذي كان يستعين به النظام الحرفي ، فلم يكن فناً تقديمياً بالمعنى الصحيح إذ كان مقصوراً على استخدام الأدوات اليدوية .

ويرجع السبب في ذلك إلى العاملين الآتين :

(١) ثبات العرض تبعاً لثبات الطلب - كانت الحاجات في هذا النظام تخص عدداً محدوداً من الأفراد القاطنين في نطاق جغرافي معين ؛ كما كانت هذه الحاجات لا تزايد أو ترتقي بسرعة ، بحيث لو طرحت فجأة كمية إضافية من السلع في السوق ، فإنها لا يمكن أن تمتص ، الأمر الذي يثبط الجهود التي تبذل للإرتقاء بالفن المستخدم في الإنتاج .

(٢) تدخل الطوائف المهنية - هذا إلى أن تدخل الطوائف المهنية في تحديد الكميات المنتجة ، وأساليب الصناعة كان عائقاً آخر في سبيل تقدم الفن المستخدم في النظام الحرفي .

الفصل الثالث

النظام الرأسمالي (١)

ليس من السهل تعريف النظام الرأسمالي (le capitalisme ou le régime capitaliste) تعريفاً جامعاً مانعاً لأن هذه التسمية إنما تنطبق على مجموعة من مختلف الروابط الاقتصادية والقانونية ، تختلف من دولة إلى أخرى ، بل ومن وقت لآخر في نفس الدولة .

ومما يزيد الأمر تعقيداً أن كثيرين ممن يستخدمون اصطلاح الرأسمالية أو النظام الرأسمالي يقصدون به الإيحاء بمعنى معين لصالح أو ضد هذا النظام .

فيذهب المدافعون عن الرأسمالية إلى وصفها بأنها نظام يتميز بالملكية الخاصة ، والحرية الاقتصادية ، والابتكار الفردي ، والتقدم

(١) المراجع :

- | | |
|----------------------------------|---|
| Francois Perroux | — Le capitalisme, Paris 1948. |
| David Mc Cord Wright | — Capitalism, New York 1951. |
| Joseph Schumpeter | — Capitalism, socialism and democracy, London 3 rd ed 1949. |
| A. C. Pigou | — Socialism versus capitalism, London 7th ed. 1946. |
| G. Moldin and F. Traver de Vyver | — Development of economic society, Boston 1938. |

في طرق الإنتاج ، والمكافآت النقدية التي تتفق والحيوية والنشاط الشخصي . بينما يستخدم خصوم هذا النظام اصطلاح الرأسمالية للتعبير عن تملك أقلية صغيرة لوسائل الانتاج في ظل أنظمة قانونية تسمح بل وتشجع استغلال حفنة ضئيلة من السكان للأكثرية السكادحة .

على أنه يمكننا أن نعرف النظام الرأسمالي ببيان خصائصه العامة دون تعرض للتفاصيل التي تختلف من دولة إلى أخرى من الدول التي يقوم فيها هذا النظام ، ودون أن نصدر حكماً له أو عليه . وستكون هذه الخصائص محل دراستنا في المبحث الأول .

وبعد أن نلم بالأسس التي تقوم عليها الرأسمالية ، ننتقل إلى بحث التطورات التي طرأت عليها منذ نشأتها إلى الوقت الحاضر .

ونخلص بعد كل ذلك إلى بيان الأسباب التي خلقت أزمة هذا النظام ، وطبيعته بطابع الفشل ، مما كان له أثره في ظهور النظام الاشتراكي كمنقذ للعالم من مساوى الرأسمالية .

المبحث الأول

مفاهيم النظام الرأسمالي

يتميز النظام الرأسمالي بخصائص عامة لا يختلف عليها أنصار هذا

النظام وخصومه ، ولا توجد في دولة من الدول الرأسمالية دون الأخرى .

وسنستعرض هذه الخصائص ، الواحدة تلو الأخرى فيما يلي ، عرضاً سريعاً يعطى صورة واضحة عن طبيعة هذا النظام وكيفية دوران عجلة الحياة الاقتصادية في ظله .

٨٥ - (١) الانفصال بين العمل ورأس المال : تعترف تشريعات الدول الرأسمالية بحق الفرد في تملك الأموال ملكية خاصة سواء أكانت هذه الأموال من أموال الاستهلاك أو من أموال الإنتاج .

على أنه لا يشترط في النظام الرأسمالي أن تكون جميع الأموال مملوكة للأفراد ملكية خاصة بل يجوز أن تملك الدولة أو البلديات جانباً من هذه الأموال .

كما أنه لا يشترط أن يكون حق الملكية الخاصة الذي يعترف به للأفراد حقاً مطلقاً بل يجوز أن ترد عليه بعض القيود كالحق الخول للدولة بنزع الملكية للمنفعة العامة مع دفع التعويض المناسب للملاك .

ولكن يلاحظ أن الاعتراف بحق الملكية الخاصة - وبهمناهنا الملكية الخاصة لأموال الإنتاج - لا يعد أمراً قاصراً على النظام

الرأسمالى. فقد وجد هذا الحق بالذات فى أنظمة أخرى غير رأسمالية كالنظام الاقتصادى الحرفى . وإنما أسبغت الطرائق الرأسمالية فى الانتاج أهمية خاصة على بقاء الملكية الخاصة لأموال الانتاج^(١).

فالانتاج الآلى الضخم فى ظل النظام الرأسمالى يحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة لا يتسنى للعمال اليدوين أن يحصلوا عليها فى الظروف العادية . وبذا فقد العمال كل أمل لهم فى أن يصبحوا يوماً ما من أصحاب الأعمال . وأصبح الحائزون لأموال الانتاج من رأسمالين وأصحاب أعمال طبقة متميزة عن طبقة العمال الذين يؤجرون قواهم واستعدادهم للعمل نظير أجر يحصلون عليه .

فالمميز إذن للنظام الرأسمالى فى ذاته ليس هو وجود الملكية الخاصة لأموال الانتاج وإنما الانفصال الذى أدت إليه هذه الملكية بسبب ظروف الانتاج الرأسمالى - بين عنصر العمل وعنصر رأس

the factor

(١) بلغ الفن فى النظام الرأسمالى أقصى درجاته نتيجة تكس رؤوس الأموال ، والمنافسة بين أصحاب الأعمال . ويتميز الفن فى هذا النظام بالآلية والتقسيم الفنى للعمل . ويقصد بالآلية استخدام الآلات ذات القوى المحركة على نطاق واسع فى الانتاج . أما التقسيم الفنى للعمل ، فيقصد به تجزئة العمالية الواحدة فى دورة الانتاج إلى عدة عمليات بسيطة بحيث يعهد بكل عملية من هذه العمليات الصغيرة إلى عدد معين من العمال يتخصص فى أدائها . ويمكننا أن نصيف إلى الفن المادى أنواعاً أخرى من الفنون التى ظهرت فى ظل النظام الرأسمالى كالتطور الذى طرأ على الأنظمة المالية أى النظم النقدية والائتمانية ونظام العركات المساهمة .

المال . ولم يعد هذا الانفصال انفصالا فنيا فحسب بل أصبح انفصالا قانونياً أيضاً .

وإن كانت مقارنة النظام الرأسمالي بالنظام الاشتراكي بالذات تجعل من الملكية الخاصة لأموال الانتاج إحدى خصائص النظام الأول . لأن النظام الاشتراكي يلغى الملكية الخاصة لأموال الانتاج ويضع هذه الأموال بين أيدي الدولة كمثلة للجموع لتديرها لمصلحتهم .

فيري الاشتراكيون أن رأس المال أعطى السيادة على العمل في النظام الرأسمالي ، فتحكم أصحاب رؤوس الأموال في رقاب العمال . بينما كان العمل مسيطر على رأس المال قبل ظهور هذا النظام ، وكان يعتبر رأس المال خادماً للعمل . فلما أفلت رأس المال من يد العامل ظهرت الرأسمالية . فهم لا يبغضون رأس المال لذاته وإنما لطريقة استعماله ، إذ يعترفون بأهمية رأس المال للصناعة ولسكنهم يريدون نزعها من أيدي الرأسماليين الحاليين لتستولى عليه الدولة وتستخدمه في الإنتاج لمصلحة المجموع .

٨٦ - (٢) الحرية الاقتصادية : يقوم النظام الرأسمالي على أساس عدم تدخل الدولة للتقييد من نشاط الأفراد في الميدان الاقتصادي . فأصحاب رؤوس الأموال أحرار في اختيار الطريق الذي يستثمرون فيه أموالهم . وأصحاب الأعمال أحرار فيما ينتجون كما ونوعاً ، وفي

تحديد الشروط التي يشترطون على أساسها ما يحتاجون إليه من آلات أو موارد أو عمل ، والتي يبيعون على أساسها ما ينتجون من مملع أو يؤدون من خدمات .

كما يعتبر العمال بدورهم أحراراً - من الناحية القانونية - في اختيار نوع العمل الذي يقومون به ، ورب العمل الذي يقبلون العمل لحسابه ، وتحديد الشروط التي يعملون على أساسها ، ورفض ما يعرض عليهم من شروط لا تناسبهم .

على أنه يجدر بنا أن نلاحظ أن هذه الحرية الخاصة بالعمال ليست إلا حرية من الناحية القانونية دون أن تكون حرية حقيقية من الناحية الفعلية . إذ كثيراً ما يضطر العمال إلى قبول أعمال لا يرغبون فيها ، ويجبرون على الاشتغال بشروط لا ترضيهم تحت ضغط الحاجة المادية وخشية الموت جوعاً .

المهم أن الحياة الاقتصادية لا تسير في ظل النظام الرأسمالي وفق برنامج موضوع مقدماً بل يتميز هذا النظام بتقرير حرية الأفراد الاقتصادية ، وأن العلاقات الاقتصادية التي تقوم بينهم علاقات تعاقدية بمعنى أن تبادل السلع والخدمات يتم على أساس ما يرمون من عقود ، والأصل أن كلا منهم حر في التعاقد .

ولكن ذلك لا يعني أن الأفراد يسرون في حياتهم الاقتصادية

بغير تدبير إذ أن كل منتج يضع لمشروعه خطة يلتزمها حسبما يراه أكثر تحقيقا لمصلحته . كما أن كل مستهلك يضع خطة يسير عليها في الاستهلاك ، فيرتب حاجاته حسب أهميتها في نظره ، ويوازن بقدر الإمكان بين حاجاته الحاضرة والمستقبلية . وإنما الذي نعينه بقولنا إن الإنتاج لا يسير في النظام الرأسمالي وفق خطة مرسومة ، أننا لا نجد في هذا النظام برنامجا عاما لمجموع الإنتاج في الدولة ، يلتزم الأفراد بالسير في نشاطهم الاقتصادي على مقتضاه ^(١) .

على أنه لا يشترط في النظام الرأسمالي أن تكون هذه الحرية الاقتصادية مطلقة من كل قيد . إذ يحصل أن تتدخل الدولة أحيانا فتحد من هذه الحرية بما تراه كفيلا بالمحافظة على الصالح العام . فقد تحرم الدولة مزاولة نوع معين من النشاط الاقتصادي لإضراره بالصحة أو الأخلاق كالالتجار في المواد المخدرة ، أو تفرض نوعا من الحماية لصالح العمال كوضع حد أدنى للأجور مثلا دون أن يغير ذلك من طبيعة النظام القائم باعتباره نظاما رأسماليا .

وطبيعي أن يؤدي تمتع الأفراد بالحرية الاقتصادية إلى التنافس فيما بينهم . فالمنتجون يتنافسون فيما بينهم للحصول على المواد الأولية

(١) راجع الدكتور حسين خلاف - مبادئ الاقتصاد - الجزء الأول -

وغيرها من عناصر الإنتاج ، ولإجتذاب المستهلكين ، والسيطرة على الأسواق

ويقول المدافعون عن النظام الرأسمالي إن هذه المنافسة بين المنتجين تؤدي إلى إجابة الصناعة وتخفيض الأسعار ، ولكننا سنرى عند دراسة تطور الرأسمالية أن هذه المنافسة تؤدي في نهاية الشوط إلى الاحتكار بما ينطوي عليه من استغلال للمستهلكين وتحكم في الأسعار .

على المنافسة ليست قاصرة على المنتجين ، بل توجد أيضا المنافسة بين عناصر الإنتاج فيما بينها . فالآلات مثلا تنافس العمال ، والعمال ينافسون الآلات . كما توجد منافسة أيضا بين المستهلكين في سبيل الحصول على السلعة التي يحتاجون إليها .

٨٧ - (٣) السعي لتحقيق أكبر كسب ممكن : (profit motive)

إن السعي للحصول على أكبر كسب تقدي هو الدافع المحرك للنشاط الاقتصادي في ظل النظام الرأسمالي . فلم يعد هناك وجود للطوائف المهنية التي تحد من الجري وراء الكسب ، بل وجد من الأنظمة ما يؤدي إلى النقيض . فقد جعلت الحرية الاقتصادية والمنافسة والملكية الخاصة هذا الكسب هو الهدف الاسمي ، والدافع الاول على العمل والنشاط .

فأصحاب رؤوس الأموال يقبلون على إنشاء المشروعات التي ينتظرون أن تحقق لهم أكبر الأرباح ، كما تميل عناصر الإنتاج كالعمال مثلا إلى التوظيف في المشروعات التي تحقق لها أكبر كسب .

ولما كان غرض المنتجين هو الحصول على أكبر ربح ممكن ، كان طبيعيا أن يفضلوا إنتاج السلع التي تباع بأثمان مرتفعة ، وأن ينصرفوا عن غيرها من السلع . فليست حاجات الأفراد في ذاتها هي التي تعينهم ، وإنما تعينهم الحاجات التي يحس بها الأشخاص الذين في مقدورهم أن يدفعوا الأثمان العالية للسلع التي يشبعون بها هذه الحاجات .

فلم تعد الحاجات تشبع في النظام الرأسمالي وفق ضرورتها وإنما وفق المقدرة على الدفع . وترتب على ذلك أن عجلة الإنتاج قد تنجمه إلى إنتاج الكماليات والسلع الترفية التي يدفع فيها الأغنياء غالبا ، فيحقق المنتجون من ورائها أرباحا طائلة بينما تظل هناك حاجات ماسة وملحة دون إشباع .

٨٨ - (٤) دور الأثمان : تلعب الأثمان في النظام الرأسمالي دوراً خطيراً سواء من حيث التوزيع أو الإنتاج أو الاستهلاك ، كما يعتمد هذا النظام على حركات الأثمان في تحقيق التوازن الاقتصادي المنشود بين الإنتاج والاستهلاك .

فتوزيع الناتج الإجتماعى على أفراد المجتمع يتم فى صورة أجور للعمال وأرباح لأصحاب الأعمال وفوائد للرأسماليين تتحدد وفق حركات الأثمان فى السوق . وهذه الحركات تتأثر بدورها بالعرض والطلب .

فالمربح ليس إلا الفرق بين ثمن عناصر الإنتاج (Prix de revient) و ثمن البيع (Prix de vente) . والأجر ليس إلا ثمن العمل ويتوقف هذا الثمن على عرض العمل وطلبه . والفائدة ليست سوى ثمن رأس المال المقترض ، ويتوقف هذا الثمن على عرض رؤوس الأموال وطلبها فى السوق .

وتختلف الرأسمالية من هذه الناحية اختلافا كبيرا مع كل من نظام الاقتصاد المغلق والنظام الاشتراكى . فالناتج الاجتماعى لا يوزع بناء على قرار يصدر من سلطة أمرة وإنما يوزع وفق حركات الأثمان أى تقلبات السوق .

أما من ناحية الإنتاج ، فإن الثمن يعتبر الموجه له نظراً لأنه يقوم بتوزيع عناصر الإنتاج على نواحي النشاط الاقتصادى المختلفة . فالعامل يوجه عمله إلى فرع الإنتاج الذى يكفل له الحصول على أكبر أجر أو بعبارة أخرى الذى يشتري منه عمله بأعلى ثمن . والرأسمالى يستثمر أمواله فى فرع الإنتاج الذى يدر عليه أكبر فائدة أى يدفع

فيها أعلى ثمن . والمنتج أو المنظم بدوره يقبل على إنتاج السلعة التي يتوقع أن تحقق له أكبر ربح ممكن ، وبذا يتجه إلى إنتاج أعلى السلع ثمنا وأقلها نفقة .

وهذا النظام يؤدي بطبيعة الحال إلى توزيع القوى الإنتاجية على الفروع التي تحقق أكبر ربح لصاحبها ، لا على الفروع التي تسكون أكثر نفعا للمجتمع .

وكما تؤثر حركات الأثمان في تنقل عناصر الإنتاج ، وفي نوع وكمية السلع المنتجة ، فإنها تؤثر أيضاً في نوع وكمية السلع التي يطلبها المستهلكون فظراً لدخول الأفراد المحدودة . فالأفراد لا يقبلون إلا على استهلاك السلع التي يكون في مقدورهم دفع ثمنها ، ويستهلكون من كل سلعة الكمية التي تتناسب مع رغبته فيها وقدرته على دفع ثمنها . فارتفاع ثمن سلعة معينة يؤدي إلى أن يمتنع عن طلب السلعة بعض من كان يود شراءها لو كان ثمنها منخفضاً ، كما أنه قد يؤدي إلى أن من يواصل طلب السلعة لن يطلب منها حينئذ إلا كمية أقل من تلك التي كان يشتريها في حالة انخفاض الثمن . وعلى العكس من ذلك ، فإن انخفاض ثمن السلعة يمكن من طلبها - الأفراد الذين لم يكن في مقدورهم شراؤها ، ويشجع الذين لم يكن يطلبون منها إلا مقدار قليلاً - على طلب كمية أكبر .

ويؤخذ على نظام الأثمان كنظم للاستهلاك أنه لا يوزع السلع على أفراد المجتمع توزيعاً عادلاً لأنه طبقاً لهذا النظام لا يستطيع أن يحصل على السلعة إلا من يقدر على دفع ثمنها ، في حين يحرم منها من لا يقدر على دفعه .

ويؤدي التفاوت الكبير في الدخول في الدول الرأسمالية إلى أن بعض الأفراد يحصلون على الكماليات والسلع الترفية نظراً لدخولهم الكبيرة وقد لا يؤدرون عملاً منتجاً ، في حين أن غالبية الأفراد لا يستطيعون الحصول على الضروريات نظراً لقلة دخولهم . ولذا فإن الدول الرأسمالية تضطر إلى التدخل في نظام توزيع السلع على الأفراد في بعض الظروف الاستثنائية كأوقات الحروب . إذ تقل المواد الغذائية في هذه الأوقات ويخشى أن تؤدي قلتها إلى ارتفاع ثمنها ارتفاعاً كبيراً يعجز الطبقات الفقيرة عن الحصول عليها لو ترك الثمن يقوم بدوره كموزع للسلع والخدمات بين الأفراد . فتعتمد هذه الدول إلى فرض التسعير الجبري ونظام البطاقات حتى تضمن لكل مستهلك كمية معينة من المواد الغذائية .

وأخيراً فإن الأثمان تقوم في البلاد الرأسمالية بتحقيق التوازن بين الإنتاج والاستهلاك أى بين عرض السلع وطلبها . إذ لم يعد الإنتاج يتم بناء على توصيات المستهلكين كما كان يحصل في النظام

الحرفى ، بل أصبح المنتج ينتج إنتاجا كبيرا للأسواق الداخلية والخارجية ، ولم يعد يعرف عملاءه والمستهلكين لسلعته لتعدد الوسطاء بينه وبينهم . ولذا فإنه أصبح عليه أن يقدر الكمية التى ينتجها من سلعته بحيث لا تزيد عن حاجة المستهلكين فلا يمكن تصريفها (١) ، مسترشدا فى ذلك بحركات الأثمان .

فحركات الأثمان تمكن المنتج من معرفة حاجة السوق إلى سلعته : فإذا ارتفع ثمن سلعته فى السوق علم أن الطلب عليها كبير ، وأن المستهلكين فى حاجة إليها ، وأن الإنتاج أقل من حاجة الاستهلاك . ولكى يفيد من ارتفاع ثمن سلعته ، يزيد من إنتاجه ليحقق أرباحا أوفر ، فيزيد بذلك عرض السلعة ، حتى يتعادل الإنتاج مع الاستهلاك ويكفى المعروض منها حاجة السوق .

وإذا انخفض ثمن السلعة أدرك المنتجون أن المعروض منها أكثر من حاجة السوق ، أى أن الإنتاج أكثر من حاجة الاستهلاك ويؤدى هذا الانخفاض إلى انسحاب المنتجين الذين كانوا يعطون نفقاتهم دون تحقيق أرباح تذكر ، قبل انخفاض الثمن ، حتى لا يتحملوا خسائر من جراء استمرارهم فى الإنتاج . كما يؤدى بالمنتجين الآخرين إلى التقليل

(١) وينبنى على ذلك أن عمل المنتج فى النظام الرأسمالى أصبح ينطوى على مخاطر اقتصادية تنجم عن حصول اختلال فى التوازن بين الكميات المنتجة والكميات المطلوبة .

من الكميات المنتجة نظراً لصعوبة تصريف السلعة ، فيأخذ الإنتاج في النقص حتى يتعادل مع حاجة الاستهلاك .

وهذا هو التوازن التلقائي أو الأتوماتيكي الذي يحققه نظام الأثمان في الدول الرأسمالية بين الإنتاج والاستهلاك دون تدخل من جانب الدولة . غير أن هذا التوازن لا يتحقق في كل الأحوال بل كثيراً ما يكون المعروض من بعض السلع أكبر من طلبها وبالعكس . ويؤدي هذا الاختلال في التوازن بين الإنتاج والاستهلاك إلى أزمات إفراط في الإنتاج أو قلة فيه .

فالتوازن لا يتحقق إلا من خلال الاضطرابات . ويشبه بعض الكتاب الاشتراكيين هذا التوازن التلقائي أو الأتوماتيكي بحالة السكران الذي يسير في الطريق ، فيصطدم تارة بالجدار الأيمن وتارة بالجدار الأيسر ، ولكنه يتوسط الطريق عندما يرتد من جانب إلى جانب .

أما في النظام الاشتراكي ، فتوجد أيضاً أثمان ولكنها لا توجه الإنتاج بل يتم الإنتاج طبقاً لبرنامج مرسوم يحقق التوازن بينه وبين الاستهلاك ، ولا تتحدد هذه الأثمان في الأسواق طبقاً لحالة العرض والطلب ، وإنما تحددها الدولة بمحض مشيئتها مراعية في ذلك شتى الاعتبارات من سياسية واجتماعية وصحية . فقد تباع سلعة كاللبن بثمن

يقبل عن نفقة إنتاجه حتى تشجع الأفراد على استهلاكه لفوائده الصحية، وقد ترفع من ثمن سلعة أخرى حتى تقلل من استهلاكها.

المبحث الثاني

نظرة الرأسمالية

٨٩ - نشأة الرأسمالية: حاول المؤرخون والاقتصاديون أن يردوا نشأة الرأسمالية إلى عوامل متباينة: فارجع البعض التغيرات التي طرأت على النشاط الاقتصادي إلى عنصر السكان. فازدياد عدد السكان مع بقاء مساحة الأرض محدودة، أدى إلى حصول هذه التغيرات الاقتصادية وظهور الرأسمالية^(١). مع أننا نلاحظ أن تقدم الرأسمالية فاق في الولايات المتحدة الأمريكية كل حد بالرغم من أنها تملك مساحات واسعة من الأراضي.

وأرجع بعض المؤرخين وعلماء الاجتماع الألمان مثل Max Weber

و Sombart و Troeltsch نشأة الرأسمالية بصفة أساسية إلى عوامل دينية. فذكر سومبار أن اليهود والتفكير اليهودي كان لهم أكبر الأثر في مستهل نشأة الرأسمالية: فقد ساهم اليهود مساهمة فعالة في تكوين

(١) من هؤلاء الاقتصادي الإيطالي آشيل لوريا Achille Loria

رؤوس الأموال الكبيرة في نهاية العصور الوسطى نتيجة عدم التزامهم
 التعاليم المسيحية القاضية بتحريم الاقتراض بفائدة . ودل على ذلك بأن
 الرأسمالية التجارية والمالية انتشرت في هولندا وانجلترا قبل ظهورها
 في فرنسا نظراً لأن اليهود استوطنوا جماعات في هولندا منذ نهاية
 القرن السادس عشر ، وفي انجلترا خلال القرن السابع عشر . غير أنه
 فأت سومبار أن هولندا كانت مركزاً تجارياً ومالياً من الدرجة الأولى
 قبل عام ١٥٩٣ أى قبل توطن اليهود في امستردام ، كما أن التجارة
 الدولية أصابت رواجاً في انجلترا ، وبدأت بشائر الرأسمالية التجارية
 والمالية تظهر فيها قبل هجرة اليهود في القرن السابع عشر ^(١) .

أما ماكس فيبر وترولتش ، فقد نسبوا الفضل في ظهور الرأسمالية
 إلى حركة الإصلاح الديني : البيورتان وأنصار كالفن . تلك الحركة التي
 دفعت التجار إلى الإقبال على أعمالهم في حرارة وحيوية بوحى
 الاعتقاد الديني ، والتي نادى بأن النجاح في الأعمال من علامات
 رضا المولى عن عبيده .

على أن كارل ماركس كان أكثر الجمع اقتراباً من الحقيقة إذ أرجع
 الرأسمالية إلى عوامل مادية فنية وهي المخترعات الحديثة التي عرفها

(١) انقده André Sayous أحد مؤرخي الرأسمالية المتأخرين نظرية سومبار

بشدة وبطريقة مقنعة في بحثه : « Les juifs ont-ils été les fondateurs du Capitalisme moderne » مجلة Revue Economique Internationale عدد

مارس ١٩٣٢ .

العالم في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، واستخدام الآلات والقوى المحركة .

ولكن يلاحظ أن الرأسمالية لا ترجع فقط إلى ظهور الرأسمالية الصناعية في القرن الثامن عشر إذ سبقت الرأسمالية الصناعية رأسمالية تجارية ومالية منذ القرن السادس عشر . ثم سيطرت الرأسمالية المالية على الرأسمالية الصناعية - كما سنرى - خلال القرنين التاسع عشر والعشرين .

ففي القرنين الخامس عشر والسادس عشر ، نشطت حركة التجارة الدولية بعد عودة العلاقات بين الشرق والغرب ، وظهرت طبقة من كبار التجار الذين أثروا ثراء كبيراً . في حين أن الإنتاج الصناعي كان لا يزال يجرى في صورته الحرفية أو في صورة الصناعة المنزلية البسيطة .

وتصدق نفس هذه الملاحظة على تجارة النخود . فقد فتحت بورصة أمستردام أبوابها ، وقام رجال المال بالعمليات الائتمانية (التسليف) منذ زمن طويل ، في الوقت الذي كانت فيه الأعمال الصناعية تتم في محال أرباب الحرف في أوروبا الغربية .

وما أن ظهرت الرأسمالية الصناعية نتيجة الاختراعات واستخدام الآلات حتى انتشرت بسرعة في أنحاء العالم . فمن مهدها في إنجلترا

حيث ثبتت دعائهما في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، انتقلت إلى أمريكا الشمالية والقارة الأوربية . غير أنها لم تتسلل إلى دول أوروبا الشرقية إلا ببطء شديد . ومن أوروبا امتدت إلى الدول الناشئة الحديثة وإلى بعض المستعمرات . ولا يزال هناك مجال كبير للتوسع الرأسمالي في آسيا وإفريقيا وأمريكا الجنوبية حيث توجد مناطق واسعة لم تستغل بعد .

على أن الرأسمالية لم تقو وتزدهر بنفس الدرجة في الدول التي شتمتها . فنجد الرأسمالية في أمريكا الحديثة العهد نسبيا لها ، قد بلغت أعلى درجاتها ، بينما نجد دولاً أخرى أعرق منها كأنجلترا لم تبلغ فيها الرأسمالية هذه الدرجة . كما نجد إلى جانب هذه الدول دولة كبرى كروسيا لم تظهر فيها الرأسمالية بتاتا إذا انتقلت إلى النظام الاشتراكي مباشرة دون مرور بدور الرأسمالية .

على أنه إذا كان للرأسمالية في كل بلد من هذه البلاد طابعها وظروفها الخاصة ، إلا أن التطورات التي طرأت على النظام الرأسمالي تكاد تكون واحدة في جميع البلاد التي توطدت فيها أركان هذا النظام وبصفة خاصة في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية .

وقد بدأت هذه التطورات قبيل الحرب العالمية الأولى ، وعجلت بها أحداث الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨) والازمة

وترتب على ذلك أننا أصبحنا بصدد سوق حر لا أثر فيه للتنظيمات القديمة، وعدد كبير من صغار المنتجين يتنافسون فيما بينهم، وجماهير غفيرة من العمال المتفرقين. فوجدت المنافسة التي لا يمكن أن نردها إلى خلو السوق من التنظيم المفروض فحسب بل إلى عدم وجود منتج يستطيع أن يسيطر على السوق بمفرده أيضا.

غير أن هذه الحالة لم تدم طويلا، فقد عمد العمال الأجرام إلى تكوين النقابات لمقاومة الاستغلال الذي وقعوا بين يديه واضطرت السلطات العامة بعد مناهضة هذه النقابات فترة من الزمن إلى التفاوض عنها ثم الاعتراف بها.

وعمد أصحاب الأعمال من ناحيتهم إلى تكوين اتحادات للوقوف في وجه المطالب العالية وللعمل على زيادة أرباحهم باحتكار السوق.

وهكذا تحاول اتحادات أصحاب الأعمال السيطرة على سوق السلع التي ينتجونها للتحكم في المستهلك. كما تحاول اتحادات العمال السيطرة على جميع الأيدي العاملة وتنظيم صفوفهم في الفروع التي يعملون فيها. فانخفت المنافسة وحل محلها الاحتكار.

وقد ساعد على اتفاق المنتجين أن المنافسة الحرة نفسها قضت على المشروعات الصغيرة التي لم تقو على الوقوف في وجه المشروعات الكبرى. فأمكن أن تعقد هذه المشروعات الكبيرة

الاتفاقيات الصناعية فيما بينها للسيطرة على الأسواق ، والقضاء على المنافسة فيما بينها .

وتجاوزت الاتفاقيات الصناعية النطاق الوطنى بحيث امتدت إلى السوق الدولية ، فأصبحت تضم المشروعات الخاصة بفرع معين من فروع الإنتاج فى أهم دول العالم كما نشاهد فى ترست البترول . وبذلك يعد النظام الرأسمالى نظاما قوامه النشاط الفردى حيث تلعب المنافسة فيه دورها بحرية بل أصبحنا أمام قوى رأسمالية متكاملة تتمتع بقوة خيفة وسلطان رهيب (١) .

٩١ - من رأسمالية تجارية وصناعية الى رأسمالية مالية : لم تكن المشروعات المتوسطة والصغيرة تحتاج فيما مضى إلى رؤوس أموال نقدية كبيرة . ولكن المشروعات الصناعية والتجارية الكبرى التى ظهرت بتقدم الرأسمالية أصبحت فى حاجة إلى مبالغ نقدية ضخمة لتأسيسها وتوسيعها وتسيير أعمالها . ووجدت ما تحتاج إليه لدى بنوك الاعمال أو بنوك الودائع ، فأصبحت الصناعة والتجارة خاضعة للبيوت المالية . وأمكن فى بعض الأحيان لبنك أو مجموعة من البنوك أن تسيطر على عدد كبير من المشروعات . وقد حدا هذا الاتجاه ببعض

(١) ويقول فى ذلك الأستاذ فرنسوا برو (Perroux) :

« Un capitalisme de grandes unités a remplacé le capitalisme atomique d'autrefois »

كبار أصحاب الأعمال مثل فورد إلى إسداء النصح إلى المشروعات بأن تحتفظ بجزء من أرباحها لتستخدمه فيما تحتاج إليه حتى لا تضطر إلى الخضوع للأنظمة الائتمانية ، وتعرف هذه الطريقة باسم « التمويل الذاتي » (l'auto-financement) .

كما عانت الصناعة والتجارة من سيطرة المالين أيضا عن طريق البورصات . فالمشروعات الكبرى في ظل الرأسمالية المتطورة تأخذ شكل الشركات المساهمة ، التي تداول أسهمها في البورصات ، الأمر الذي يجعلها تحت سلطان مضاربات ومناورات المالين وتقلبات الأسعار فيها . وهكذا نرى أن رجال المال يحدثون من الاضطراب في دولا ب الائتاج بنفس قدر المعونة التي يقدمونها له .

على أن تأثير رجال المال لم يقف عند حد الاقتصاد بل تعداه إلى ميدان السياسة : فيمدون إلى حكوماتهم يد المعونة في فترات الضيق ، ويساعدونها في التوسع السياسي عن طريق القروض التي يقدمونها إلى الدول الصغيرة الناشئة ، فتفتح مجال التدخل لدولهم باسم ضمان سداد هذه الديون .

٩٢ - من رأسمالية منفصلة عن الدولة إلى رأسمالية الدولة :
لا جدال في أن الدولة لعبت دوراً هاماً في نشأة الرأسمالية الصناعية . وقد أشرنا في الباب الأول عند الكلام عن مذهب

التجارين ، أن الدولة في ذلك الوقت خلقت بعض الصناعات ،
ودعمت وشجعت البعض الآخر .

وقد قامت الدولة بأداء نفس الدور - مع اختلاف في الوسائل -
في البلاد التي ظهرت فيها الرأسمالية خلال القرن التاسع عشر كاليابان .

على أنه بمجرد أن اشتد ساعد السكان الاقتصادى الجديد ، تخلت
الدولة عن التدخل فيه وأصبح يعتمد أساساً على عمل الأفراد . وقد
تم هذا الانفصال - وإن لم يحدث مطلقاً أن كان انفصلاً تاماً - في
النصف الثانى من القرن التاسع عشر في أوروبا الغربية .

فوجدت مذاهب الحرية التي نادى بعدم التدخل في الحياة
الاقتصادية ووجوب اقتصار وظيفتها على تحقيق النظام والسلام وضمان
احترام الملكية والعقود ، وعدم وجود ما يحد من نشاط الفرد
سوى حقوق غيره من المجاورين له .

بيد أن الواقع لم يسير هذه الآراء النظرية تمام المسيرة . فكانت
الدولة في أشد أوقات الحرية ، تجي الضرائب وتنشئ النظم الجركية
وتضع التشريع اللازم لحماية العمل . ولكن الاقتصاد في جملته على
الأقل كان اقتصاداً يقوم على المصالح الخاصة . وإذا ما تدخلت الدولة
فإنما تدخل غالباً لأسباب غير اقتصادية : قد تكون ضرائبية أو
اجتماعية .

ولكن الوضع اختلف منذ الأعوام السابقة على الحرب العالمية الأولى، وعلى الأخص بعد نهاية هذه الحرب. إذ أخذت ^{تتزايد} الطوائف الاقتصادية يرتفع صوتها يوما بعد يوم داعية الدولة إلى التدخل، فأصبحت الدولة تراقب الحياة الاقتصادية أو غدت الدولة نفسها رأسمالية لأسباب غالبا ما تكون اقتصادية ترجع إلى تغيرات في البنيان الاقتصادي ذاته :

(١) تضخم حجم المشروعات - أصبحت المشروعات في ظل الرأسمالية الحديثة من الضخامة بمكان كبير. فمن مصانع تضم جيوشا من العمال ويؤثر نشاطها في كثير من المصانع الأخرى إلى بنوك تحتفظ وتوظف الآلاف بل الملايين المملوكة لصغار ومتوسطى المدخرين وتغذى باعتماداتها نواح مختلفة من نشاط الأمة. فهذه المشروعات الضخمة وإن كانت مشروعات خاصة، فإن أمرها يهم الصالح العام نظراً لحجمها وبصرف النظر عن صفتها. إذ أن مصيرها يؤثر في جانب كبير من أبناء الأمة، إن لم يكن في مصير الأمة بأسرها ولذا فإن الدولة لا تستطيع أن تترك هذه المشروعات تهوى حتى تحول دون الإضرار بمصالح المواطنين.

(٢) تضارب مصالح الجماعات - قلنا إن كلا من أصحاب الأعمال والعمال ألفوا الاتحادات والنقابات. وتضاربت مصالح المنتجين في

الفرع الواحد من فروع الإنتاج مع مصالح المنتجين في الفروع الأخرى، كما تضاربت مصالح العمال مع مصالح أصحاب الأعمال. وكان لا بد من تدخل الدولة للتوفيق بين هذه المصالح المتضاربة. فالاقتصاد الرأسمالي القائم على هذه التجمعات أدى إلى إخضاع الاقتصاد لرقابة الدولة.

(٣) تأثير المال على الاقتصاد والدولة — إن تأثير المال على كل من الاقتصاد والدولة على النحو السابق بيانه، أدى إلى تدخل المصالح بحيث لم يعد من السهل الفصل بين الاقتصاد والدولة.

لنكل هذه الأسباب ذات الصفة المستديمة والمتصلة بطبيعة البنيان الاقتصادي^(١)، ازدادت درجة رقابة الدولة على الرأسمالية واتسع نطاق رأسمالية الدولة^(٢) بما لا محل لمقارنته بالفترة السابقة على الحرب.

٩٣ — من رأسمالية دولية إلى رأسماليات منطوية على نفسها : أصبح الاقتصاد - قبل الحرب العالمية الأولى - دوليا ، ولمسنا اتجاها نحو قيام سوق دولي لعدد كبير من السلع والمنتجات .

(١) هنالك أسباب أخرى عارضة لتدخل الدولة : كنشوب الحرب التي تعطي الدولة حق السيطرة على الإنتاج والمبادلات ، ووقوع الأزمات التي تضطر الدولة إلى إنقاذ الاقتصاد المضطرب .

(٢) يقصد برأسمالية الدولة (le Capitalisme d'Etat) أن تقوم الدولة نفسها بعمل المنظم والرأسمالي .

فالاتجاه الحر من الناحية النظرية يؤدي إلى العالمية . غير أن العالم لم يعرف في أى وقت من الأوقات حرية كاملة للمبادلات بين الدول . وإنما عرف حرية نسبية في العلاقات التجارية بين الدول خلال القرن التاسع عشر . ففشطت حركة التجارة الدولية وحركة انتقال رؤوس الأموال والأشخاص .

غير أن تيارات المبادلة هذه تقلصت أثناء الحرب العالمية ، وعاقبت دون عودتها إلى حالتها الأولى بعد الحرب .

فقد أرادت فرنسا وإنجلترا أن تحتفظا بحرية التجارة . ولكنهما سرعان ما عدلتا عنها إبتداء من سنة ١٩٣١ استعداداً لخطر الحرب الثانية ، أما ألمانيا وإيطاليا فقد انطوت كل منهما على نفسها لكي تستغل مواردها أحسن استقلال استعداداً للمقاومة والتوسع في ظل الحكيم الهتلري والفاشستى . كما أخذت الدول التى نشأت بعد الحرب كدول البلقان بنفس السياسة نتيجة لذكريات الحرب واستعداداً للأخطار المقبلة .

ولا زالت هذه الحالة هى السائدة فى الوقت الحاضر نظراً للخطر الدائم للحرب الذى يعيشه العالم فى ظله .

المبحث الثالث

فصل النظام الرأسمالى

أثبتت المشاهدة واستقراء الوقائع بأجلى بيان أن النظام الرأسمالى فشل فى تحقيق الاستقرار الاقتصادى وضمان الحياة الرغدة للبشرية .

ويرجع هذا الفشل إلى عدم توفر الظروف التى افترض أنصار الاقتصاد الفردى الحر أو المرسل ، وجودها فى المجتمع لضمان حسن سير النظام الرأسمالى — من ناحية ، وإلى عيوب نجمت عن تطبيق النظام الرأسمالى ذاته — من ناحية أخرى .

٩٤ — عرّم توفر الظروف المفترضة لحسن سير النظام الرأسمالى :

اتضح من سير مجلة الحياة الاقتصادية خلال القرن التاسع عشر أن شروط المنافسة الكاملة اللازمة لحسن سير النظام الرأسمالى لا تتوفر فى جميع الأحوال ، بل إن عددا من الصناعات يتمتع باحتكار طبيعى يخرجها من دائرة المنافسة ، وأن المنافسة المطلقة من كل قيد تودى فى كثير من الأحيان إلى احتكارات اصطناعية .

(١) المنافسة غير الكاملة — إذا كان إنتاج بعض السلع ويبيعها يتم فى الوقت الحاضر فى ظروف يمكن أن توصف إلى حد ما بأنها منافسة

كاملة . فإن الشرائط التي تتطلبها المنافسة لا تكاد تتوفر إلا جزئياً بالنسبة للغالبية العظمى من السلع . وبناء على ذلك ، لا يمكن القول بأن المنافسة تؤدي دورها المرغوم في عرف الرأسمالية لتنظيم الانتاج والتوزيع في المجتمع .

فالمستهلك لا يدرك دائماً مصلحته الخاصة كما ينبغي ؛ وقد يذركها في بعض الأحيان ، ولكنه لا يستطيع لسبب أو لآخر أن يعمل على تحقيقها . ففي كثير من الأحوال ، لا يلم المستهلك إماماً كافياً بصفات السلعة التي يشتريها ، وقد لا يكون لديه من الوقت ما يسمح له بمقارنة الأسعار .

هذا إلى أن مصلحة منتج معين بالذات لا تتفق دائماً والمصلحة العامة للمجتمع . فقد يعمل على الحصول على ربح أكبر عن طريق استغلال العمال الذين يشتغلون لديه بآرائهم في العمل بصورة أو بأخرى .

وإذا كان للمنتجين الحرية في الدخول إلى بعض الأسواق ، فإن هذه الحرية تشوبها الكثير من المضايقات . فبكثير ما يعتمد المنتجون القدامي إلى استقبال المنتج الجديد بتصرفات لا تتفق والمنافسة العادلة ، وبخفض الأسعار لفترة من الزمن خفضاً يقصد به إجباره على الانسحاب من الميدان قبل أن يثبت أقدامه فيه .

هذا إلى أن التكافؤ في المقدرة على المساومة بين طالبي وعارضي العمل تكاد تكون متعذمة . فالعامل الذي لا يملك من الموارد سوى عمله لا يمكن أن يعد وهو يطلب عملاً يضمن به حياته وحياة أسرته ،

في نفس مركز رب العمل الذي لا يعنيه كثيراً أن يستأجر عمل هذا العامل أو ذاك .

فالمنافسة إذا وجدت في بعض الظروف ، فإنها لا تكاد توجد في معظم الحالات . وترتب على ذلك أن تزعمت الثقة في صلاحية المنافسة غير المنظمة ، وظهرت الحاجة إلى فرض رقابة من جانب المجتمع لحماية مصالحه إما بإحلال التوجيه والإشراف محل المنافسة ، وإما بالابقاء على المنافسة مع إتخاذ الاجراءات المنظمة لها .

(٢) الاحتكارات الطبيعية - يقصد بالاحتكارات الطبيعية تلك الاحتكارات التي توجد في بعض الأعمال التي لا تتفق طبيعتها ونظام المنافسة الحرة كالسكك الحديدية والتليفونات ، ولذا فإننا نرى اتجاهها في العصر الحديث إلى أن تتولى الدولة إدارة هذه الأعمال على اعتبار أنه ما دام لا بد من الاحتكار ، فأهون على المستهلك أن تكون الحكومة هي المحتكرة من أن يكون المحتكر شخصاً آخر أو هيئة أخرى .

ولا تعتبر المنافسة بطبيعة الحال هي العامل المنظم للإنتاج بالنسبة لهذا النوع من الأعمال كما أنها لا يمكن أن تكون المنظمة للإنتاج في الأعمال التي تتمتع باحتكار فعلي ، وهو الاحتكار الناجم عن عدم وجود متبجين

آخرين في هذا الفرع ، وإن كان لا يوجد مانع قانوني من ظهور المنافسة في أى وقت من الأوقات .

ويتفرع على ذلك وجوب البحث عن منظم آخر للانتاج والأثمان خلاف المنافسة بالنسبة لهذا النوع من الصناعات التى تتمتع باحتكارات طبيعية أو فعلية .

(٢) الامتيازات الاصطناعية — قد يجد المنتجون فى بعض الصناعات أن من مصلحتهم التقليل من السكمية المعروضة من سلعهم حتى يتوصلوا إلى رفع ثمنها والحصول على قدر أكبر من الأرباح ، وأن الظروف تساعد على نجاح هذه السياسة . فيتفق المنتجون فى هذه الصناعات فيما بينهم على ما يضمن تحقيق هذه الخطة ، فتختفى المنافسة باعتبارها الأداة المنظمة للانتاج والأثمان . وقد كثرت أرام مثل هذه الاتفاقيات بين المنتجين فى أواخر القرن التاسع عشر ، وعم انتشارها اليوم رغم المحاولات التى تبذلها بعض الحكومات للحيلولة دونها . (١)

٩٥ — عوامل الفصل القائمة عن طبيعة النظام : إلى جانب هذه الأسباب المترتبة على عدم توفر الظروف التى افترضها النظام الرأسمالى

(١) — هذا إلى أنه يعترض على نظام المنافسة الحرة بأنه يؤدى فى نهاية الأمر إلى الاحتكار ، لأن المنافسة تقضى على المشروعات الصغيرة التى لا تقوى عليها ، فيتركز الانتاج فى أيدي القلائل الذين يتمكنون من احتكار السوق . فالمنافسة تؤدى إلى القضاء على المنافسة ، كما يقول برودون (Proudhon) .

لضمان نجاحه ، ظهرت عوامل أخرى للفشل نجمت عن طبيعة النظام الرأسمالى نفسه . ويأتى فى مقدمة هذه العوامل : الأزمات الاقتصادية التى تحل بالنشاط الاقتصادى ، والخسائر المترتبة على المنافسة ، ومشكلة البطالة .

(١) الأزمات الاقتصادية الدورية - اعترت العالم منذ تطبيق النظام الرأسمالى كوارث اقتصادية ذات صفة دورية تميزت بكساد الأعمال ، وإفلاس المشروعات ، وتدهور الأسعار ، وانتشار البطالة بين العمال . فوقعت فى الفترة ما بين سنتى ١٨٢٥ و ١٩٢٩ ثلاث عشرة أزمة اقتصادية بمعدل أزمة كل ثمانى أو عشرة سنوات أى فى سنوات : ١٨٣٦ ، ١٨٤٧ ، ١٨٥٧ ، ١٨٦٦ ، ١٨٧٣ ، ١٨٨٢ ، ١٨٩٠ ، ١٩٠٠ ، ١٩٠٧ ، ١٩١٣ ، ١٩٢٠ ، ١٩٢٩ .

ولا يعنى ذلك أن العالم لم يعرف الأزمات قبل الرأسمالية ، وإنما كانت فترات الضيق والحرمان التى تحل بالعالم قديما ترجع إلى الكوارث الطبيعية أو الحروب . أما الأزمات الاقتصادية الحديثة ذات الصفة الدورية فترجع إلى أسباب ناجمة عن ذاتية النظام الاقتصادى القائم .

فالمنافسة الحرة التى يعتمد عليها النظام الرأسمالى فى تحقيق التوازن بين الإنتاج والاستهلاك لا تؤدى دورها المزعوم على النحو الذى أشرنا إليه . فكل منظم يتمتع بحرية كبيرة فى الإنتاج أو يرمى إلى تحقيق أكبر الأرباح ، والمشروعات مزودة بوسائل ميكانيكية قوية ،

مما يؤدي إلى زيادة الانتاج عن حاجة الاستهلاك لانعدام الخطة العامة التي تضمن التوفيق بين الكميات المنتجة والكميات المطلوبة (١).

وليس أدل على أن الأزمات الاقتصادية وليدة النظام الرأسمالي من أن الأزمة الأخيرة التي وقعت سنة ١٩٢٩ وما بعدها ، واجتاحت العالم الرأسمالي بأسره ، لم تمتد إلى روسيا السوفيتية التي تطبق النظام الاشتراكي في بلادها .

(٢) تبرير جانب من القوى المتنامية — يتحمل المنتج في النظام الرأسمالي مخاطر اقتصادية كبيرة ، لأن السلع أصبحت تنتج للسوق عامة وليست تنفيذاً لتوصيات خاصة بمستهلكين معينين بالذات . ولا يجد المنتج مرشداً له في تحديد إنتاجه سوى ما يقبأ به من احتمالات تقلبات الطلب على سلعته في المستقبل . فإن صدقت تنبؤاته ربح ، وإلا حلت به الخسارة . ولا تعد هذه الخسارة يسيرة في الوقت الذي ساد فيه الانتاح الكبير وأصبحت فيه رؤوس أموال المشروعات من الضخامة بمكان . وهذه الخسائر الجسيمة التي تحل بهذه المشروعات الكبيرة لا تقتصر بطبيعة الحال على المنتجين كأفراد وإنما تحل بالمجتمع بأسره .

هذا إلى أن المنافسة التي تقوم بين المشروعات في النظام الرأسمالي

(١) وقد قيلت نظريات أخرى كثيرة في تحليل هذه الأزمات الدورية ، وكلها ترجع أيضاً إلى أسباب منبعثة من طبيعة النظام الرأسمالي .

بما تؤدي إليه من القضاء على بعض المشروعات ، تقضى على ثمرة أموال
وجهود أنفقت في سبيل إنشاء هذه المشروعات ، وتبدد جانباً من
قوى الأمة الإنتاجية .

(٣) مشكلة البطالة - علق الكثيرون في مستهل القرن التاسع عشر
آمالاً كباراً على زيادة التخصص واتساع الأسواق باعتبارها من
العوامل المؤدية إلى تحقيق الاستقرار في النشاط الاقتصادي وضمان
العمل المستمر للعمال . غير أن العالم وصل إلى نتيجة مؤسفة تناقض
ما كان يتوقعه : فالأزمات الاقتصادية التي تحل بالعالم من وقت لآخر ،
تلقى بالعمال إلى عرض الطريق ، والتغيير المستمر في طرائق الإنتاج
نتيجة استخدام الآلات يؤدي إلى الاستغناء عن عمل فريق منهم ،
كما أن ظروف الإنتاج الآلى تعرض العمال لخطر الإصابات والأمراض
المهنية دون أن يجدوا عوناً أو رعاية . ولا شك في أن هذه المخاطر
الشخصية التي تحل بالعمال أشد بكثير من المخاطر المالية للمشروع التي
يتعرض لها أصحاب الأعمال .

هذا إلى أن الفن الصناعي الحديث يستلزم من الحيوية وسرعة الخطا
ما يجعل العامل مهدداً بعدم الصلاحية للعمل في سن مبكرة عما كان عليه
الحال في ظل الإنتاج اليدوى البسيط .

كل هذه الظروف أصبحت تستلزم من الدولة التدخل في الميدان

الاقتصادى لتضمن عملا لكل مواطن ، الأمر الذى لا يحققه النظام الرأسمالى . فوجدت المشروعات الخاصة بالعمالة الكاملة أو التشغيل الكامل (plein emploi أو Full employment) للتغلب على هذه المشكلة الخطيرة ^(١) .

فى حين أن النظام الاشتراكى يفاخر بأنه لا يعرف مشكلة البطالة لأنه يضع برنامجا موقعا للاستفادة من جميع القوى الموجودة فى الدولة وفى مقدمتها القوة العاملة لإنتاج الأموال وأداة الخدمات التى يحتاج إليها الأفراد . فكل مواطن مقرر له عمل يؤديه ويضمن له سبيل التعيش ، ولذا يقول الاشتراكىون إن العمل حق لكل مواطن وواجب عليه .

٩٦ - أثر فشل النظام الرأسمالى : كان من أثر فشل النظام الرأسمالى أن ازداد تدخل الدولة فى الميدان الاقتصادى من ناحية ، وانتشرت المبادئ الاشتراكية من ناحية أخرى .

(١) انظر بار نرغل الدولة - أخذ تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية صوراً مختلفة لمواجهة ما تكشف عنه النظام الرأسمالى فى العصر

(١) راجع بصفة خاصة مشروع وليم بيفردج (W. Beveridge) الانجليزى فى كتابه Full employment in a free city

الحديث من ثغرات . ومن أهم صور هذا التدخل : مراقبة المنافسة وتنظيم الاحتكار ، وتولى الدولة إدارة بعض الصناعات ، ومحاولة علاج المساواة الناجمة عن النظام الرأسمالى .

فصدرت التشريعات فى الدول الرأسمالية المختلفة لمعاقبة كل من يتبع أساليب غير مشروعة فى المنافسة للتأثير على السوق أو للإضرار بمنافسيه أو لتضليل المستهلك . ومنعت قوانين بعض الدول اتحاد المنتجين بقصد القضاء على المنافسة فيما بينهم واحتكار السوق .

كما حرصت الدول على تنظيم الاحتكارات فى الأعمال التى لا تتفق طبيعتها ونظام المنافسة كأعمال السكك الحديدية والتليفونات حتى تضمن توفر السلع والخدمات للجمهور بأسعار معقولة .

هذا وقد لجأت الحكومة إلى تملك وإدارة بعض المرافق والصناعات لصالح المجموع دون نظر إلى الربح حتى يتمكن كل فرد من الحصول على الخدمة أو السلعة بسعر منخفض . وأحيانا تتولى الحكومة القيام بالمشروع منذ البداية . فبنشأ مشروعاً حكومياً أو عاماً، وأحيانا تقوم الحكومة بتأميم مشروعات قائمة فعلاً أى بنزع ملكيتها من أيدي الأفراد الرأسماليين لتملكها وتديرها باسم المجموع . وها نحن أولاء نلاحظ انتشار حركات التأميم (nationalisation) فى الوقت الحاضر .

وأخيراً فإن الدول لا تكتفي بمحاولة تهيئة البيئة الصالحة لحسن سير النظام الرأسمالي بل تعمل على معالجة المساوىء التي تنجم عن تطبيق النظام نفسه . وقد ظهر هذا الاتجاه بصفة خاصة في الجهود التي تبذلها الحكومات لتخفيف قسوة الأزمات الاقتصادية ، ولإصدار التشريعات الاجتماعية الكفيلة بالحد من خطر البطالة ووضع حد لاستغلال أصحاب الأعمال للعامل .

(٢) انتشار المبادئ الاشتراكية - كما كان من أثر فشل النظام الرأسمالي في تحقيق السعادة والاستقرار المنشودين ، أن فقدت الجماهير المكادحة كل ثقة فيه لأنها تكابد مساوئه ولا تستمتع بمغانمه ، ونظرت إلى النظام الاشتراكي باعتباره المنقذ من أدران الرأسمالية ، فاعتنقت المبادئ الاشتراكية وعملت على نصرتها .

ولم تصبح روسيا هي الدولة الوحيدة التي تأخذ بالنظام الاشتراكي في العالم ، بل أصبحت تطبق هذا النظام أيضاً دول أوروبا الشرقية : بولونيا ورومانيا وتشيكوسلوفاكيا والمجر وبلغاريا والبايكيا . وزحفت الاشتراكية إلى آسيا ، فأقامت نظامها في الصين . وغرست حكومة العمال البريطانية بذور الاشتراكية في إنجلترا . ولا تكاد تخلو دولة في الوقت الحاضر من وجود حزب اشتراكي يكافح في سبيل القضاء على الرأسمالية وإحلال النظام الاشتراكي مكانها .

الفصل الرابع

النظام الاشتراكي (١)

يختلف النظام الاقتصادي الاشتراكي (L'économie socialiste) عن النظام الاقتصادي الرأسمالي اختلافا كبيرا يكاد يشمل جميع العناصر التي يتكون منها كل نظام اقتصادي .

وستتجلى هذه الفروق واضحة عند استعراضنا خصائص النظام الاشتراكي في المبحث الأول من هذا الفصل .

ولما كان هذا النظام الاقتصادي الاشتراكي قد وجد أول تطبيق عملي له في روسيا السوفيتية بعد انتصار ثورة سنة ١٩١٧ ومقوط القيصرية ، فإنه يجدر بنا أن نلقي نظرة على الاقتصاد السوفيتي وهو ما سيكون موضوع المبحث الثاني .

(١) أهم المراجع :

- Paul M. Sweezy — Socialism; New York, 1949.
F. Perroux — Cours d'économie politique, 1, 5e éd., Paris 1948, P. 113 et s.
L. Von Mises — Socialism. (translated from the german), 2 nd ed., London 1951.
A. C. Pigou — Socialism versus capitalism, London 1949 .
J. Schumpeter — Capitalism, Socialism and democracy. 3 rd edi., London 1950 .

على أننا لن نستطيع بطبيعة الحال أن نسرّد كافة تفصيلات هذا الاقتصاد الذى يشمل جميع نواحي الحياة الروسية . ولذا فإننا سنقتصر على بيان الخطوط العامة للاقتصاد السوفيتى ، وعلى من يريد التعمق فى دراسته أن يرجع إلى المؤلفات التى سنشير إليها فى حينها .

المبحث الأول

خصائص النظام الاشتراكي

يتميز النظام الاشتراكي بخصائص معينة من حيث نظام الإنتاج، وطريقة توزيع الناتج الاجتماعى ، والهدف الذى يرمى إليه النظام . أما من حيث الفن الذى يستعين به النظام الاشتراكي فإنه لا يختلف عن الفن المستخدم فى النظام الرأسمالى . فيجاد فى النظام الاشتراكي ، كما فى النظام الرأسمالى ، التقسيم الفنى لعمليات الإنتاج ، واستخدام الآلات .

غير أن ارتفاع الفن وتطوره لا يمان فى النظام الاشتراكي بطريقة ذاتية تحت تأثير المنافسة والرغبة فى اجتذاب المستهلكين كما هو الحال فى النظام الرأسمالى . فالدولة تحتكر الإنتاج ، وبالتالي لا وجود للمنافسة بالمعنى المقصود فى الرأسمالية ^(١) . ولذا فإن مهمة الإرتقاء بفن الإنتاج

(١) يلاحظ أن المنافسة لم تنعدم تماماً فى الدول الاشتراكية . فالعمال يتنافسون داخل المصنع الواحد ، كما أن المصانع تتنافس فى إنتاج الكمية المحددة لسكل منها فى أقصر وقت .

تقع على كاهل السلطات العامة وموظفي الدولة .

٩٧ - (١) الانتاج طبقا لبرامج مرسومة : تتملك الدولة في النظام الاشتراكي جميع وسائل الانتاج في كافة فروع النشاط الاقتصادي من صناعة وزراعة وتجارة . وتصل إلى ذلك عن طريق التأميم (nationalisation) أى بنزع ملكيتها من أيدي الأفراد نظير تعويض أو بغير تعويض حسب الأحوال ووضعها تحت تصرف الدولة باعتبارها ممثلة للمجموع^(١).

فتتخفي بذلك المشروعات الخاصة وتحل محلها المشروعات العامة التي تتولى القيام بعملية الانتاج تحت إشراف الهيئات المركزية في الدولة .

ويتم هذا الانتاج طبقا لبرامج عام دورى يوضع لفترة معينة من الزمن كسنة أو بضعة سنوات . ويهدف هذا البرنامج إلى تحقيق أمرين :

١ - الملاءمة بين الانتاج كاونوعا ، وبين حاجات الأفراد . فتقوم الدولة بتحديد أنواع السلع والخدمات التي يحتاج إليها الأفراد في خلال المدة المحددة للبرنامج ، والكمية اللازمة من كل نوع منها . ثم

(١) يلاحظ أن استيلاء الحكومة على موجودات شركات الامتياز وتولى الحكومة لإدارة ما كانت تقوم به من أعمال بعد انتهاء عقودها لاعتبر تأميا كما يطلق عليه خطأ . إذ أن العملية لا تتضمن نزع ملكية وإنما مجرد تنفيذ لعقود الامتياز .

تنظم الانتاج بما يكفل تحقيق رغبات السكان في حدود موارد الدولة وقواها الانتاجية . فاذا فاقت حاجات الأفراد هذه الحدود ، قامت الدولة بتحديد الحاجات الواجبة الاشباع أولا وفق أهميتها وضرورتها .

Volume

٢ - توزيع عناصر الانتاج من عمل ورأس مال توزيعاً يتفق وحاجات الانتاج . فإذا تبين من دراسة حاجات الأفراد وجوب الاقلال من إنتاج سلعة معينة ، فلا يجوز أن تعطل القوى العاملة ورؤوس الأموال المستخدمة فيها . بل يجب تحويل القوى العاملة ورؤوس الأموال الزائدة إلى فرع الانتاج الذي يحتاج إليها لزيادة كمياته المنتجة .

وبناء على ذلك لا يخشى حصول أزمات اقتصادية نتيجة الافراط الانتاج أو النقص في الاستهلاك . لأن الانتاج يتم طبقاً لخطة عامة موضوعة على أساس حاجات الأفراد . فالبرامج المدروسة التي تضعها الدولة للإنتاج في النظام الاشتراكي هي التي تقوم بمهمة الموازنة التي يقوم بها نظام الائتمان والأسواق في النظام الرأسمالي . وهذه البرامج كفيلة بتجنب الأزمات الاقتصادية التي يتعرض لها النظام الرأسمالي . وقد أمكن فعلاً لروسيا السوفيتية أن تنجو من امتداد عدوى الأزمة الاقتصادية الأخيرة في سنة ١٩٢٩ وما بعدها بفضل قيام النظام الاقتصادي المصمم أو المرسوم (Economie planifiée) .

كما أن برامج الانتاج الموضوعة على أساس الاستفادة من القوى العاملة الموجودة في الدولة كفيلا بإيجاد عمل لكل مواطن . فلا تعرض في النظام الاشتراكي مشكلة البطالة على النحو المألوف في البلاد الرأسمالية. وإن كان البعض يعترض على هذا النظام بأنه يفقد العامل حريته في الاشتغال بالعمل الذي يريده إذ أن الدولة هي التي توجه العمال وفق برنامج الانتاج الموضوع . ولكن هذا الاعتراض مردود بأن مصلحة العمال في مجموعهم تتطلب القضاء على البطالة أولا ، إذ لا حرية ولا اختيار لمن لا يجد عملا يسد به عوز أسرته . فلا يهتم العامل نوع العمل الذي يقوم به بقدر ما يهتم أن يجد الأجر الذي يضمن له الحياة المستقرة الهادئة .

ولا يعني قيام البرامج الموضوعة للإنتاج بمهمة الموازنة بين الانتاج والاستهلاك ، عدم وجود أثمان في الدول ذات النظام الاشتراكي . فادامت النقود موجودة ومعترفا بها ، ويتم توزيع الناتج الاجتماعي في صورة أجور أو مرتبات نقدية ، فلا بد من وجود الأثمان باعتبارها النسبة التي تتم على أساسها مبادلة السلع بالنقود .

ولكن هذه الأثمان لا تسكون طبقا لتقلبات العرض والطلب في السوق كما هو الحال في النظام الرأسمالي . وإنما تقوم الدولة نفسها بتحديد أثمان السلع . فالأثمان في النظام الاشتراكي رهن مشيئة الدولة

إلى حد كبير . وقد ترفع الدولة ثمن بعض السلع أو تخفضه لاعتبارات غير اقتصادية كأن ترمى من وراء ذلك إلى تحقيق غرض اجتماعي أو صحي . فيجوز للدولة أن تخفض من ثمن اللبن مثلاً كما تفعل روسيا حتى تبيعه بأقل من نفقة إنتاجه بقصد تشجيع الأفراد على استهلاكه لماله من فوائد صحية .

ولكنها لا تستطيع في نفس الوقت أن تشمل الاعتبارات الاقتصادية كلية . فإذا كان إنتاج سلعة معينة يحتاج إلى نفقة كبيرة ، فإن الدولة تضطر أصلاً إلى أن تباع هذه السلعة بـ ثمن كبير لأنها لن تستطيع — إذا خفضت الثمن — أن تلتج من هذه السلعة كمية وفيرة تكفي الطلب المتزايد .

وإذا كانت كيفية تكون الثمن تختلف في النظام الاشتراكي عنها في النظام الرأسمالي ، فإن الدور الذي يقوم به الثمن في كل من النظامين يختلف أيضاً كل الاختلاف على النحو الذي يبيانه . فالأثمان توجه الانتاج وتقوم بدور الموازنة بين الانتاج والاستهلاك في النظام الرأسمالي ، في حين أن هذا الدور تقوم به الدولة عن طريق البرامج الموضوعية في النظام الاشتراكي .

٩٨ - (٢) التوزيع طبقاً لقرارات السلطة العامة : ذكرنا أن توزيع الناتج الاجتماعي أو الدخل القومي على الأفراد يتم في النظام الرأسمالي

طبقا لحركات الاثمان في السوق ، الامر الذى يؤدى إلى عدم العدالة في التوزيع ، ويخضع دخول الافراد لمصادفات السوق .

ولذا فقد حرص النظام الاشتراكى على أن يتم التوزيع بطريقة أكثر مسايرة للعدالة ، دون أن تمس مصلحة الانتاج .

فأصبح التوزيع يتم بمعرفة الدولة في صورة أجور ومرتبات نقدية . وتقوم السلطة العامة بتحديد هذه المكافآت حسب عمل كل فرد مع مراعاة ظروفه العائلية (١) .

٩٩ - (٣) هدف الاقتصاد الاشتراكى : أما الهدف المباشر للنشاط الاقتصادى في النظام الاشتراكى فهو السعى لإشباع كافة حاجات الافراد . ولا يتم هذا الإشباع تبعا لدرجة اليسار وحسب القدرة الشرائية للأفراد ، ولكن بحسب ضرورة هذه الحاجات وأهميتها .

فالمستجوعون في النظام الرأسمالى لا يتلقون تعليمات من السلطة العامة - كما ذكرنا - وإنما يوجهون إنتاجهم بحسب مشيقتهم وفق مصالحتهم الخاصة . ولما كان غرضهم الذى يسعون إليه هو الحصول على أكبر ربح ممكن ، كان طبيعيا أن يتجهوا إلى إنتاج السلع التى يحتاج

(١) أما الافراد غير القادرين على العمل ، فان الدولة تمنحهم المعاشات طبقا لنظام التأمينات الاجتماعية .

إليها الأفراد القادرون على دفع الأثمان العالية ، وأن ينصرفوا عن إنتاج غيرها من السلع . فحاجات الأفراد في ذاتها لا تعينهم مهما كانت أهميتها أو ضرورتها ، وإنما تعينهم حاجات الأفراد القادرين على الدفع مهما كان ترفية أو كالية . ولذا فإنه كثيراً ما يحدث أن تتوافر السلع الترفية في بعض البلاد الرأسمالية بينما نفتقر إلى الضروريات والسلع الأساسية .

كما أن نظامي الأثمان والتوزيع في النظام الرأسمالي يؤديان إلى عجز بعض الأفراد عن سد حاجاتهم الضرورية الملحة بينما نجد فريفاً آخر يشبع حاجاته الترفية المتعددة .

أما في النظام الاشتراكي ، فالدولة تقوم بإنتاج السلع مرتبة حسب أهميتها وضرورتها ، وتحدد ثمنها بحيث يكون في مقدور كل فرد أن يشبع حاجاته المعقولة .

ولا يعني ذلك أن تتم المساواة الكاملة بين الأفراد . فدخل الأفراد يتفاوت حسب إنتاجهم وعملهم ، وكل فرد حر في أن يتمتع بدخله النقدي في اتباع ما يريد من أموال الاستهلاك . ولكن هناك حد أدنى يجب أن تضمنه الدولة حصول جميع الأفراد عليه ، ولذلك فإن الدولة الاشتراكية تضع غالباً نظاماً للبطاقات بالنسبة للسلع الأساسية حتى يستطيع كل مواطن أن يحصل على نصيبه منها ، أما الكماليات فتأتي في الدرجة الثانية بعد إشباع الحاجات الأساسية لجميع السكان .

المبحث الثاني

(١) الاقتصاد السوفييتي

لا تطبق روسيا السوفيتية^(٢) النظام الشيوعي خلافا لما هو دارج على الألسن ، وما يرد في الصحف والمجلات . وإنما تطبق روسيا في الوقت الحاضر النظام الإشتراكي . فالملكية الخاصة لأموال الإنتاج وحدها هي الملغاة ، والتوزيع لا يتم حسب الحاجة وإنما حسب العمل . ولكن القادة السوفيت يعتبرون أن النظام القائم حاليا في روسيا نظام وقفي بمثابة فترة إنتقال إلى النظام الشيوعي الذي يهدفون إلى الوصول إليه .

(١) أهم المراجع :

- فؤاد محمد شبل — الدستور السوفييتي (رسالة جامعية) — القاهرة ١٩٤٨ .
Robert Mossé — L'économie collectiviste. Paris 1933.
Ch. Bettelheim — L'économie Soviétique. Paris 1950.
Sidney and Beatrice Webb — Soviet Communism : a new civilization, 3 rd ed. London 1944.

(٢) تعني كلمة «سوفيت» في اللغة الروسية «مجلس» ، وسمي النظام القائم في روسيا حاليا بالنظام السوفييتي لأنه يقوم على مجالس العمال في شتى أنحاء المنظمة نظما هرميا. فتمثل سوفيتات القرى (Selosoviet) قاعدة الهرم ، ثم يأت فوقها سوفيتات المراكز وتتكون من مندوبي سوفيتات قرى المركز الواحد ، ويبحث سوفيت كل مركز في إقليم معين مندوبين في مؤتمرات سوفيتات الأقاليم ويبحث سوفيت كل إقليم بمندوبيه إلى مؤتمر الجمهورية التي يتبعها ، ويبحث المؤتمر السوفييتي للجمهورية بمندوبيه إلى المؤتمر السوفييتي العام للاتحاد السوفييتي ، وهو قمة الهرم السوفييتي .

وقد رأى هؤلاء القادة أن هذا التدرج لابد منه لنجاح النظام بعد أن حاولوا تطبيق النظام الشيوعي في بادئ الأمر فباء بالفشل . كما يبين ذلك من تتبع التطورات التي مر بها الاقتصاد السوفييتي .

١٠٠ - مراحل الاقتصاد السوفييتي : مر الاقتصاد السوفييتي

منذ استيلاء السوفييت على الحكم في روسيا بثلاث مراحل :

المرحلة الأولى - من ١٩١٨ - ١٩٢٢ : ويطلقون عليها اسم الحرب الشيوعية (Communisme de guerre) . وفي هذه الفترة حاولت السلطات السوفيتية القضاء على نظام الأسواق والأثمان ، وإلغاء النقود ، وإقامة نظام شيوعي كامل على أساس قيام الدولة بتوزيع الأموال عينا .

غير أن النتيجة كانت هبوطاً شاملاً للإنتاج الوطني ، وفوضى ضاربة الأطناب في كافة نواحي جهاز الإنتاج والتبادل . الأمر الذي حدا بالحكومة إلى تغيير الأوضاع الاقتصادية في البلاد تغييراً كلياً ودخلت روسيا في طور جديد اصطلح على تسميته بالنيب (N.E.P.)^(١) أي السياسة الاقتصادية الجديدة .

المرحلة الثانية - من ١٩٢٢ - ١٩٢٨ : وهي مرحلة السيامة

(١) الحروف الأولى لعبارة Novaya Ekonomicheskaya Politika الروسية .

الاقتصادية الجديدة . وهذه الفترة عبارة عن انتكاس للنظام الاشتراكي إذ عادوا إلى نظام السوق والأثمان ، واعترفت الحكومة من جديد بالملكية الفردية ، وعادت المشروعات الخاصة إلى الظهور ، وأصبحت التجارة في الجانب الأكبر منها تجارة خاصة .

المرحلة الثالثة — من ١٩٢٨ إلى الوقت الحاضر : وهي مرحلة الخطط الاقتصادية . وقد تحول النظام الروسي في هذه الفترة فجأة إلى المثل الأولى ، فعم التأميم واستولت الدولة على كافة المرافق الاقتصادية بطريق مباشر أو غير مباشر ، وعملت على توجيهها وفقاً لمشروعات محددة بخمس سنوات .

فصت المادة الحادية عشرة من الدستور السوفييتي الصادر في ٥ ديسمبر ١٩٣٦ على ما يأتي :

تحدد الحياة الاقتصادية للاتحاد السوفييتي وتدار وفقاً لمشروع الدولة للاقتصاد القومي الذي يهدف إلى إنماء الثروة العامة ، ورفع المستوى المادي والثقافي للعمال على الدوام ، وتوطيد استقلال الاتحاد السوفييتي وتدعيم قواه الدفاعية .

١٠١ — مشروعات الخمس سنوات : وقد بدى في تنفيذ مشروع الخمس سنوات الأولى في ١٩٢٨ ، وأعقبه تنفيذ مشروع الخمس

السنوات الثاني عام ١٩٣٣ ، وتلاه الثالث عام ١٩٣٧ . غير أن الحرب العالمية الثانية حالت دون تنفيذه ، وبعد أن وضعت الحرب أوزارها بديء بتنفيذ مشروع خمس سنوات رابع عن المدة من سنة ١٩٤٦ إلى سنة ١٩٥٠ لإصلاح ما خربته الحرب من الاقتصاد الروسي .

وتقوم بتحضير مشروعات الخمس سنوات لجنة تسمى لجنة برنامج الدولة « Gosplan » . وظلت تابعة منذ إنشائها لمجلس قوميسيرى الشعب ^(١) حتى عام ١٩٤٦ حين حولت إلى وزارة سميت بوزارة التوجيه القومى .

وتضم هذه الوزارة عدداً ضخماً من الموظفين الإداريين وعلماء الاقتصاد والمتخصصين فى الاحصاء والفنيين فى كافة فروع الصناعة والزراعة . وتعتمد فى أعمالها على الاحصائيات الدقيقة التى تلتقها من كافة المناطق والمنشآت .

وتوجد إلى جانب هذه الإدارة المركزية التى يمتد اختصاصها إلى سائر أنحاء الاتحاد السوفيتى ، إدارات مشابهة فى كل جمهورية وأقليم من جمهوريات وأقاليم الاتحاد .

وعندما تفرغ وزارة التوجيه القومى من وضع قواعد مشروع

(١) كان الوزراء الروس السوفيت يسمون قوميسيرى الشعب حتى فبراير ١٩٤٦ حين صدر قانون بتمتعهم بالوزراء .

الخمس سنوات على ضوء الاحصائيات التي جمعتها عن احتياجات البلاد ومواردها، تبعث إلى كل وزارة من الوزارات المختصة بما تلتزم بتنفيذه من هذا المشروع، وتقوم كل وزارة بإصدار تعليماتها التنفيذية إلى إداراتها المختلفة، ثم ترسل كل إدارة تعليماتها إلى المصانع والمناجم وكافة المؤسسات الانتاجية التابعة لها لتقوم بالإنتاج وفق البرنامج المرسوم.

ولا ينظر حتى نهاية الخمس سنوات للتأكد من تنفيذ البرنامج بل توضع داخل مشروع الخمس سنوات برامج سنوية، وداخل البرامج السنوية برامج لكل ثلاثة شهور حتى يمكن التحقق من تنفيذ المشروع الموضوع بإضطراد طبقاً للخطة المرسومة.

وتختلف أهداف التوجيه باختلاف برامج الخمس سنوات المختلفة وإن كانت تتفق جميعها بصفة عامة في العمل على تصنيع البلاد وانتشالها من تأخرها الزراعي، ورفعها إلى مستوى دول أمريكا وأوروبا الغربية مع تحقيق الاكتفاء الاقتصادي والاستغناء عن العالم الرأسمالي.

وهكذا استعاض السوفييت عن وسياتي الأثمان والأرباح لتوجيه الاقتصاد وإدارته في النظام الرأسمالي بوسيلة رسم البرامج الاقتصادية التي تشمل كافة جوانب الاقتصاد القومي.

وكان طبيعياً أن يكون لقيام الدولة بتوجيه وإدارة كافة المصالح

الاقتصادية للشعب وعدم اقتصارها على مباشرة وظائفها السياسية ، أثره في التنظيم الإدارى والسياسى للدولة . فيجلس الوزراء الروسى بتميز بكثرة عدد الوزراء إذ يبلغون ثمانية وأربعين وزيراً ، فهناك وزارات للفحم ، وللنفط ، وللقوى الكهربائية ، ولصناعة الآلات الثقيلة ، والأسلحة ، والمشروعات الحربية ، وللبناء ، والأسماك الخ .

١٠٢ - نظام التوزيع : ولا يتم توزيع النتائج الاجتماعى عيناً في روسيا السوفيتية أى عن طريق التوزيع المباشر لأموال المستهلك من مواد غذائية او ملبوسات . بل يحصل المواطن الروسى على أجر نقدى يمكنه من شراء السلع الاستهلاكية التى يحتاج إليها من مخازن الحكومة أو الجمعيات التعاونية .

وتتباين الدخول النقدية ، من مرتبات وأجور ، تبانياً واسعا تبعاً للمهنة ونوع العمل ومقداره ، غير أنه يلاحظ أن ضريبة الدخل تستقطع جزءاً كبيراً من الدخول الكبيرة ، وتختلف هذه الضريبة باختلاف نوع العمل ومقداره : فزيد على الدخول غير الناتجة عن العمل (كأن تنتج عن استثمار المدخرات النقدية فى قروض الدولة) ، وتقل كلما قل الدخل أو كان ناتجاً عن العمل .

١٠٣ - نظام الملكية : ويجوز للأفراد أن يودعوا دخولهم أو جزءاً منها فى بنوك التوفير أو يستثمروها فى قروض الدولة أو

يشتروا بها سلعا استهلاكية . فالملكية الخاصة لم تلغ في روسيا السوفيتية
إلغاء تاما . فملكية الأموال الاستهلاكية من أدوات منزلية ونقود
وسلع ، معترف بها . وتنص المادة العاشرة من الدستور السوفيتي على
أن « القانون يحمي حق الملكية الشخصية للمواطنين على دخلهم
وادخارهم الناجمين عن عملهم ، وعلى مساكنهم واقتصادياتهم العائلية ،
والحاجيات والأدوات المنزلية ، والأشياء ذات الاستعمال الشخصي
ووسائل الراحة والتوفير » .

ويجوز أن تنتقل هذه الملكية لأموال الاستهلاك إلى الغير
بطريق الميراث .

أما فيما يختص بملكية أموال الإنتاج فقد نصت المادة الرابعة من
الدستور السوفيتي على أن « الأساس الاقتصادي للاتحاد السوفيتي
هو النظام الاشتراكي الاقتصادي ، والملكية الاشتراكية لأدوات
الإنتاج ووسائله ، وهما للذات توطدا تماما نتيجة لتصفية النظام
الاقتصادي الرأسمالي ، وإلغاء الملكية الخاصة لأدوات الإنتاج ووسائله
وانتفاء استغلال الإنسان للإنسان » . وعددت المادة التالية من
الدستور المذكور صور هذه الملكية الاشتراكية ، فنصت على أن
« الملكية الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي ، إما أن تتخذ شكل ملكية
للدولة أو تتخذ شكل ملكية تعاونية وزراعة مشتركة » .

وتطبيقاً لهذا النص نجد مثلاً في الزراعة :

أولاً - المزارع الحكومية وتسمى Sovkhoz وهي مزارع كبيرة تشرف عليها الدولة وتستخدم فيها أحدث الطرق الزراعية الآلية .

ثانياً - المزارع المشتركة وتسمى Kolkhoz . وتعتبر أرض المزرعة ملكاً للدولة ولكن لاتحاد أعضاء المزرعة المشتركة (وهو ما يسمى بالروسية Artel) حق الانتفاع بها إلى الأبد . وهذا الاتحاد عبارة عن منشأة تعاونية يشترك فيها جماعة من الزراع للقيام بزراعة الأرض وتربية المواشى تبعاً للمنهج الذى ترسمه الدولة . ويدفع من دخل المزرعة ضرائب الدولة ، وثمن خدمات محطات الآلات الزراعية ، ونفقات الخدمات الاجتماعية ثم يوزع ما يبقى بعد ذلك على أعضاء الأرتل وفقاً لعدد أيام العمل التى قام بها كل منهم فى المزرعة (١) .

ومع ذلك فالمملكية الخاصة لأموال الإنتاج لم تلغ إلغاء تاماً فى روسيا السوفيتية . فقد جاء فى المادة التاسعة من الدستور السوفيتى أنه : إلى جانب النظام الاقتصادى الاشتراكى الذى هو الطابع السائد فى اقتصاد الاتحاد السوفيتى ، يسمح القانون بالمشاريع الاقتصادية الصغيرة الخاصة بالفلاحين القرويين وبالحرفيين على أن يقوموا بعملهم شخصياً وبشرط ألا يستغلوا فيه جهد الآخرين .

(١) راجع فى ذلك كتاب « الزراعة الاشتراكية السوفيتية والاقتصاد الزراعى الروسى فى عصوره المختلفة » للدكتور حسن اسماعيل - ١٩٤٦ .

فالى جانب النوعين الاشتراكيين من أنواع المشروعات الزراعية المشار إليهما (السونخوز ، والكولخوز) يوجد نوع ثالث من المشروعات الزراعية وهو المشروعات الفردية . ويدير أصحاب هذه المشروعات شؤون اقتصادهم على نفس الأسس التي يدير بها المزارع الصغير في الدول الأخرى شؤونه ، إلا أنه لا حق لهم في بيع الأرض التي يستغلونها ، أو استخدام عمال أجراء فيها .

كما يوجد صناع ميكانيكيون أو يدويون يملكون مشروعات حرفية بشرط ألا يستخدموا فيها عمالا أجراء .

وفي الاتحاد السوفيتي أيضا أفراد يزاولون مهنة كالأطباء وكتاب وفنانين ، ويعملون غالبا في الهيئات التي تهيمن عليها الدولة لقاء أجر ، كما يحصلون على دخل إضافي من مزاولتهم عملهم لحسابهم الخاص .

فهرس الكتاب

صفحة

٣

مقدمة

الباب الأول

المذاهب الاقتصادية

١٣	تمهيد
١٧	الفصل الأول - الفكر الاقتصادي في العصور القديمة
١٨	المبحث الأول - عند الأغريق والرومان
٢١	المبحث الثاني - في العصور الوسطى
٢٤	المبحث الثالث - عند العرب
٣٢	الفصل الثاني - مذهب التجاريين
٣٣	المبحث الأول - أصول المذهب
٣٧	المبحث الثاني - الصور المختلفة للمذهب
٤٢	المبحث الثالث - أقول المذهب
٤٥	الفصل الثالث - مذهب الاقتصاد المرسل (المذهب الحر)
٤٨	المبحث الأول - مؤسسو المذهب الحر
٤٨	١ - ٨ - الطبيعويون (الفزيوقراطيون)

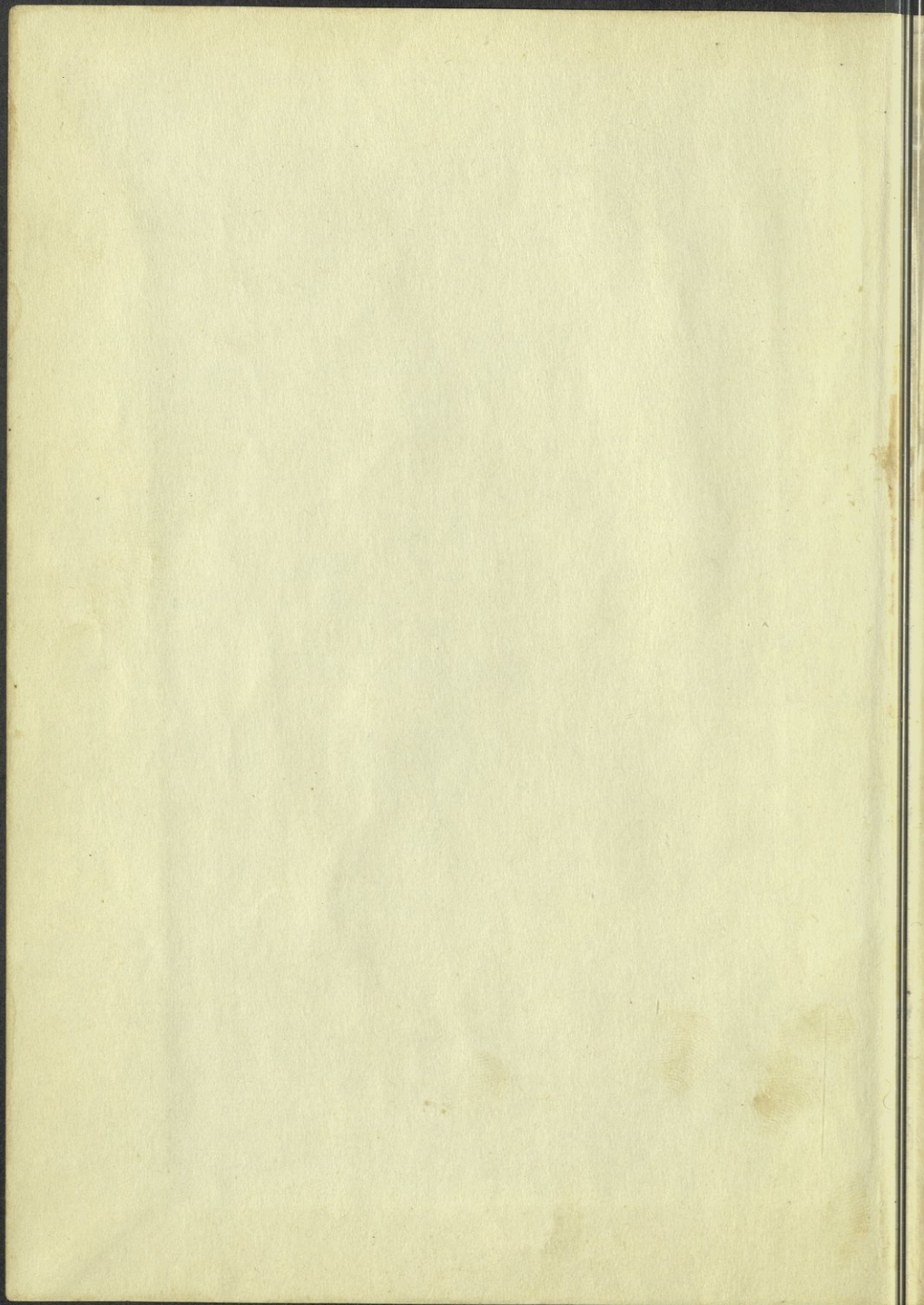
- ٦٢ - ٢ - ٤ - آدم سميث
- المبحث الثاني - تطور المذهب بعد الفريوكرات وآدم سميث ٦٧
- ٦٩ - ١ - الاتجاه الفرنسى المتفائل (سائى وباستيا)
- ٧٣ - ٢ - الاتجاه الانجليزى المنشأتم (مالتس وريكاردو وميل)
- المبحث الثالث - المذهب الحر الحديث ٨٣
- الفصل الرابع - المذاهب الاشتراكية ٨٧
- المبحث الأول - المذاهب الاشتراكية النظرية ٩٥
- المبحث الثانى - الاشتراكية الماركسية ١٠١
- المبحث الثالث - الاشتراكية الاصلاحية ١١٧
- الفصل الخامس - المذاهب الموقفة بين الاشتراكية والحرية ١٢٢
- المبحث الأول - مذهب التدخل الوطنى (فردريك لست) ١٢٣
- المبحث الثانى - مذهب التدخل الاجتماعى ١٢٦
- المبحث الثالث - مذهب التدخل الاقتصادى ١٢٨
- المبحث الرابع - مذهب التدخل النقابى (الفاشية) ١٢٩

الباب الثانى

النظم الاقتصادية

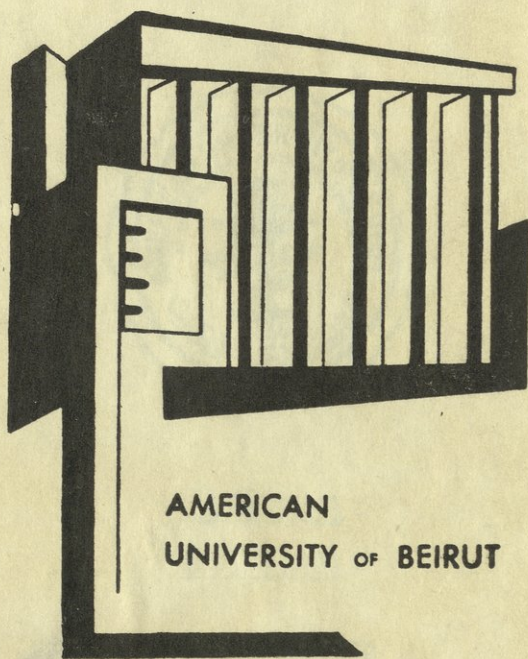
- تمهيد ١٣٣
- الفصل الأول - النظام الاقتصادى المغلق ١٤٢
- المبحث الأول - صور النظام ١٤٣
- المبحث الثانى - الانتاج والتوزيع فى ظل ١٤٧

- المبحث الثالث - هدف النظام ووسائله . . . ١٤٩
- الفصل الثاني - النظام الاقتصادي الحر . . . ١٥٢
- المبحث الأول - الطوائف المهنية . . . ١٥٣
- المبحث الثاني - الانتاج والمبادلة في ظلّه . . . ١٥٦
- المبحث الثالث - هدف النظام ووسائله . . . ١٥٩
- الفصل الثالث - النظام الرأسمالي . . . ١٦١
- المبحث الأول - خصائص النظام . . . ١٦٢
- المبحث الثاني - تطور الرأسمالية . . . ١٧٥
- المبحث الثالث - فشل النظام الرأسمالي . . . ١٨٧
- الفصل الرابع - النظام الاشتراكي . . . ١٩٧
- المبحث الأول - خصائص النظام . . . ١٩٨
- المبحث الثاني - الاقتصاد السوفييتي . . . ٢٠٥



Mais pommes de terre

cy.



AMERICAN
UNIVERSITY OF BEIRUT

